



مخطوطة

تعليق الدرّة الشنّوانية في شرح الأجرومية

لمؤلف

لشنّواني

نحو

١٩٤

الدرة الشوانية

الستواي

هذا حاشية على الأجر وميد في النحو للشتواي

اسم الكتاب: تفسير الدرة الشوانية شرح  
الأجر وميد  
المؤلف: الشتواي

قبل الابتداء بالسائر وهو الحق البين اذ لو لم يحزم لزوم الدور لان التلفظ بالحروف موقوف على التلفظ بالحركة  
والحال ان الحركة موقوفة على الحرف في التلفظ لان الحال ابدأ يتوقف على المحل ويجوز التقلبات سواء كان في الوقف  
كرواية ومثله يقع في كلام الشيخ نحو كونه نشت ونشست فاذا التفتشت هذه الفرسه في صحفة خاطرة فلاي  
شيء زادوا حمزة الوصل في الكلمة قلت نعم لا لا يورث كل الة وعنا في اللسان كما السيد الشريف يروي اللطيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ وَمُسْتَحَقَّةٌ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي  
أَبْدَانِ خَلْقِهِ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ  
وَاصْحَابِهِ وَالشَّاهِدِينَ بِصِدْقِهِ مَا سَخَّ سَجَابَ بَوَالِدِهِ وَوَرَقَهُ **وَبَقْد**  
فَقَدْ كُنْتُ عَلَّقْتُ عَلَى شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ لِلشَّيْخِ خَالِدِ بْنِ زُهَيْرٍ تَعْمُدُ هـ  
اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ حَوَاشِي مَسَامَةَ بِالْعَوَادِ السُّنْعَانِيَّةِ عَلَى شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ  
وَدَكَّرْتُ فِيهَا مَا يَسُرُّ اللَّهُ تَعَالَى فَمَجَّاتٌ فِي الْحَمْدِ كَبِيرَةٍ وَعَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ  
عَسِيرَةٍ تَدْرَأُ خَصْرَ تَهَا فِي تَحْوِ نَصْفِ جَمْعٍ التَّشْبِيهِ عَلَى الْمُتَعَلِّقِينَ وَيَعْمُرُ  
تَعْمُرُ الْمُتَعَلِّقِينَ **وَسَمِيَّتُهَا** تَعْلِيْقُ الرَّقْعَةِ السُّنْعَانِيَّةِ عَلَى شَرْحِ الْأَجْرُومِيَّةِ  
فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ الْفَائِدَةِ وَأَفْضَلُهَا عَائِدَةٌ وَحِكْمَةٌ  
وَأَفْرَجَةٌ وَمَعْرِفَةٌ تَقْضِي إِلَى فَهْمِ الْعُلُومِ الْمَهْمَةِ جَعَلَهَا اللَّهُ هـ  
حَالِصَةً لَوْجِهَةِ الْكَرِيمِ وَمَوْجِبَةً لِلْقَوْلِ بِحُضْرٍ النَّعِيمِ وَعَفْرُورِهِ  
وَلَدَرْتِهِ وَلِوَالِدِيهِ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمْ وَالِيَهُ **قَوْلُ** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ لَمَّا كُنْتُ تَالِيفُ هَذَا الْكِتَابِ أَمْرًا ذَا أَيْ دَأْسًا يَحْتَمِلُ بِهِ  
وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ نَطَبُ فِيهِ الْبِدَاةُ بِالتَّسْمِيَةِ لَمَّا وَرَدَ فِي ذَلِكَ بِدَاةِ الْمَصْتَفَى  
وَالشَّارِحِ بِهَا فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَيُّ بِكُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّا  
الْأَقْدَسِ الْمُسَمَّيَاتِ بِهَذَا الْأَسْمِ الْأَنْفُسِ لَا بَشْيَ مِنْ غَيْرِهَا مَطْلَقًا  
أَقْدَسِي أَوْ الْفِ تَمَلُّبَسًا مَشِيرًا أَوْ مُسْتَعِينًا قَانَ قِيمِلِ الْمَصْتَفَى  
وَالشَّارِحِ لَمْ يَسِدْ أَحَدُهُمَا بِالسُّلْمَةِ قَلْبًا لَعَلَّهَا أَيْبًا بِهَا نَطَقًا لَا حَطًا  
فَإِنْ قِيلَ لَمْ تَرْكُ الصَّدَقَةَ لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلْبًا لَمَّا وَرَدَ فِيهَا أَنْ تَرْكُ ذَلِكَ دَوْمًا لِلْإِخْتِصَارِ  
وَالْبِدَاةِ لَا تَقْتَضِي الْكَلِمَةَ وَفِيهِ بَعْدُ كَانِ الْعِبَادَةُ طَارِفَةٌ بِأَنَّ نَعْمَ  
الْمَصْتَفَى يَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَمِنْهَا حَصُولُ الْحَمْدِ بِالسُّلْمَةِ لِأَنَّهُ الْوَصْفُ

بِالْحَمْدِ

بِالْحَمْدِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ خُصُوصَ لَفْظِ الْحَمْدِ غَيْرُ مَرَادٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ هـ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَدَلٌّ بِأَنَّ كِتَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كِتَابِ  
هُوَ قَلْبٌ وَعَيْنٌ بِالسُّلْمَةِ مَعَ أَنَّهُ ذَوْبُكَ وَمِنْهَا قَلْبٌ **الْإِعْتِرَاضُ هـ**  
عَلَى الْمُعْتَرِضِ فَيُقَالُ لَهُ أَنْ كَانَ سَوَاءً كَذَلِكَ نَبَالَ فَمَا بَدَأَتْهُ حَلْمَةُ  
اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَفْلَاحُ يَعْوَلُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَأْتِ الْمَصْنُفُ بِمُخْطَبَةٍ وَرَبِّيَا  
تَأْسِيًا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِسَالَتِهِ وَأَكْثَرَ السُّلْفِ مِنَ الْبَحَارِيِّ  
وَشَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ وَأَيْمَةُ دَهْرِهِ كَمَا لَكَ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ وَابْنُ  
دَاوُدَ وَاحِدًا وَأَنَا لِي بِمَا قَلِيلٍ مِنْهُمْ وَحَمَلُ صَنِيعِهِمْ عَلَى نَعْمِ  
حَطَقَ حُدُودَهُ لَفْظًا أَوْ دَاوُدًا كَذَلِكَ مُخْتَصِمًا بِالْمُخْطَبِ دَوْمًا كَتَبْتُ فِيهِ  
بَعْدَ تَأْمِينِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَّ مَرْزُوقِي بِالْأَفْلَاحِ حَمَلُ  
لِلْحَمْدِ فِيهِ عَلَى الْمَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْتِفَا بِالسُّلْمَةِ اسْتِعَارًا وَتَبَعًا  
لِلْأَمْرِ بِالْأَفْلَاحِ بِالسُّلْمَةِ وَمِنْهَا أَنْ يُرَادَ تَرْكُ الشُّكْرِ لِوَدَيْتِ وَرَدِ  
فِيهَا غَيْرُ وَرَدَ فَإِنَّ الْحَدِيثَ كُلَّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا شَهَادَةٌ فَهِيَ كَأَلِيدِ  
الْحَمْدِ مَا وَهُوَ لَمْ يَخْطُبْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّلْفِظِ وَعَدَمِ الصَّحَّةِ هـ  
مَعَ أَنَّهُ صَحَّ النَّوَوِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمُتَّقَاتِ  
وَلَعَلَّ وَجَدَ أَيْرَادَ السُّلْمَةِ مَحْتَمِلَةً لِلْجَمَلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ هـ  
الْإِشَارَةُ إِلَى حَصُولِ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَقَصْدُ الْإِخْتِصَارِ بِمُحْدَفِ الْمُتَعَلِّقِ  
أَوْ مَجْرَدِ التَّفْتِيحِ وَجَمَلَةُ السُّلْمَةِ تَحْتَمِلُ الْخَبْرِيَّةَ وَالْإِنْتِسَابِيَّةَ وَفِي كُلِّ  
أَشْكَالٍ ذَكَرْنَا فِي الْأَصْلِ وَأَنَا قَالُ بِسْمِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ كَانِ التَّشْرِيحُ  
وَالْإِسْتِعَانَةُ بِذِكْرِ اسْمِهِ أَوْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْيَمِينِ وَالْيَسْمَنِ أَوْ لِأَنَّ الْمُسَمَّى  
أَذْكَرُ فِي غَايَةِ الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ فَلَا يَذْكَرُ بِلِذْكَرِ اسْمِهِ وَحَضْرَتُهُ وَجَنَابَتُهُ  
كَأَنَّ قِيلَ سَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْمَجْلِسِ الْعَالِيِّ وَعَلَى الْخِصْرَةِ الْعَالِيَةِ وَلَمْ تَكْتُبِ النَّاسُ  
اسْمَ عَلِيِّ مَا هُوَ وَبُنِعَ الْخَطُّ لِكُرْبَةِ الْأَسْتَعْمَالِ وَطَوَّلَتْ الْبَاعِضُونَ عِنْدَهَا هـ

وانه اصله له حذقت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علماء  
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحامد والحمد والرجيم اسمان  
بنيا للمبالغة من رحم كلفضبان من غضب والعلم من علم وفي  
ايشا رهدين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة ايشان لسبقهما  
وعليهما عليا ضد ادها وعدم انقطاعها اما الاشارة الى سبقها من  
الملاصقة لاسم الذات واما الاشارة الى ما بعد فنكر الراء  
عليها وتعد ايم الاول لانه ابلغ **قوله** فعل مضارع واصلة  
يقول على وذن يتصرف قلت الحركة من العين الى الفاسكت  
العين كما سكنت في الماضي بان صارت الفاء ليس قول من قال هو  
استثقلت الضمة على الواو فتقلت الى الساكن قبلها وهو القاف  
وجعل الاعلال في اصلا بنفسه ليس مستقيم لان حرف  
العلة قد سكن ما قبله <sup>في</sup> **قوله** والمركبة على حرف العلة لا تستقل  
عند سكن ما قبله واما هذا الاعلال لاجل ان يشا كل المضارع  
الماضي فيقول بمثله يعود كذا قيل وقد يقال ان <sup>في</sup> **قوله** ان  
بلاس الحقة واما الفعل فتعمل **قوله** العبد الفقير المولود  
الفني العبد يقال على ضرب الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان  
الذي يعبد بيعة وابتداء عبد الثاني عبد بلا محاد وة كذ ليس الله  
وهو المقصود بقوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن  
عبد الثالث عبد بالعبادة وهو المقصود بقوله تعالى واذكره  
عبد نايوب فوجد عبدا من عبادنا ومنه سبحانه الذي اسرى  
بعده الرابع الدنيا واعراضها وهو المعتكف على خدمتها ومرعاها  
واياه قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله بعس عبد الدنيا هو  
والعبودية اظها والتدلل والعبادة ابلغ منها لانها عبادة التذلل  
و



ولا يستحقها الامانة لنهاية الافضال والفقير لمفتقر المحتاج في ذاته  
لجرح وضعفه احد امن قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله  
قال في الكشاف لان الفقر ما يتبع الضعف وكلما كان التقدير اضعف  
كان اقم وقد شهد الله سبحانه وتعالى على الانسان بالضعف في قوله  
تعالى ونطق الانسان ضعيفا قال الذي نطقكم من ضعف والفقير  
تحتل انه صفة مشبهة فعناه الدائم الفقير اي الحاجة وانده  
صغته مبالغة فعناه الكثير الفقير يقال اقم الله فقارا  
وحكي فقير فقرا كضرب ضربا وفقر بالكسر فقرا فهو فقير والمع  
والا ثني فقير من نسق فقار وعد له اسما وهو مشتق من  
الكسار والفقار وهو الظهر الذي لا يبقى معه قدح وقيل منه  
الفاقر وهي لدا هبة او الهلاك حكاهما في الكفاية وجرم صا  
المستعذب بالاول فقتال اصله الذي يشتكى فقار وهي عظام  
الظهر كانه يسوق حاله منقطع الظهر واسم المولى يقع على معان كثيرة  
هو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعنى والناصر والمحب والتابع  
والمار وابن العم والخليف والوالي والظاهر والعبء والمنعم عليه  
والمعتق والعاصب والقائم بالامر وناظر اليتيم والشريك والندم  
والفني الغير المحتاج بل كل ما سواه محتاج اليه وفي جمع الفني  
مع الفقير ياء الطباق وهو يلج بين متضادين اي بين معينين  
متقابلين في الجملة وكذا بين الصمد والمولى **قوله** خالد بن عبد  
الله ابن ابي بكر الازهري خاله اسم الشارح وهو ولد من قال يقول  
او عطف بيان له وايضا عبد الله نعت لخالد ويجوز جعله جرا مبتدئا  
محذوف والجملة مستأنفة وكا انه قيل من خاله هو بن عبد الله او  
مفترضة بين التوك وبمكانه وبين الموصوف وصفته وفائد الاثر  
ص

تميز المصنف عن غير لما في اسمه من الاشتغال ويصح جعلها لغتها الخالدة  
بتقدير تكريمه وبن أبي بكر لغت لعبد الله وجرى فيه نظير ما تقدم  
والأزهري في لغته في هو نسبة إلى الأزهري لأنه كان مستقرا  
فيه وكان شافعي المذهب صعيدا ياترجمي البلد والأزهري هو  
الجامع الذي هو أول بيت وضع للناس بالفاهة وقد اقتص بكثر  
العبادة والكتساب السيادة واستعجاب السعادة فيأله من  
جاء مع ما زهره وموضع ما نوح والمالس فيه مجد واحدة من  
جهة الرحمن ولا ينكر ذلك إلا من أتى بالحرمان وقد أتت في  
الأفاق علماء وتقع الشرق والغرب صلحا ولا عبادة منتسبة  
في مثله ولا علم أكثر مما بين أهله وهذه بناء يسايق والأ  
ففضله شايح ونحن ذابح والله الفضل والمنة أن جعل  
عمل أهله عمل أهل الجنة **قوله** عاملة الله بلطفه الخفي هو  
حيز والمقصود به أنشا الدعاء باللطف وفسر بالاقدر على  
الطاعة فيكون مراد بالتوفيق كما صرح بذلك الجوهرى وغيره  
قال السبكي اللطف هو التوفيق خلا فاللطف لثة وقيل الرفق  
والرحمة الخفي الطاهر قال أهل اللغة يقال خفيت الشيء  
إذا أظهرته وأخفيته إذا سترته وكنته هذا هو المشهور وقد  
وقيل هما لغتان فيها جميعا أي البين الواضح لكل احد لتأهب  
في العظم والكمال أو البين كونه لطف لعدم وجوبه عليه تعالى  
**قوله** وأجراه على عوايد من الحفي أي استمره على عوايد من الحفي  
أي حيز الكبير الواسع أي الله عز وجل على عوايد من الحفي يجوز  
في العوايد جمع عايد أن يراد به الوصف اسم التفاعل من العود  
أي الرجوع وهو من بعد أخرى في الاضافة للمتعمد وان يراد بها

العود

المعروف والصلة والعطف والمنفعة كما في القاموس فتكون الأضا  
بيانية والحفي كظلي من الخفا وة بفتح المله وكسرها تلهافا  
كالجفاية بالكسر وهي المبالغة في الأكرام وبين جملتي الدعاء  
التخسيس والتسويق **قوله** الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على  
الفعل الجميل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التقدير  
ظاهر أو باطنا والله اسم للذات الواجبة الوجود المستحق  
جميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق ولا الرارق أو نحوها مما يوهم  
استحقاق الحمد بوصف دون وصف لا يقال المقصود من ذكر الحمد  
هنا حصول البداية بالحمد ليصل له الفضل الوارد في ذلك  
وقد فانت البداية به بما سبقا أما لأنه ليس المراد بالحمد في الحديث  
الوارد في ذلك قول الحمد لله فقط بل الغرور الكلي الذي هو ذكره  
وهو صادق بالسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تأكيد وأما  
لأنه لا يتبدل بحول على العرفي الذي يعتبر من عند الحقيقى  
بجمله البسلة والحمد بل والتشهد معهما بل والصلاة والحمد على النبي  
صلى الله عليه وسلم حيث ذكر سيد عرفا لما يقصد ذكره بعدتها  
والنبا لأن المراد بالابتداء ما يصدق بكل من الحقيقى والأضامى  
فالبسلة مبد وبها حقيقة والحمد مبد وبه بالاضافة لما بعد  
وال في الحمد للجنس والاستغراق والعهد أي جنس الحمد أو كل فرد  
منه أو الحمد المعروف مما لو ك أو مستحق للعبود بالحق المتصف بكل  
كمال على الكمال والحمد انتسابية أو جبرية كما هو أصلها لحصول الحمد  
على التقديرين لكن بطريق اللزوم على الثاني أن مما لا ريب لاخبار  
عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق له تعالى وصفه تعالى بأنه مالك أو  
مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به خيرا لا يضره

المطابقة ولعله مراد من ذلك كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الخار  
 واما ما قيل من انه لا بد في تحقق الحمد من الاذعان بمذلول الصلاة  
 والاختيار لا يستلزمه فلا يتحقق على تقديره فهو في غاية  
 الاستغوط اما اوله فلانه انما يأتي على مقتضى كلام السيد وغيره صان  
 المراد بالتعظيم الباطني في المبدأ ان يعتقد انضاف الحمد بلحود به  
 واما ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين  
 الانشاء والاختيار وقد علم من كلام المحققين من ان المراد بالتعظيم  
 الباطني ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكره المحقق الانشاء  
 مع عدم الاذعان بل مع اذعان العدم واما ثالثا فلان اعتبار  
 الاذعان وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم  
 حصول الحمد على تقديره بل وزانه وزان ساير المقترحات في الحمد  
 كالتعظيم ظاهرا فقاية الامر توقف تحقق الحمد على تحققه نعم  
 ان حلت الواو في جملة الصلاة الابنية بنا على انشاء يترى على العطف  
 على ما هو لظاهر تعيين الانشاء هنا بنا على منع الجمود وعطف الانشاء  
 على الخبر مطلقا كما هو ظاهر اطلاقه وفيها لا محل له من الاعراب  
 كما في قوله السيد ونوع فيه **قوله** رافع مقام المتصيين  
 لمنع العيب المتع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما  
 يتوصل به الى الخير فالمتع خير وصدده الضر قال الله تعالى  
 ولا يملكون ان يقسموا ضرا ولا تقعا والعبيد جمع عبيد وله جوع جوعها  
 ابن مالك رحمه الله تعالى في فقه بين الميتين

عباد عبيد جمع عبيد واعبيد اعابد معبودا معبدك عبيد  
 لانه ان عبيد ان عبيد ان اثبتا كذا في عبيد او امدد ان ثبت انتم  
**قوله** الخافضين جحناهم المستغيبين زبي المقد كليلين والمواضعين

والمليين

واللائين جحناهم مستغار من خفض الطا بريخا حه اذا اراد ان  
 يخطو والمستغيب طالب الفايده وهي لفته ما استغيد من علمه و  
 مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كونه كذلك  
 سواء لم يكن ما لاجله الاقدام على الفعل او كان بملاحظه الاقدام  
 على الفعل وفي تعليق الحمد بكل من الذات وصفة الرفع انشا الى  
 استحقاؤه تعالى الحمد لكل منها على بل وسائر الصفات ايضا

اذ هذا الاسم الا قدس يفهم منه جميع صفاته تعالى **قوله**  
 بان تسهيل النحو الى العلوم اي تسهيل الجهد والطريق الى العلوم  
**قوله** ولا ترد عطفه على سابقه لتسريه والمراد بالتردد

التردد **قوله** والصلاة واللام على سيدنا جملة خبرية لفظا قصد  
 بها انشاء الله عا بال صلاة اي الرحمة غلبه والملائمة من التقا يصح  
 والمطلوب امر زايد على ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى  
 لا نهاية لها فعبه حذف او استعمال العام في الخاص بقرينة  
 ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انه امر تعبدية لا كماك  
 الطالب وتعظيم المطاوب ولم يقصد معناه وهو كلف وجوب  
 بعضهم كمن جملة الصلاة واللام خبرية معاني ايضا انشاء الله  
 قياسا على جملة الحمد فاسد اذا الاخبار بالدعاء ليس بدعا ولا يقصد  
 سوال ذلك بخلاف قول بعضهم انما خبرية معني والمقصود  
 التثا فانه صحيح لكنه بعيد ولا تر الفصل بين جملتي العسلة  
 والحمد تيسر على استقلال كل بالقصودية والوصل في جملة  
 الصلاة تليها على تميز ما يتعلق به تعالى بالمتوعدة والقصود  
 الذاتية وفي كلامه استعمال السيد في غده الله تعالى ويستمد  
 له ما جاء في الكتاب والسنة وجكي يقضهم ثلاثة افعال في المسئلة

فان قلت الصلاة  
 دعاء والذم اذا  
 استعمل باللام يكون  
 للرفع واذ استعمل  
 بغيره يكون للمض  
 وما معنا استعمل  
 بغيره وليس  
 بجائز اجيب  
 بان الصلاة  
 مستعمله بنارلة  
 تقديره والصلاة  
 نازله على محمد  
 وقيل هذا الاستعمال  
 مخصوص بلفظ  
 الدعاء ونما في  
 معنى الدعاء  
 للشيخ احمد

في الكلمة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره و امتناع اطلاقه على الله  
تعالى حكاية عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه هو امتناع اطلاقه على  
عليه الله تعالى تمسكا بما روي من انه صلى الله عليه ولم قالوا له يا سيدي  
فقال السيد هو الله تعالى وقد عرفت ان في الكتاب والسنة  
ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الاذكار عن النحاس انه جواز  
اطلاقه على غير الله تعالى الا ان يعرف بال ثم قال والظاهر جواز  
بالالف واللام لغير الله تعالى السيد المتولي للسواد في الجماعة  
الكثيرة وينسب ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد القوم  
وسيد الفرس ولا يقال ساد القوم بسود منهم ولما كان المتولي  
في الجماعة الكثير ان يكون مذهب النفس قبل لكل من كان فاضلا  
في نفسه سيد ويطلق على الذي يغوث فومه ويرتفع قدره  
علمه و علي الحكيم الذي لا يستغزى غضبه وعلي الكرم وعلي المالك  
**قوله** محذوف من سيدنا او بيان له لا صفة لان العلم ينعت  
ولا ينعت به ولكن الاظهر ان المقصود الاصل لهما ايضا لصفة  
السابقة تقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس يكون  
ان تكون فائدة عطف لبيان هذا المدح كما ذكره الزنجيري في قوله  
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت عطف بيان حتى به المدح  
كما في الصفة لذلك **قوله** العرب باللسان الغصير عا في ضمير عا في  
المبين باللفظ الفصح مما في نفسه نعت لمحمد السيد نا ولا لقدره  
على عطف البيان او البدل ويجوز ان يراد باللسان الخارجة ه  
الخصوصية ومعني فصاحتها علي هذا اخصه من الكثرة المعنى  
عن النطق **قوله** من غير غرابة ولا تشاؤم ولا تعقيد الغرابة  
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا ما في سنده الاستعالي  
وتتأخر

وتتأخر الحروف وصف في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسولها  
بجوانها وتتاخر الكلمات كونها ثقيلة على اللسان كقوله وليس  
قريب قير كقرب قير والتعقيد كون الكلام معقدا لا يظهر  
بسهولة **قوله** و علي الله المشهور ان اصله اهل قلبها الف  
وفي القاموس هرقم الفاقيل فلا يلزم شدة وقوفه نظر لشرح  
بعض المحققين بشدة ودما من مؤل وتصغير على اهل  
دليل على ما مر لما هو مقرر من ان التصغير يرد الاشياء  
الى اصولها و قبل اصله اول تحريك العا و انفتح ما قبلها فقلت  
الفا وتصغير على اويل دليل على ما ذكر لما تقدم وفي القاموس  
يصغر على اهيل و اويل ومنه يعلم انه لا دليل في التصغير على  
تعيين احد هاهنا وقد تعلل بجوز ان يكون له اصلان اهل  
و اول فبا اعتبار احد هاهنا صغر على اهيل و باعتبار الاخر صغر على  
اويل فاندفع الاسكالات في المقام و صح الاستدلال على ان اصله  
اهل باهيل لظهور ان جي اهيل يدل على ان اصله اهل ولكن ذلك  
لا ينافي ان له اصلا اخر باعتبار صغر على اويل واختلفوا في  
ال النبي صلى الله عليه وسلم والاكثر و علي اهم من صغرهم  
الزكاة وهم بنوا هاشم عند اير حنيفة رضي الله تعالى عنه وعند  
بنوا هاشم و بنو المطلب عند امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه  
وقيل بنو غالب وقيل ذريته و زواجه وقيل بتابعه وقيل  
انقيانته **قوله** واصحابه قال المحلل الدواي جمع صحب جمع صاحب  
او جمع صحب تخفيف صحب بمعنى صاحب وقال في الطول كما انجسرت  
ان جمع صاحب و اورد عليه ان الجوهري يجمع جمع و اعل على افعال  
ولهذا اقول السعد في جواسي الكشاف ان الحق عدم ثبوته حتى قيل ان

اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب والمراد  
بالصاحب هنا الصحابي وهو هنا من اجتمع مؤمننا محمد صلى الله عليه  
وسلم ومات على ملك **قوله** اولى الفصلحة والملاعة والجزيد  
اعلم ان الفصاحة في المفرد مألوفة من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة  
القياس اللغوي وتقدم معني التنافر والغرابية وبخالفة القياس  
اللغوي ان يكون الكل على نطق قانون مفردات الالفاظ الموضوع  
بان تكون على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجل بفك الادبام في قوله  
لحمد لله القلي الاجل والقياس الاجل وفي الكلام مألوفة من  
ضعف المالك وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها والضعف  
ان يكون تاليف الكلام على خلاف القافون التخييري المشهور بين  
الجمهور كالا ضار قيل الذكر لفظا ومعني وحكما نحو ضرب غلامه  
زيد او تقدم معني تنافر الكلمات ومعني التعقيد وفي المتكلم  
ملكة يقتد بها على تعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة  
في الكلام مطابقتة لمقتضى الحال مع فصاحته الحال هو الامر  
الداعي للمتكلم ان يعبر مع الكلام الذي يوري به اصل المراد  
خصوصية ما يقتضي الحال هو الكلام الكل المتكف بكيفية  
مخصوصة ومعني مطابقتة الكلام بمقتضى الحال انه من  
جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال مثلا الافكار حال  
يقتضى كلاما مؤكدا وقولك ان زيد اثنان او كذا بان كلام  
مطابق لمقتضى الحال الذي هو الكلام المؤكد بمعنى انه من  
جزئياته وان ذلك الكلام المؤكد صادق عليه وفي المتكلم ملكة  
يقتد بها على تاليف كلام بليغ وانما التجريد وهو ان يتبرع من  
امر ذي صفة امر اخر مثله في تلك الصفة كما لا يفتر **قوله**

وبعد

ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو يتقدم بقوله  
وتحوم والغابعد زائدة على تعوهم اما استعدا بلزوم ما بعد  
لا قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا  
لدلالة الغابعدا وعلى هذا لا مجال لتوهم الجمع بين الواو واما علان  
الجمع بحسب التقدير غير مضر كما صرح به انجم لا يهتد الرضي لكن  
يتبادر من كلامه ان امانا تحذف اذا كان الجزا امرا وهما فلا  
يقال زيد اضربت فلا تعقل واما هذه مجرمة عن معني لتفصيل  
لجزء اللزوم فلم تحذف الي ذكر امانا معها وفي الغاموس واما هـ  
للتأكيد كقولك اما زيد قد ذهب اذا اردت انه لا محالة زا هيب  
والمقصود لزوم تحقق مدخول الغابعد ما تقدم فاني المعني  
لزوم وجوده بعد هما الوجود شي ما او لزوم وجوده لوجود  
شي ما بعد هما ووجود شي مطلقا وبعد هما معلوم ضرورة  
فكذلك الجزا وتقييد اللزوم بالمعدية قرينة ثالثة اعلم ان هـ  
اللازم بعدهما كما لا يخفى فعلى التقديرين يحصل المقصود الا  
ان تقييد الجزا صرح فان قيل مضمون الجزا ثابت وجد شي بعد ما تقدم  
اولم يوجد في المراد بكونه بعدك قلت انه قيد للاخبار **قوله**  
فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال  
فاقول او فاعلم هذا شرح الخ او ابعدية رتبة **قوله** فهذا اسما  
الي المصنف المرتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع الخطبة قبل  
التصنيف او بعد لانه لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لعابها  
في الخارج فاقبل انه ان كان وضع الخطبة بعد التصنيف هو  
فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس مستقيم الا ان يراد به الاشارة  
الى تعويض الكمية دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب

ن



من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا المقام وفيه بعد  
ايضا لا يخفى على المستقيلان الحاضر من النقوش لا يكون الاستخفاف من البيان  
ان ليس المراد وصف ذلك التخص ولا تسمية ذلك التخص بالاسم الذي ذكر  
بل المراد وصف نوعه وتسميته وهو نقوش الكتاب الدال على تلك  
الالفاظ المخصوصة الموصولة بان المعاني المخصوصة اعم من ان يكون  
ذلك التخص وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا خصوص  
لهذا الكلي في الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع التقديرات  
احسن **قوله** شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها  
على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من  
ان اسامي الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة  
من حيث دلالتها على معان مخصوصة **قوله** لطيف من اللطافة وهي  
في الاصطلاح رقة القوام وكونه شفافا اي لا يحجب البصر عن  
ادراك ما وراءه والمراد قصير بديع الصنع **قوله** الالفاظ الاجزوية  
يحمل انه من اضافة المعاني الى الاسم وانه من الاضافة اليبانية اي  
الفاظ هي الاجزوية ومولفها هو الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد  
ابن ابي الصنعاقي الشهير بابن اجروم بنوع مفتوحة بعدها  
الف ثم جيم مصنومة ثم لا مشددة مصنومة ومعناه بلسان البربر  
القفير لصوفي وكان عالما صالحا حكيم عنه انه صنف هذا المقدم  
بجاه البيت الشريف واعلم ان اسم العلوم كما سما الكتب اعلام اجناس  
عند المحققين وضفت الاعراض انواع تتعدد وادها تتعدد  
المحل كالقائم بزيد وبعمر ووقد يجعل اعلام تنحصر باعتبار ان  
المتعدد باعتبار المحل بعد عرفا واحدا وهذا انما يتصور ان لم تكن  
المفردات الاجمالي فان سيد المحققين مرع بان اسم كل علم نوضوح بازاء

مفرد اجمالي هو حكا لا سمي **قوله** في اصول علم العربية اي في  
بيان ذلك والمشهور ان الظرفية في امثال هذا علي التشبيه  
من حيث ان البيان يمكن يغير هذا لالفاظ فكان البيان هو  
محيط بها جعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي وقال السعد  
التفتازاني ظرفية المعاني كونه حاضرا له اخذنا بجوانبه فلا  
يخرج طرف من المقطوع طرف من المعاني انتهى اي اولكونه  
يتعقل اوله ثم يوتى باللفظ على قدره لا ازيد كما ان الظروف  
يحصل بعد الظرف على قدره لا ازيد وقيل ونعمها قبل ان  
الظرفية مجاز عن الدالكة بعلاقة ان الظروف دال على الظرف  
او في معنى اللام والعقيدة دال عليه وعلى غير المشهور من  
الوجوه لا باجته التي تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة  
بالكتابة ان شبه الدال والمدلول بالظرف والظرف او بالبقية  
ان شبه الحالة التي يبديها بالحالة التي بين نظر والظرف او  
تمثلية ان شبه الصورة المنتزعة بالصورة او تشبيه يلغ  
والمراد بكونه في كذا عرفا انه المقصود بالذات منه فلا يضاهي  
المشروع على الخطبة ونحوها مما ليس من اصول علم العربية والمراد  
فيها وفيها يناسبها عرفا ولا اصول جمع اصل وهو لغة ما بين عليه  
غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات هو  
ويرادفه القاعد والضابط والقانون ويقال في الاصطلاح  
ايضا للدراج والمنتصحة وللدليل يقال اصل في هذه المسئلة  
الكتابات والاشارة الى الدليل واصافة اصول الرما بعد لتعرف  
العهد الخالصي بما لا اصول المعينة المعلومة عند اهل هذا الفن  
والتحقيق في المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري في المعرف هو

بالإضافة والمراد حسن الأصول وأساس العلوم كالتحويط على  
 ثلاثة معان علي المشهور المسائل وأدراكها أي المصدريات  
 المتعلقة بها وملكة استحضارها أي قوة حاصلة من تكرر  
 أدراك القواعد يقترن بها على استحضارها كما ذكره الحقان  
 كونه من التكرار غائي واللازم حصولها بعد الإدراك أو معه  
 وعلي المعنى الأول فإضافة أصول العلم من إضافة العام  
 مطلقا إلى الخاص وعلم العربية علم يترتب عنه الخلل في كلام العرب  
 لفظا وكتابة وينقسم إلى اثني عشر قسما. اللغة والصرف هو  
 الاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية  
 والخط وقرص الشعر وأساس الرسائل والمطلب والمحاضرات  
 ومنه القواعد وما الديق فقد جعل ذيلها قسما براسه  
 وقد يطلق علم العربية ويراد به النحو كما هنا والعربية علم  
 وإضافة العلم إليه من إضافة العام مطلقا إلى الخاص للبتين  
 كشرح الأداك وبسببها البيانيون بيان مقتضى كلامهم أنها  
 بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة أنها بمعنى اللامروية  
 صرح بعض المتأخرين وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال نقلوا  
 العربية فأنها تزيد في العقل والمروية ويروي عن علي رضي  
 الله تعالى عنه أنه قال **شعر**

- النحو يصلح من لسان الألفن والمرء تعظمه إذا لم يلحن
- وإذا أردت من العلوم أجلا فاجلها من مقام الألفن
- لحن الشريف بخطه عن قدره فتراه يسقط عن مخاطبة عين
- وترى الدين إذا تكلم معربا جاز البهامة بالبيان الععلن
- ما ورت الأبا فيما ورتوا أنا هم مثل العاقم فائقون

وقال

وقال رجل لبنيه يا بني أصلحوا من الستكم فإن الرجل تقوده المنايعة  
 فيجب أن يحلها فيستعير من أخيه دابته وتوبه ولا يحل  
 من يعير لسانه **قوله** ينتفع به المبتدي أي بان يصح  
 ولما كان نفعه للمبتدي أهم لأنه يتقلد من الجهل إلى العلم  
 اقتصر عليه والافرنافع لغيب أيضا لأنه يذكره وله أقال ولا يحتاج  
 إليه المتهمي ولم يقل ولا ينتفع به المتهمي ويحتمل أنه اقتصر عليه تواضعا  
 وهما ويؤخذ من كلام النوريجان المبتدي هو الذي ابتدأ في ذلك العلم  
 ولم يصل فيه إلى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فإن بلغ إلى حالة  
 يستقل فيها بتصوير المسائل ذلك العلم هو المتوسط وإن استقل  
 بالتصوير واستحضر غالب أحكام ذلك العلم وأمكنه إقامة الأدلة عليه  
 فهو المتهمي ولم يذكر المتوسط ولعله لأنه لا يخرج عنها لأنه بالنسبة إلى ما أتته  
 منته والي ما لم يتقنه مبتدي وفيه نظر والمشهور في المبتدي المتهمي  
 لأنه أسد فاعل من ابتدأ بالهمز ويجوز بغير همز على أنه اسم فاعل من  
 ابتدأ بغير همز وقد يقال أنه الأحسن هنا المشاكلة للمتهمي وهي لفظة  
 لأهل المدينة فحق الصحاح أهل المدينة يفعلون بدينا بمعنى بدأنا  
 ويرتب على ذلك قاعدة مرهية أن مصدر يبدأ المهور بدو يضم الموحدة  
 والهمز والمد يبدأ أو مصدر غير المهور بدو أي تكسر الموحدة بغير همز  
 وعلي هذا يحل ما جاء في عبارة بعضهم من لفظ البداية ولا يكون من بيا  
 وأعلم أنه يجوز أن يقال البداية بغير همز لأن من أجل اللغوة المذكورة  
 بل لأنه قد حكى أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمل إلا أن تكون  
 الهمزة مبدأ بها حكى ذلك الأخصش **قوله** إن ساء الله أي به  
 تبر كما أمثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إيا فاعل ذلك غدا إلا ان ساء  
 الله والإساءة فعل الغير كقولك فعل النقص ومفعول ساء محذوف أي

المراد منه  
 كقولهم  
 ساء الله  
 أي به  
 تبر

ان الله ذلك **قوله** علمته للصغار في لفظه والاطفال جمع الالفاظ المترادفة  
 او القرينية من المترادف في اللفظ كالتعب فيه **قوله** من فحول الرجال فحول  
 الرجال اعلاهم همة واعظمهم شأنا جمع فحول وانه استعارة من فحول الابل  
 وهو ذكرها اذا كان ذكرا وصحيا في ضرابه **قوله** شيخ الوقت والطريقة  
 في القاموس المشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين  
 او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم  
 يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شمت الرجل على ما في الصحاح اي  
 وصفته بالشيخ للتبجيل وقيل الشيخ من جاوز الاربعين سنة واعلم  
 ان لهم شريعة وهي ان تقيد به تعالى وطريقة وهي ان تقصده بالعلم  
 والعمل في حقيقة وهي ان تشهد بغيره او دعه في سبيل القلب ان كل  
 باطن له ظاهر وعكسه والشريعة ظاهر للحقيقة والحقيقة باطنها  
 وهما متلازمان معني شريعة بالحقيقة عاظمة وحقيقته بالشرعية  
 باطنة ومثلث الثلاثة بالجوهر فالشريعة كالقشر الظاهر للطريقة  
 كاللب للنفسي والحقيقة كالدهن الذي يبطن اللب ولا يتوصل  
 الى اللب الا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بندق اللب **قوله** العارفين به  
 المراد بالمعرفة ما كان عن كشف صريح صحيح بعد التهديب او ملاحظة  
 ذاته وصفاته في كل افعاله **قوله** تعقني الله يريد كانه جلة خيرية  
 قصد بها الدعاء والتفجع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل  
 به الى الخير خير وصدق الضيق قال تعالى ولا يملكون لانفسهم شيئا ولا تقعا  
 والبركة النماء والزيادة وانه اراد بها علومه ومعارفه **قوله** انه  
 على ما يشاقدير اي وانما طلبت منه التفجع المذكور لانه على ما يشاقدير  
 الممكنات التي منها التفجع المذكور وما بعده والمسئبة والارادة عبارتان  
 عن معنى واحد وهم صنفان اذا استعملوا في الالفاظ المحصورة للعودت  
 باوقات

باوقات حدودها تاها القدر التي يتوقف عليها التفجع المذكور وما بعد  
 والقدر صفة اولية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا  
 يزال **قوله** وبالاجابة جدير اي ولاه بالاجابة لما طلب منه  
 يا عطايه ففضل الله حقيق لسعة كرمه او تفصله بوعده بذلك  
 فلذا طلبت منه ما ذكره وتقديم الموعول للمصح والمحصي ولو ادعى نظرا  
 الى ان الاجابة لغلبتها على عدمها واليقين بها بعظم الكرم كانه لا يقع  
 الا هي وقد يستشكل تليل المصنف سوال خصوص ما ذكر من التفجع وغيره  
 بقوله وبالاجابة جدير يانه قد لا يجاب الدعوى في خصوص ما سال  
 في الدنيا لان يوخر الى الآخرة ويصرف عنه السوء بقدر ما دامع  
 ان مقصود المصنف حصول ما سال حال تاليف الكتاب كما هو ظاهر  
 وقد يجاب بان المراد السؤال منطوق الاجابة لخصوص ما سال به  
**قوله** في اصطلاح الخوئين اي مصطلحهم اي في الالفاظ المنفوقه  
 على استعمالها للمعان غير لغوية عند هم وهو في محل نصب على الحال  
 من الكلام اي الكلام حال كونه في اصطلاح الخوئين فان قلت  
 لا يصح وقوع الحال من المستد على الصحيح قلت هو ليس بمبتدأ في الاصل  
 اذا التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح فذو الحال مضاف اليه لكن حرف  
 المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقية المضاف  
 اليه مقامة فارفع وهذا التقدير يقع به في مثل قولهم الاعراب في  
 اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا الذي ثم ما يتعلق به الجار والمجور  
 وهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله حالا من ضمير منصوب مخروص  
 والتقدير بعينه في اصطلاح الخوئين والحالة معرضة بين المستد  
 والخبر لبيان الحال بالمبتدأ والتقدير الاول احسن ويصح جعله متعلقا  
 بالنسبة من غير اعتبار لفظ اي شجوت اللفظ المذكور في الاصطلاح ونه

بالتقييد باصطلاح النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معنا  
لغة فانه لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس اي  
ما كان مكتفيا به في اداء الملام قيل ولا يحق انه اشد مناسبة لما اصطلاح  
عليه فالاولي ان يجعل النقل عنه اليه انتهى وعمما تكلم به سوا كان كلمة على  
حرف كواو العطف او على اكثر اذ كان اكثر من كلمة وسوا كان مهلا او لا كما قاله  
الرضي وغيره ولعله مراد القاموس بالقول فيكون قد ذكر معنيين فان ه  
قيل لا حاجة الي الاحتراز اذ من المعلوم ان كل ذي فن انما يتكلم به  
باعتبار اصطلاح اهل فنه قلت كثيرا ما يتعرض من اهل الفنون للمعاني  
اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهمة فحسن الاحتراز لرفعه وفي  
التقييد به فايد تانا الايضاح وادفع التوهمة والتقييد على اختلاف ه  
الاصطلاح فالعيب مع ذلك من الاعتراض بعد ما الحاجة اليه **قوله**  
هو اللفظ اي معنى الكلام وتفسير اصطلاحا هو معنى اللفظ المذكور  
فان قيل ماله ان يتصير الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب قلت  
اكتفى في بعض الحدود وبالخصر المستفاد من المقام لكان الاطرار والتعكا  
وصرح بذلك في بعضها ليكون صورة التصريح دالة على صوت الاكتفاء  
وقد يقال انه صرح بالخصر هذا ردا على من زعم ان الكلام قد يكون  
غير مركب لان ضمير الفصل قد يجي لخصر المتبد اعلى الخبر نحو الكرم هو  
التقوي فيكون الكلام مقصورا على اللفظ المذكور فيحصل به رده  
الزعم المذكور وعرف الخبر مع افادة الضمير لخصر ليعوي اتحاد الجنس  
فيفيد المقصود من الخصر بالبلغ وجهه وضمير الفصل لتقوية الحكم  
وتأكيد العمدة والفرق عن النعت فان قيل اللفظ جمع لفظة واقل  
الجمع ثلاث فلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد في مثلا نحو اميس كذلك قيل  
المراد باللفظ المملوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر واستعماله

في الحد حقيقة عرفت فان كان كذلك فلا اشكال والافهونجاز ه  
مشهور فلا يضر دخوله في الحد لاسيما مع القرينة لا يقال التعبير  
بالقول ولي لانه اخصر اذ لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف ه  
اللفظ لو وقع عليه وعلى المستعمل فواجه تعيين باللفظ كان وحده  
الاشارة الى صحة استعماله و الاحتراز عن استعمال القول الذي له  
استعمل في الذي كثيرا ما حقا صاد كالحقيقة فاستعماله في الحد  
كاستعمال المشترك وهو من موم في الحدود **قوله** اي الصوت  
المشتمل على بعض الحروف الهجائية اعلم ان الصوت عند اهل السنة  
كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتزوج الهواء  
والفرع والقلع بخلاف الحكماء وقد ردت تعريف اللفظ بما ذكر نحو واو  
العطف مما هو حرف واحد فان الشئ لا يشتمل على نفسه ويمكن  
الجواب واعلم ان المتكلمين اختلفوا في هذه المسئلة فقال بعضهم ان اللفظ  
الصوت واختار المحقق البيضاوي في تفسيره وذكر بعضهم انه  
كيفية الصوت وقالبه في الطوالع وذهب بن سينا الى انه المجموع  
واختار السعد في شرح المقاصد فان قيل الحروف لفظ كذا فيلزم  
ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل قيل المراد بالحروف ابنت  
الي الاخر وهي يد يهمة تعرف من غير احتياج الرمز فدمعني  
اللفظ والهجائية منسوبة الي الهجاو هو تقطيع كلمة لبيان الحروف  
ر كبت منها يذكر اسما ملك الحروف يقال هجيت الحروف وهجوتها وهجيتها  
عددتها باسمائها ومن المماز يهجو افلا تا بعد معاينة واذاه  
عددت الحروف فمفوضة بانفسها لم يكن ذلك هجيا **قوله** التي  
اولها الالف التي اولها في الذكر عاده الالف اي الهجاء والالف اسم  
مشترك بين الالف التي هي اوسط حروف جوا والهجاء التي هي اخرها

بدليل الالف اما ساكنة او متحركة والالف الوصل تسقط في الدرج فالمتحركة  
تسمى الفاوتس وتسمى همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا للمتحركة اي القابل للحركة  
عن الساكن ولذلك لم تذكر الهمزة في التهجى بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين  
من التهجى تبيينها على معنيها **قوله** واخرها الباء اي اخرها في الذكر عادة الباء  
اي سماها فالأخبار فيه وفي نظاير كالأخبار في زيد قاير او هو على نقد  
مصنف اي سمي الباء **قوله** المركب من كلمتين فصاعدا اي المركب من كلمتين  
او أكثر من كلمتين قولنا اثنتان فصاعدا اثنتان او أكثر من اثنتين وصاعدا  
حاله حذف عامله اي قد ذهب المركب منه صاعدا عند كلمتين **قوله**  
المفيد بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى على وجه يفيد  
فايدة تامة ولا يرد نحو حقة مهمل ودير مقلوب زيد فانه كلام ولا  
يصدق الاسناد فيه اذا المسند اليه فيه غير كلمة لا مهمل وانه كان كلمة  
حكما لان اللفظ اذا اريد به نفسه تجوز عليه احكام الكلمة فان قلت  
بما زاد الشارح من قيد الاسناد ان لم يكن مرادا للمصنف فمعرفة  
فاسد وان كان مرادا له فلا بد من قرينه عليه قلت تحتها **اول**  
ولا فساد بنا على جواز التعريف بالاعم والثاني وانكل في القرنين  
على وضوح المعنى المراد والله معلوم عندهم وايضا فالمفيد العادة  
التامة لا تكون الا مع الاسناد **قوله** بحيث لا يصير السامع منتظرا  
لشي اخر اي انتظارا تاما بعد فهم المعنى كما لا ينتظر الذي يبقى مع  
المسند كقاير بدون المسند اليه كريد او يبقى مع المسند اليه بدون  
المسند وانما قدنا الانتظار بالتام ليدخل بجزء الفعل والفاعل فانه  
كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به ونحوه لكن هذا الانتظار اقل  
من الانتظار المذكور والانتظار لغو المعنى لا يضر كالكلام الذي  
خوطب به من لا يفهم معناه وكان لا ينتظر شيئا اخر اذا قصد المعنى

**قوله** بالوضع فان قلت يلزم على اعتبار كوننا لا فادة بالوضع  
خروج الجاز **قلت** ممنوع بل هو موضوع بالوضع بل المركب مطلقا  
وان كان حقيقة موضوع بالوضع كما هو مبسوط في التلوع وغير  
**قوله** وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى اي تعيينه للمعنى  
في فهمه منه العارف بوضعه له قال السيوطي والمراد جعله مترابا  
لان يفيد ذلك المعنى عند استعمال الكلام له على وجه مخصوص  
كتسمية الولد زيد اترقي وهذا شامل لوضع غير اللغة العربية  
بلا هو حسن متعين وهذا التعريف وضع اللفظ واما الوضع هو  
الطلق المتداوله ولغيره فهو جعل شي بار شي اخر بحيث اذا فهم الشيء  
الاول فهم الشيء الثاني **قوله** كما قال بعضهم اي بناء على قول بعضهم  
فالكاف بمعنى علي كما هو قول الاخفش والكوفيين وما مصدرية  
وبجوز عمل الكاف على التشبيه وما على الموصولة مع حذف العائد  
والتغاير بين المشبه والمشبه به قد يدعي فيه الاعتقاد اي فهو باعتبار  
نسبته الي الشارح مماثل له باعتبار نسبتته لبعضهم اي حال كون  
هذا المراد مماثلا لمعنى ما قال بعضهم او بما لكون هذا اللفظ الذي  
اراد معناه مماثلا للفظ الذي قال بعضهم **قوله** له الاتقات  
الح اي لا ابتناء على خلاف في ان دلالة الكلام هل هي وضعه فيكون المراد  
بالوضع المذكور الوضع العربي او عقلية فيكون المراد به القصد هذا  
ولغايد ان يقول لانسبم ابتناء تشبيرا للوضع بالقصد على القول بان  
دلالة الكلام وضعه كما لا يخفى **قوله** هل هي وضعه ام عقلية  
ان قلت المقر في كتب النحو انه ممتنع ان يوتق لهما تعادلا ولا نقول  
هل يد قاير لم يرد فلا يكون التركيب الذي ذكره الشارح صحاح  
قلت اجيب بانه لعله بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من انه هل تقع

موقع الهمزة في يوتى لها معا دله مستند لانه بقوله عليه الصلاة والسلام  
 هل تروى بكرة امثلياً وان اجيب عنه بخوازان تكون في الحديث منقطعة  
 بان استقيم اولها ضرب وقال بل نيباً او هو من قبيل اطلاق  
 المصنفين ومساخاتهم في تراكيهم **قوله** والاصح الثاني خلافاً  
 التحقيق **قوله** فهم بالضرورة معني الكلام اي تعقل معني  
 اللفظ من حيث هو و هو نسبة القيام الي زيد بالضرورة اي  
 من غير حجاج الي نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعني من اللفظ المذكور  
 او تصور من حيث انه معناه ضروري ولا يتوجه حينئذ انه  
 مما يتبادل بتبدل وضع زيد فلا يوصف بالضرورة فان قلت  
 اذا سمع اللفظ المذكور بعد العلم بالمعني لم يعم منه المعني فانه  
 مفهوم فلو فهم منه لزمت تحصيل الحاصل فلا يصح قوله اذا سمع زيد  
 قايم الي اخر **قلت** المراد فهمه ان لم يكن مفهوماً قبله وان سلم  
 فالمراد بالفهم حصوله في الذهب او الامتقانات المجرى اليه فاذا  
 سمع لفظ يتوجه النفس اليه ثم يلتفت منه الي المعني **قوله**  
 مثال اجتمعا زيد قايم اي مثال ذي اجتماعهما والكلي قد يراد به  
 ايضا حده واصطاله الي فهمه المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته  
 ويقال له انه مثال لما هنا هو الشخص ومنه **قوله** بين يدي  
 الاميراي قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتخصر فيه  
 الكلي لانه هو مع زيادة الشخصيات وهذا بنا على ما هو سابق من  
 ان الكلي في ضمن جزئياته **قوله** على الزاي واليا الخ اي على مسمياتها  
**قوله** وهي بعض حروف الهجا الاخبار عن الزاي واليا الخ ما فيها  
 بعض حروف الهجا كالخبا ر في قولك زيد قايم اذ هو باعتبار  
 المسمى المراد ان مسمياتها هي زه ويه وده الي اخره بعض حروف

الهجا

الهجا او يقال هو على تقدمه مضاف اي مسمياتها بعض حروف الهجا  
**قوله** وهي اي حروف الهجا الفبا نائياً الي اخرها اي وانتهى من العدد  
 الي اخرها وحاصل ما ذكره الرضي ان ما كان من اسما حروف المعجم  
 مع ضوعا على حرفين نحو با نائياً اذا ركب مع عامله ياء وماله  
 يركب مع عامله لا يمد فاحفظ ذلك ولا تعقل **قوله** لانه تركب  
 من كلمتين فيه قطع المطر عن الضمير في قايم وانما صح التمثيل به  
 للاسبين مع انه مشتق علي ثلاثه نظرا لما قاله السكاكي من ان  
 الوصف المتضمن للضمير بمنزلة الخالي عنه من جهة علامته  
 بالتكلم والخطاب والغيبة نحو انا قاتل و انت قايم وهو قايم  
 كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل و انت رجل وهو رجل  
**قوله** لانه افايد فائدة لم تكن عند السامع مبني على القول  
 بانه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة بان يفيد المتخاطب  
 ما يجمله واليه ذهب ابن مالك وصح الشيخ ابو حيان انما لا  
 تشتت طويكتي الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت  
 بالمعني السابق ولو فيها لا يجمله احد والا كان المركب الواحد  
 كلاما وغير كلام اذا خوطب به من جملة ثم من لا يجمله وتعدد  
 الزمان والمخاطب به لا يخرج عن كونه واحدا لغة وعرفا ولا مثل  
 تلك الضرويات عائدة الي المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد  
 الاخبار بها بالنسبة الي فاقد ذلك المحسوس الذي يركب به هذه  
 النوع من المحسوسات وليس من شرط الكلام كونه مفيداً بالنسبة  
 الي كل واحد فان ما هو مفيد لبعض دون بعض كلام قطعاً قال  
 شيخنا وهو لا وجهه ومحل الخلاف كما ذكر الشيخ ابو حيان ما اذا

ابتدئ به فيصح ان يقال زيد قائم كما ان النار حارة **قوله** لان المتكلم قصد  
بهذا اللفظ افادة السامع مبني على القول بانه يشترط في الكلام ه  
القصد بان يقصد للكلم افادة السامع والله ذهاب بن مالك وصحابو  
حيان عدمه وهو لا وجه كما قال شيخنا لانه لو اشترط في الكلام  
القصد لكان المركب الواحد كلما اذا قصد به افادة السامع وغير  
كلامه اذا صدر من المتكلم لا يقصد لمخوئوما او غفلة وتعدده  
الزمان المخاطب به لا يخرج عن كون لغة واحد او عرفا **قوله**  
الاشارة والكناية والنصب والعقد الاشارة لغة الافهام بالميد  
وجوها وهي موضوعات لما اشير اليه والكتابة المراد بها المخطوط ابي ه  
المقوش المكتوبة الموضوعات لا لغاظ مخصوصة والنصب العلامات  
المنصوبة لغتهم معانيها كالطريق وحق والعقود المعينة موضوعات  
لا عدد ان مخصوصة ثم هذه الاربعة ليست من الالفاظ مع انها تدل  
بحسب الوضوح والوضوح سبب الدلالة اذ لو لم تكن موضوعات  
لما مر لم يكن بينها علاقة فلا ينقل اليها من غيرها **قوله**  
ونحوها بالرفع عطف على الاشارة من نحوها المقني القايم بالمش  
وما يفهم من حال الشيء **قوله** المسرودة اي التي يتسرح وتتساق  
منتظرة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سررا اذا كان جيد  
السياق له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله** اي اخرها اي والله  
اي اخرها **قوله** وقيل لا حاجة الي ذكر التركيب اي الحاجة الي المصريح  
بذكره كما يرشد اليه التعليل فان قيل القصد من التعريف شرح  
الماهية ببيان اجزائها فلا تلغى دلالة الا لتمامها ولذا قالوا انها مهموزة  
في التعاريف فالجواب ان اهل هذه الفنون كثيرا ما يتساحرون

في امثال ذلك **قوله** اذا المفيد الفايده المذكورة فلا يكون الا مركبا قد  
يمنع ذلك **قوله** والتقيد هو ان يكون الثاني قيد الاول  
كالحيوان الناطق وقصد في على المركب من الموصوف والصفة  
وبعضهم لم يقصر على ذلك وجوزت بالاضافة او غير ها كقولك  
طها ضرب في الداد في قولك ضرب في الداد زيد **قوله** والاسناد في  
التوقف على غيره نحو ان قام زيد فان قلت الاسناد في ما فيه  
اسناد وهو ربط احد الكلمتين بالآخرى على وجه يفيد  
فالا اسناد في لا يكون الا مفيدا قلت اراد بالاسناد في ما قيد  
اسناد في الاصل او في الحال فلا يلزم ما يكون مفيدا **قوله**  
والمعالم للمخاطب نحو السامع فاقنا مبني على ما تقدم من انه  
يشترط في الكلام تجديد الفايده وتقدم ان الاصح خلافه  
**قوله** برق يخم هو بفتح الراء يقال برق السيف برق بوقا  
اذ اتلا لا ويقال برق البصر بالكسر برق بوقا اذا تخم فلم  
يطرق قاله الجوهري **قوله** ونحو ذلك لا طائل تحته الا ان هو  
جعل ما سبق من باب الكناية فيكون المقصود هو المحرور على حد  
قوله مثلك لا يتخل بمعنى انت لا يتخل وقد يقال لعل من ه  
فوائد هذا العطف مع وقوع العطف عليه في حين نحو الدالة  
على التمثيل بيان عدم الاختصاص في الخارج فيما ذكر اذا اداة التمثيل  
قد تكون باعتبار الافراد الذهنية وقد تكون باعتبار كل واحد  
من المذكور بخصوصه **قوله** يخرج نقوله بالوضع الخ  
فيه نظر لانه نفس الوضوح العربي يجعل اللفظ دليلا على المعنى ولا  
يخفى انه لا يختص باللفظ العربي فكيف يخرج به العمى فليتنامل  
ثم ايت شيخنا قال ان تعريف الوضوح السابق شامل لوضع غير اللغة

العربية ولا مانع من ذلك بل هو حسن متعين فتأمل انتهى ويمكن  
الجواب بان التعريف السابق للوضع لا يفيد كونه عن سيا  
بجعل الضمير في قوله وهو لا جعالي لوضع لا يفيد كونه عن سيا  
فكون عايد اليه لوصف بدون صفة وقوله ويخرج بقوله بالوضع  
الح اي بتقييد الوضع بالعز في غاية الامرانه تسمى **قوله** كفاية في  
اي وافادة المفيد بالعقل كفاية اللفظ المسوع حياة المتكلم  
من ورا جدارا والمفيد بالعقل كفاية اي كذي افادة في وانها  
قال من ورا جدارا لان حياة المتكلم المشاهدة معلومة بحسب البصر  
لا بدالة اللفظ فلا يتضح ثبوت الدلالة العقلية ذلك الاتضاح  
والمراد بكونه من ورا جدارا ان يكون من شخص غير مشاهد  
ويخرج ايضا المفيد بالسمع كاح فانه يفيد وجع الصدر  
بالسمع فانه يقتضي صدوره ذلك عند وجع الصدر لا بالوضع فان  
الوضع لم يصنع لوجع الصدر **قوله** لا بد له من اجزاء  
يتركب منها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه انتهى  
واراد بالاجزاء اما فوق الواحد فلا يرد ان بعض المركبات قد لا  
يتركب من جزئين فقط **قوله** ويحتاج على التفسير الثاني  
كلام الناظم الح ميني كما تقدم على احد القولين **قوله** ومحاكاة  
بعض الطيور احيانا يلفظ به حكاية عن صوت طير اي لارادة  
ما يشبه صوتا والتشبيه بصاحبه ولك ان نقول ان ذلك خارج  
على التفسير الاول ايضا لان الاظهر بل الصواب عند المحققين ان  
ما يلقط به حكاية عن صوت ليس يلفظ موصوع مستعمل في معناه  
الا نعم لما احتاجوا الى استعماله فالكلام عاملون معاملة الاسماء اجزا  
عليه حكم الميني فهو كلمة ومبني حكما وقيل هو موضوع لبيان الصوت

ولا يخفى فساده **قوله** وما اشبه ذلك منه لفظ صفت به للربا يه  
اي قصه به تعهيد امر لهية او نحوها كالصبي ويخرج فيه  
نظريا تقدم **قوله** معبر عنها بالاقسام مجازا اي طال كونه  
معبر عن الاجزا بالاقسام مجازا اي طال كون الاقسام مستعملين بها  
عن معناها الحقيقية وهو الجزئيات فكل السيد قسم الشيء هو ما كان  
مندرجا تحتها وخص منه وقسم الشيء هو ما كان مقابله ه  
ومندرجا معه تحت شيء اخر مثلا اذا اقسمت الحيوان الى الناطق والحيوان  
الغير الناطق كان كل واحد منهما قسما للحيوان وقسما للآخر ه  
انما استعمل لفظ الاقسام في الاجزا مجازا وجزء الشيء بعضه ومن ثم لم  
يصح وقوع الشيء خبرا عن جزئه **قوله** كما فعل الزجاجي في جملة  
اشارة الى ان المصنف رحمه الله تعالى تابع فيها صنعه لغتين وليس  
يخترع له **قوله** فقال لظاهرا انه معطوف على معبر اي عبر عنها  
بالاقسام مجازا فقال **قوله** اي اجزا الكلام من جهة تركيبه من  
بجزء الجواب عما يقال جعل الاسم والفعل والحرف اجزا للكلام  
ليقتضى توقف حقيقة الكلام عليها مع ان حقيقة الكلام  
لا يتوقف عليها كما بيناه في الاصل وحاصل الجواب ان المراد ه  
الاجزا التي يتركب من مجموعها وجزئها وتركيبه من اجزائها لا يقتضي  
تركيبه من كل منهما وكن الجواب ايضا بجعل الضمير في اقسامه لا جعالي  
الي الكلام بمعنى الكلمة وفي كلامه على هذا استخدام نحو قوله تعالى  
• اذا نزلنا ساياتنا قوم • رغبنا وان كانوا غضا با  
ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير راجعا الى اللفظ بدون قيده فان  
الضمير قد يعود الى المفيد بدون قيده فليست امل ذلك **قوله**  
بالاجزاء الاستدلال به ميني علي ان اجزاء النحاة في الامور اللفوية



معتبر يتبعين اتاعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء ترد فيه **قوله**  
ولا التفات لمن زاد رابعاً لا يدل على خلاف ما قاله تسميتهم له باسم  
الفعل وان خواص الاسم موجودة فيه **قوله** فانه خلف عن اسكت  
فان قيل اذا كانت اسما لا فعال بمعنى الفعل فاقترن معناها  
باعتبار الزمن فلا يكون اسما بل فعلا حقيقة اجيب بانها  
موضوعة للفظ الفعل ولقطه غير مقترن وانما المقترن  
معناه والجواب المختار عند المحققين انها وضعت  
للمعنى المصدرية استعملت غالباً في معنى الفعل والمراد بالاقتران  
في معنى الاسم والفعل ما كان وضعياً **قوله** وهو على ثلثة  
اقسام اي صادف عليها وقد يقال لغسقط لقطه على لكان اخص  
واظهر وقد استدل الشارح على تخصيص الاسم في الاقسام  
المذكورة في شرح الاظهرية بقوله لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل  
حرف او لا الاول المهم والثاني اما ان يكون كناية عن غير  
الاول المظهر الثاني اظهر **قوله** جاء المعنى اي وضع المعنى  
**قوله** نحو هل اتي فتد حل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم  
نحو هل زيد قائم وهي حرف استفهام لطلب التصديق وتيقن  
فيها الابدالها بها همزة وكاينما في ما ذكره هو لها في باب هو  
الاستفهام ما يختص بالفعل لان ذلك اذا وقع الفعل في خبرها  
لا مطلقاً وذلك كما قال الرضي لان اصلها ان تكون بمعنى قد قيل  
اهل واكثر استعمالها كذلك ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال  
استغننا عنها واقامتها مقامها وقد جازت على الاصل نحو قوله  
تعالى علي الانسان اي قد اتي فلما كان اصلها تد وهي من لوازم الافعال  
لم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في خبرها تذكرت هو ابا المي وختت

هل صح

ال

الى الالف المألوف وعانتقته وان لم ترع في خبرها تسلت عنه  
ذاهلة انتزي وقد يرا ديا لاستفهام بها التقي نحو هل جزاء به  
الاجسان الا الاحسان اي ما فوالا الخلق في محبتها بمعنى قد  
فانتبه جماعة وفسر به قوله تعالى هل اتي علي الانسان اي  
قد وانك جماعة منهم الشيخ ابو حريان قال لم يعم على ذلك  
دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهو تفسير  
معنى لا تقسروا عرب ولا يرجع اليهم في مثل هذه او قال جماعة  
منهم انهم يحشرون ان معناها ايداً وانا لا استفهام المعنوي  
منها من هرف مقدر وقال ابن مالك انه معناها اذا اقترنت  
بالهمزة **قوله** اذا كانت اجزا كلمة لا وجه لهذا التقييد فان ه  
حروف التهجى لا مضى لها مطلقا فان حروف التهجى اما هي  
مستبات اسما حروف التهجى فان الهمزة والياء الى الاخر اسما مستباتها  
ابح اليها الاخر كالوجه والقوس قال الخليل لا يحابه كنه تنطقوا  
بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا  
بالمسيول عنه والجواب ج لانه السمي ويلزم علي التقييد  
ان الف تبج الى الاخر اسما لانها ليست اجزا كلمة وهو باطل فان  
قيل قد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه  
سيبويه على الاسم والفعل وعليه فالتقييد له وجه قلت  
الذي يطلقه سيبويه علي ما ذكره في الحرف والكلام في حرف الهجاء  
ولم يتقل ان سيبويه وكاتبه يطلق حرف الهجاء على الاسم  
فانهم وتامل وناد بلسان الخال فاذا بعد الحق الا الضلال **قوله**  
واذا اردت الخ اشار به الى ان قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط  
مقدار **قوله** فالاسم اي ما صدقانه **قوله** المتعدي في التقسيم

ها

قضيته ان القائم للاضمار فلعل لعدول الي الاظهار لانه اوضح للمبتدئ  
 المقصود وبالذات بالكتاب وكان الاضمار يوجبهم بخلاف المقصود لانه يوجبهم  
 رجوعه الي المرفوع لكونه اقرب مذکور وفيه اشار الى ان الالف واللام  
 للعهد التكريحي لتقدم مصحوبها ذكر في قوله واقسامه ثلاثة اسم  
 وفعل وحرف **قوله** من تسميته تسمى التسمية كما تقدم هو ما كان  
 مقابلا للمنهج جامعة تحت شي اخر **قوله** بلحقض انما يخص  
 الحقض بالاسم حتى يصح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى  
 لا يخبر الا عند الاسم فلا يجرا الا الاسم فان قيل وكان ينبغي ان يعرف  
 بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الحقض فالجواب ان الاخبار عنه علامة  
 حقیقة اذا اخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الحقض هذا اولها  
 ان يقول بمجرد هذا الدليل وامثاله لا يكفي في المطلوب اذا المقصود  
 ذكر الباعث على فعله فبناء على فعلهم غير كاف اذ قد يقال لم  
 تجعل المجرور غير مخبر عنه فيدخل الفعل كما انه لم يخص الرفع  
 بالفاعلية فدخل الفعل فليتبين ان قوله استنا ذ **قوله**  
 والحقض اي لفظه لقوله عبارة وليست اللفظ ولا غيره لانه  
 يراد مفهومه لذلك والعبارة مصدر عبر كناية اي تلفظ ما يدرك  
 بمعنى اسم المفعول اي معبر به **قوله** عبارة عن الكسرة التي  
 تحترق عند دخول عامل الحقض فان قيل حيث نسر الحقض بالكسرة  
 المذكرة لندم الدور لانه لا يعلم كون تلك الكسرة المذكورة حقة  
 الا اذا علم انها دخلت فيه اسم اذ صورته تلك الكسرة تنوح في  
 غير الاسم فالجواب **قوله** ممنوع بل قد يكون معرفة كون تلك الكسرة  
 حقة قبل معرفة انما دخلت عليه اسم كان يعلمه بعامله لخصوص حرف  
 الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ على العامل فلم يكن التمييز حينئذ

بجود

مجرد الحقض هذا وقد يقال في هذا التعريف تصور دورا ما  
 المقصود فلانه لا يتناول ما ناب عن الكسرة من فتحه ويا واما الدور  
 فلاخذ المرفوع التعريف فليتبين فان قيل هلا نسر الحقض يكون  
 الكلمة مخفوضة بوا سطة حرف ملغوظ به او مقدر لا قلت لان  
 تفسيره بذلك يوجب استناد احوال حروف الحقض ولا تخفى عليك ان  
 التعريف الذي ذكره انما ياتي على القول بما االاعراب كالتفصيل واما على  
 القول بانه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب  
 عنها **قوله** تتبع الاخرى اخر الكلمة حقيقة او حكما اي تنفرع  
 عليه وتقع بعده قد محل تنوين نحو يد وخرج نون نحو لدن ونون  
 انطلق في احد انطلق اذ لم تنفرع على الاخر **قوله** وتقارقه  
 في الخط اذ ادى بالخط ان يكتب بصورتها او يعوضها من الالف ايضا  
 فخرج نون التوكيد الحقيقية ولم يخرج في حرفها لزيادة لغيره  
 توكيد ولا يرد عليه نحو زيد اقول لوقف حيث كتبت بعوضها لان  
 المعارفة في الخط يكفي فيها بعض الاحوال كالدرج هنا **قوله** استغنا  
 عنها بتكرار الكلمة عند الضبط بالعلم وقال الرضوي واعلم برسوم  
 للتنوين بال لان الكتابة مبينة على لوقف والتنوين يسقط فيه  
 جزا ورعا **قوله** نحو زيد ورجل ووجه ومسلمات وحينئذ  
 اشار بتعداد الامثلة الي اقسام التنوين المختصة بالاسم وهي اربعة  
 الاول تنوين التكمين كرجل وزيد وقايدته الدلالة على حقيقة الاسم وتكيد  
 من باب الاسمية لكونه لم يشبه المرفوع فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف  
 الثاني تنوين التكرير وهو للاحوال لبعض المبنيات الدلالة على  
 التكرير فتقول بسبويه بلا تنوين اذ اردت شخصا معين اسم ذلك

وفائدة الولاية  
 على ان الحققة  
 اريد به غير  
 معين

وايه بالتونين اذا استردت مخا طبعك من حديث معين فان اردت تحنصا  
 ما اسبه سويه او اشتراذة من حديث ما غوتها فسيويه بالتونين  
 معرفة بالعلمية وايه بالتونين معرفة من قبيل المعرف بالعمدية  
 اي الحديث المعهود قبل الثالث تنوين المقابلة هو واللاحق لجمع هـ  
 المونث السالم جعلوا في مقابلة التون في جمع المذكور السالم فان الالف  
 والتا في جمع المونث علامة للجمع كالواو في جمع المذكور ولم يجر فيه ما يقا  
 التون في جمع المذكور فزيد التنوين في آخره ليقابلها حتى لا يلزم مزية  
 الفرع على الاصل **الرابع** تنوين العوضن اللاحق لا في نحو يومين  
 وحينئذ عوضا عن الجملة المضاف اليها فان اصل يومين مثلا يوم  
 اذ كان كذا الخ في تلك الجملة وعوضا عنها التنوين وكسرت ذال اذ لا تقا  
 الساكنين واصافة يوم الي اذ قال ابن مالك من اصافة احد المترادفين  
 الي الآخر وقال الهمامي في لعل الاضافة فيه للبيان مثلها في  
 شجر لآل اي يوم هو وقت كذا انتهى وكاللاحق للوجع المعلقة الآتي  
 علي فوا على نحو جوار في حال الرفع والجر عوضا عن الجاء المحذوف ولا  
 خلاف في النصب انه جوار في حال الرفع وغير منصرف واختلفوا في كون جوار  
 رفعا وجر منصرفا او غير منصرف والحق انه غير منصرف وان اصله  
 جوار في تنوين الصرف نظرا الي الاصل في الاسماء الصرفة وان الاعلال  
 مقدم علي منع الصرف استثقلت الحركة على الياء فحدثت فالتقي  
 ساكنان الياء والتنوين في ذوات الياء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال  
 صيغة الجمع الاقصى تقديرا لان المحذوف للاعلال كالساكن فحذف  
 تنوين الصرف ثم خيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف  
 المستقل لفظا بكونه متفوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

وعنى المعادلة

حاصلة

بخلو

بخلاف نحو اشقي واحوي فانه قديم الاعلام في مثلها ايضا وجد علة  
 منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف نحو الميئون ثابت تقديرا  
 فهو علي وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعرض التنوين من  
 الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوي بالالف  
 اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء  
**قول** لوجود التنوين في اخرها اي مع اخرها **قوله** ودخول الالف  
 واللام اي المعرفة وانما اختلفت بالاسم حتى صحت ان يجعل علامة  
 له يرفها لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك  
 الاسم ويعلم من كون العلة اختصا من التعريف بالاسم دلالة التعريف  
 مطلقا ولو بالاضافة او بينها او الاشارة او الاضمار والعلمية علي  
 الاسمية فقي ذكر الالف واللام تنبيه علي جميع ذلك ويمكن تقسيم  
 الالف واللام لتشمل الزائدة والموصولة لانها من خصائص الأسماء  
 ولا يرد ان الموصولة تدخل لفعل لشذوذه والمراد دخول الشذوذ  
 فيه كما هو المتبادر من اطلاقه وكان الزائدة تدخل الحرف وهي  
 التي في راي من زعمها حرفا لانه لا يمرود كالبدلها وهوام في  
 لغة حمير فان قلت لم اختلف هذه العلامات مع كثرة علامات الاسم  
 ان منها لا الفا طقة وكونه ذحال وتبيين او مستغني ومستغني  
 منه ومفعولا وموصوفا وموكدا ومعنويا وعطف بيان ومضارع  
 ومرجأله ومصغرا ومنسوبا ومنصرفا وغيره ومبدا ومضار  
 ومرخا ومثنى وجمعا ومسند اليه قلت اشهرها على غيرها اختصارها  
 فانه المشهور اسهل فهم واقرب قبول فان قلت لو قال ودخول حرف  
 التعريف ليشمل حرف النداء والالف والميم في قوله عليه الصلاة والسلام  
 ليس من ابرامصيام فينا مسفر كان اولي قلت فيما ذكر ترك الف

**المشهور قوله** ودخول الالف واللام عليه في اوله اي علي وله فيكون  
 بدلا من قوله عليه او في بمعنى مع كما في قوله تعالى اذ خلوا فري امهم  
**قوله** ودخول حروف الحذف بنه باعادة الصاف علي ان حروف  
 الحذف مطوق علي الالف واللام **قوله** وعكس الترتيب الاطبي  
 الطبيعي والترتيب في اللغة جعل كل شي في مرتبته وفي عروق النطقين  
 جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد وفي عرف  
 النخلة ثبوت المحكوم به لاشياء متعددة في ازمينة متتالية الطبيعي  
 ان يكون ذلك بسبب الطبع وقد يتوقف في ذلك **قوله** استعار  
 الخ فيه نظرا ذل استعار العطف المذكور بذلك وان صدق بذلك  
 وقد يقال استعار من المصنف فلا نظر **قوله** وعطف العلامات فيه  
 تغليب كما لا يخفى **قوله** ثم استطرده معطوف علي متوهدي قال  
 كذا ثم استطرده ومثله سابق والاستطراد ان تذكر عند  
 سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق  
 لاجله واصلا ان الصايد قصد صيدا بعينه فعرض له صيد اخر  
 فطرده لا بمن قصد ومصبي فياثر وقد يتوقف في كون ذلك استطرادا  
 لانه لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حروف الحذف احتاج الي بيانها  
 فكان قابلا يقول وما حروف الحذف فقال وهي من الخ  
 وهي اي حروف الحذف فان قيل حروف الحذف عام **قوله** لاله العام  
 كلية بمعنى ان المحكوم عليه كل فرد فغاير العبار ان كل حرف بعينه  
 من حروف الحذف من وما عطف عليه وهو باطل قلت الحكم علي  
 العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع كما في  
 رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك امر مشهور في الاصول  
 وغيرها وكلام المصنف من هذا الثاني اي مجموع حروف الحذف له

قوله

**قوله** من الخ الحرف مجزوع المعطوف والمعطوف عليه فلا تشكل الخ ل  
 علي حروف الحذف ووجهه تقديم العطف علي الربط والاختار وذلك  
 بان يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خيرا  
 فان قيل في كلام المصنف لاخبار بالحرف الحرف لا يصلح للاخبار به  
 ولا عند كانه موضوع لنسب مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة  
 بين شيئين مخصوصين لا لذاتها قلت معنى قوله الحرف لا يخبره  
 انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى قوله الحرف  
 الحرف لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه واللا  
 فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا لفظ الفعل يخبر عنه هـ  
 كقولنا ضربته فعلا باض وكذا المعنى ان الم يعبر عنه بمجرد لفظ  
 كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه  
**قوله** ومن معانيها الا ابتدا اي بيان ابتدا المسافة مكانا  
 او زمانا قال الرضي كثيرا ما يجري في كلامهم ان من لا يتد الغاية  
 والي لانرتا الغاية ولفظ الغاية لا يتحمل بمعنى النهاية  
 ومعنى المدد والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتهاء  
 الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لامتد النهاية وانتهاء النهاية  
 فن لا يتد الغاية في غير الزمان عند البصرية سوى كان الحجر وردها  
 مكانا نحو هربت من البرصق او غير نحو هذا الكتاب من زيد الرعق  
 واجازا الكوفيين استعملها في الزمان ايضا ويعرف معنى من  
 لا ابتدا شيئا ان يحسن في مقابلتها ال او ما يفيد فايدتها نحو  
 قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التي منه اليه فكانه يقول  
 ابتدا بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدا آية ذلك هو  
 الفعل ونبه هنا في اياتي بقوله ومن معانيها الخ علي ان لها غير

قوله

معاني اخر فيها المتبين اي بيان المراد من غير فلا بد ان يصح تفسير ذلك  
الغير بما ذكر بعد من واطلاقه عليه نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان  
والمبين بحسب الظاهر يجوز ان يكون المذكور مقدا ما هو محل نحو  
عندي من المال ما يكفي وان يكون مقدا لما كوست من زبيده اي  
شيا من عضو زيد ويده وعطف بيان له كذا صرح الشيخ الرضوي  
بانه اذا تاخر المبين فن في الحقيقة بيان لمهم مقدر وما بعد  
عطف بيان فالمبين في الحقيقة يجب ان يكون مقدا ما قطعا الا  
انه مذكورا ومقدرا ومنها المتبعين اي بيان ان هناك شيئا هو  
بعضها ذكر بعده وعلامة من ان يصح في الجملة وضع لقط بعض  
مكانه تقول احدث من الدراهم واذا قلت عشرون من الدراهم  
فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرون من  
تبعيها لانا العشر من بعضها وان قصدت بالدراهم جنسها  
اي بتبينه لصفة اطلاق اسم الجورور على العشر من **قوله**  
ومن معانيها الانتها اي اخر المسافة من زمان او مكان فيكون ما  
بعد مستهني المسافة نحو سرق الي الكوفة فالكوفة مستهني ه  
مسافة وقع السير فيها قال الرضوي اعلم ان الاستعمال في انتها غاية  
الزمان والمكان بلا خلاف نحو وانما الصيام الي الليل فلا كثر عد  
دخول حدي الاثناء والانتها في المحدث فاذا قلت استرث من  
هذا الموضع الي ذلك الموضع فالوضع لا يدل ان ظاهرا في السماء  
و يجوز دخولها فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الي طاهر ه  
الدخول فيها قبلها فلا يستعمل في غير الامجاز وقيل ان كان ما بعد ما  
من جنس ما قبلها نحو كلت السمكة الي راسها فالظاهر الدخول والافظا  
عدم الدخول نحو فانما الصيام الي الليل والذهب هو لاول وقد يكون  
بعض

بمعنى مع نحو من انصاري الي الله اي مع الله وكقوله تعالى ولا تاكلوا  
اموالهم الي اموالكم وكذا قوله تعالى الي المرافق اي مضافة الي المرافق  
والذوايل الي الذوايل اي مضافة الي الذوايل **قوله** ومن معانيها  
المجازة اي بعد شي عن الجورور بها بسبب ايجاد مصدر المعدي بها نحو  
وميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا الطعم  
عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد  
وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجازا كما نقلته عنه وقوله  
جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله  
في الفون عن امره مضمين معاني مجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا  
متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في  
الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقا  
فقط بل المقصود جنس اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر  
فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل  
التكثير والتكثير فاقصر على اقل مراتب التكثير وهو الاثنان  
تحفيضا **قوله** ومن معانيها الاستعلاء اي بيان ان شيئا تفوق  
واستعلاء علي ما بعده علي حقيقة نحو زيد علي السطح او حيا ه  
ومجازا نحو عليته دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب علي ه  
او حمل علي ظهره فكانه فوقه قال الرضوي ومنه علي قضا الصلاة  
وعليه القصاص لان الحقوق كانه ركبته لمن تلزمه وكذا قوله تعالى  
كان علي ركب حتما يقال عن استعلاء شي عليه ولكنه اذا صار الشيء  
مشهورا في الاستعمال في شي لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله  
ومنه توكلت علي فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت علي  
الله يكون ايضا معناه من نحو اذا اكلوا علي الناس يستوفون

ومنه خبر بني الاسلام على خمس اي بني وركب منها وهذا يجاب عما يقال  
 ان الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبني عليها والمبني غير المبني  
 عليه واجاب عنه الكرمانى بان الاسلام هو المجموع غير كل من اركان  
**قوله** ومن معانيها الظرفية اي بيان ان مدخولها ظرف لسبب حقيقة  
 خوريد في الدار او محار او نحو نظرت في الكتاب وتذكر في العلم وانما في  
 حاجتك تكون الكفاية والعلم والحاجة سائلة للنظر والتفكير  
 والتكلم مشتملة اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها  
 ونحوي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي قيل والاولي انها بمعنى  
 اي حاصلة في رتبة عبادي او بمعنى ادخلي ابنيها الروح في اجسام  
 عبادي **قوله** رب بضم الراء يمان لغات اشهرها الم راو ضم الباء المشددة  
 والذانية ضم الدال واسكان الباء المحففة والخامسة فتح الراء فتح الباء المشددة  
 والسادسة فتح الراء فتح الباء المحففة والسابعة والثامنة ضم الراء فتح  
 الباء المشددة وحففة بعدها تامتحة **قوله** ومن معانيها التقليل  
 قال الرضوي ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا  
 رب رجل لقيت اي لا تنكر لقيت الرجل بالمرأة فاني لقيت منهم شيئا  
 وان كان قليلا قال ابن السراج النجاة كالجمعين على ان رب جواب  
 كلام اما ظاهر او معد رضى في الاصل موضوعه جواب ماض منفي  
 فلهذا يجوزون رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من  
 التقليل اصلها ثم تتعمل في معاني التكثير كالحقيقة وفي التقليل  
 كالمجاز المحتاج الي القرينة **قوله** والباء الموحدة لما كان من الباء والكاف  
 واللام موضوع على الهمزة من حرف واحد عبر عنه باسمه بخلاف  
 ما سبق فانه موضوع على الهمزة من حرف فلذا عبر عنه بلفظه  
**قوله** ومن معانيها التعديده اعلم ان بالتعديده تسمى بالنقل

وهي

وهو المعاقبة للهمزة وتصير الفاعل مفعولا والتعديده بهذا المعنى  
 مختصة بالباء واما التعديده بمعنى ايصال معنى الفعل الي الاسم  
 فمشاركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة ونحوي  
 للاصاق اي لبيان لصوت امر الي ما بعدها حقيقة خويه دا  
 اي الصق وحكما نحو مررت بزيدا اي الصقته المروز يمكن يقرب  
 منه فكانه ملتصق به والاستعانة اي لبيان ان معناه معين  
 للفاعل في صدور الفعل والة له نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة  
 ويتوقف الله تحت وهذا المعنى مجازا للاصاق وللمصاحبة  
 اي لبيان ان ما بعده مع ما قبله وقد صاحب له سوا كان مله متقا  
 به او لا نحو اشرت كذا ابدأك وللظرفية اي لبيان ان ما بعده ظرف  
 فيكون بمعنى في نحو جلست بالمسجد اي فيه ونحو زائدة قياسا  
 في الخبر والاستغناء بهل اي اذا دخلت على خبر التبتد او كان او ان  
 ونحوها ويكون في الكلام استغناء بهل خاصة نحو هل زيد قائم  
 ولا يقال ازيد بقايم او نفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما  
 زيد براكب وقيل بلا التبريه ايضا نحو لا خير خيرا بعد النار  
**قوله** نحو مررت بالوادي اي صيرت الوادي ممر ورايه ويحتمل  
 ان يكون بمعنى في وان يكون للاصاق وان يكون للتعديده  
**قوله** ومن معانيها التشبيه اي بيان ان شيئا له مشاركة تام مع آخره  
 في شيء **قوله** واللام قال الرضوي لام الجر مكسوة مع غير الضمير  
 مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة خزاعية ولما فتحت قبل ان  
 المضرة نحو لتعلم بفتح الميم ونقل فتحها من جمع المظهرات  
 اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء فتحها الفتح  
 للنقل الضمة والكسر على الضمة التي هي في غاية الحفة بكونها على حرف

والضمير اي هو معه ونحوه خذوا بالكسر وفتحها من جمع المظهرات

واحد وانما كسرت باء الجر ولامه لمعاقفة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه  
لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس للاصالة بل للمقيام في مقام الحرف  
عند من قال ان المضاف هو الجار وانما بقي لام الجر الداخلة على المضمر  
على فتحها الخاق لها بساير الالامان كلام الابتداء او لام جواب لو وغير ذلك  
وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلبس اذن بغيرها من الالامات  
اذ المضمر المحرور غير المرفوع ولو فتح في غير المضمر لا التبت بلام  
الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبني او مرفوعا عليه  
**قوله** ومن معانيه الملك قال الرضوي وفايدة الاختصاص اماه  
بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجبل للفرس والجنة للمؤمنين  
ولا ابن لزيد والتي تسمى العاقبة نحو قوله ذرانا لجهنم ولد واللبوت  
فرع لام الاختصاص كما ان خلقهم لجهنم وولادتهم للوت وكذا التي  
للتعليل نحو جيتك للسمن وللضرب اذ الجمي مختص بذلك واللام المقوية  
للعامل الضعيف بتأخيره عن معمول نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل  
نحو ان اضارب لزيد او مصدر نحو ضربني لزيد حسن ويكونه مقدر نحو  
يا لزيد ويا للمالام الاختصاص وقد تجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده  
اي استمع الله الى من حمده وبمعنى علي نحو قوله للجبين اي عليه  
وغيره للاذقان اي عليها وقد تجي زائده نحو ردق لحم لان ردق  
يتعدى بنفسه وهي في لا اياك زائده عند سيبويه **قوله**  
وحروف القسم من حروف الجر اشار به الى ان حروف القسم  
معطوف على من ويحتمل عطفه على الالف واللام ويكون من ذكر  
لخاص بعد العام **قوله** اي حرف القسم اي مجموعها فهو من باب  
رجال البلد يحلون الصخرة العظيمة **قوله** ثلاثة اشار به الى ان الحرف  
مجموع الواو والبا واليا فلا يشكل لكل على الحروف فالجبر متعدد صدره

لا حقيقة

لا حقيقة ووجه تقديم العطف على الربط وفيه بحث دقيق يدركه  
فهم انيق **قوله** الواو والبا والتا اقتصاره على الثلاثة هو المشهور  
قال الرضوي اعلم ان واو القسم لها ثلاث شروط احدها حذف فعل القسم  
بمعها فلا يقال قسمه والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر  
استعمالا في اصلها اي الواو والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال  
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير  
فلا وكذا كما يقال بكذا واختصاصها بالحكمين الاخيرين لانها فرع التبا  
وبدلا وانما حكم باصالتها لان اصلها الاضاق فهي تلصق بفعل  
القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لابينها تناسبا لفظيا  
لكونها مشغوبتين ومعنويا الاتري ان في واو العطف واو الصرف  
معنى الجمعية القريبة من معنى الاضاق والتا بدل من الواو كما  
في وراث وترات ووكلة وتكلمه فلذا اقتضت عن الواو فلم تدخل  
على لفظها الله وفيها الخصايص الثلاثة التي كانت للواو وحكي  
الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاد وقد علم من كلام الرضوي  
ان معنى حرف القسم الاضاق لان القسم لصق بالمقسم به لصوق  
الواو بالرجل **قوله** ها الله اي باثبات الفها وقطع همزة الله على سبيل  
الموازاة والافجوز حذف الفها ويجوز وصل الف الله ايضا كما مر حوا  
بذلك وعبارة المعنى ها الله بقطع الالف ووصلها وكلاهما مع  
اثبات الفها وحذفها انتهى وعبارة التسهيل في باب القسم  
وان كان اي المقسم به الله جازجره بتعويض اثبات الالف اي فتقول  
الله بأمرة بعدها الف اوها محذوفة الالف وتاينها مع وصل  
الف الله وقطعها انتهى **قوله** الله لا يؤخر الاجل بكسر لام الله وتقديم  
انه نقل فتح اللام مع جميع المظنرات اي والله ويقيد التعجب بما بعده

ولذا الاستعمال الا في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه  
غوبه لتبعث فلا يقال به لقد قام زيد قال الرضائي ولام الجرجاني  
معنى الواو كما ذكره حتمه ايضا بلفظ الله في الامور العظام **قوله**  
يكسر الفا احتزبه عن الفعل بفتح الفاف انه مصدر واما المكسور  
الفاف انه اسم لكلمة مخصوصه وكون المكسور الناسم لما ذكر  
والمفتوح الفام صدرانما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما  
مصدران لفعل يفعل **قوله** بقدر الحرفيه اي بقبول او بدخول  
قد الحرفيه فان قيل كان على الم ان يقيد بالحرفيه قلت مراده  
الحرفيه فان المراد لا يدفع الايراد كما اشهر قلت يدفعه اذا دل عليه  
دليل وهو هنا كذلك لان قد عند الاطلاق انما تصرف للحرفيه  
فحملنا على ذلك لانه لازم لها عنه فان قيل فلا فائدة في تقييد  
الم بالحرفيه لانه حيث اطلقت اختصت بالحرفيه ولا تقع على  
غيرها الامتدة قلت لبيان الواقع ودفع الابهام وحسينه لاحسن  
ولا زيادة وانما الحشو والزيادة ما يجي به الواحد من امور ثلاثه  
الادخال والاخراج وبيان الواقع وانما اختصت قد بالفعل حتى  
صح ان تجعل علامة لانها انما تستعمل لتعريب الماصي الى الحال اولئيل  
الفعل او تحقيقه وشي من ذلك لا يتحقق الا بالفعل **قوله** وتدخل على  
الماضي الا قال في المعني واما الحرفيه المختصه بالفعل المتصرف  
الحبري المبتدئ التجر من ناصب وجازم وحرف تقييد وهو معه  
كالجزء فلا يفصل منه بشي اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله  
اوطان عشرة وما قابل للمعروف فينا نصف وسمع قد لعري  
بت ساهرا وقد والله احسن وقد يحذف بعدها كقول التابعه  
ازف الترحل غير ان ركابنا لما نزل برجالنا وكان قد واما قول

عدي

عدي لولا الحيا وان راسي قد عسي فيه المشيب ثزرت امر العاسم  
نعتي هنا معني اشهد وليست عسي الجامده انتهى **قوله** بخلاف الاسميه  
قال في الغني وهذه اي قد التي هي اسم مراد في حسب فتعمل على الوجهين  
مبنيه وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفيه في لفظها والكثير من الحروف  
في وضعها او يقال في هذه قد زيد درهم وقد يغير تون كما يقال  
حسبي انتهى قال الدماميني وجه الاعراب ما عارض وجه تحتم  
اليامن ملازمته بالاضافه وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود  
وهو كاف في تحتم الثاني وجه الاعراب فان قلت ملازمته بالاضافه  
قلت لو صح دافع البناء ليقين في قد زيد وهم بالسكون وهي حالتها  
الغالبه انتهى واجب بان ملازمته بالاضافه ليست دافعه لبنائها  
بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها **قوله** والسين وسوف اي بقبولهما  
او دخولهما وانما اختص بالفعل حتى صح ان تجعل علامه له يعرف  
بهما لان الاول يدل على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال  
البعيد قال المولي سعد الدين وسمي احرفي تنفيس ومعناه  
تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال  
نفسه اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقد تحذف حرف  
الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سو ويقال سي بقلب  
الواو ياء وقد تحذف الواو وتسكن الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين  
فيقال سفا فعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل  
الحرف على تعريب الفعل انتهى ولما كانت السين عند الاطلاق انما تنصرف  
الى سين الاستقبال استغني عن تقييدها بغير سين الكسكسه في  
بكر وهي الخاصم بكاف المونث سين او الكسكسه في تميم وهي الياء التي  
يلحقها بكاف المونث اذا وقي من يقول الكرمكس ومررت بكس وعدي



معاوية انه قال من اوضح الناس فقال رجل من حرم و حرم من نفسي  
الناس فقال قوم بتا عدوا عن قرانية العراق وبتا منواعن كسكشة  
تيم وبتا سر ورا عن كسكسة بكر لبيت فيهم غنجه وضاعه واطمطانه  
حير قال معاوية فمن هم قال قومي **قوله** وما التانيث الساكنة اي بصحة  
دخولها عليها او بدخولها عليه وانما اختلفت تاء التانيث الساكنة  
بالفعل حتى دل عليه لانها تدل على تانيث فاعل او فاعل عنه فلا يلحق  
الانما له كذلك والاصفات استغنت عنها لما يلحقها من التاء المحركة الدالة  
على تانيثها وتانيث مرفوعها فلا يجوز اختصت بالفعل والراد بالسا  
كنة الساكنة وصنعا وان تحركت لعارض كالتقا الساكنين في نحو قالت  
امراة فرعون بخلاف المتحركة وصنعا محركة اعراب فتختص بالاسم  
كقائمه او بناقد تدخل الاسم كاحول ولاقوة وقد تدخل الحرف كربت  
ومنت وانما سكنت تاء التانيث للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسما  
ولم يعكس لئلا ينضم فقل الحركة الي ثقل الفعل فان قيل تعريف  
الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل متوقفة على  
معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه متوقفة  
على معرفته قلت المراد بصحة دخولها استقامة المعنى وعدم  
الامتناع بحسب اللغة ولاحقا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة  
ان ما دخلت عليه فعل فتأمل **قوله** والحرف ما لا يصح معه دليل  
الاسم ولا دليل الفعل ان قيل هذا التعريف بالاعم لصدقه على الجملة  
فانها لا يصح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت  
ما عبارة عن الكلمة بقربينة كون الحرف من اقسام الكلمة فاحصله  
ان الحرف كلمة لا يصح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وتفسير ما  
بكله يندفع ايضا الخطا ونحوه فان قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل  
الفعل

الفعل ما ذكره المص فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره  
المص وليست بحرف وان اراد ما ذكره المص وما لم يذكره فهو حواله على مجهول  
قلت تختار الاول وغاية ما يلزم ان هذا التعريف من قبيل التعريف  
بالاعم وقد اجازته المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة وتختار  
الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه المعذمة للمبتدي وهو ما  
يستغل بالافادة والموقف يذكره ما لم يذكره المص فان قيل ما ذكره لانه  
يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف  
جميع الامور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة  
بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخافيه قلت الجواب ان المقصود  
بوضع الكنية بالنسبة للمبتدي انما هو استفادة علي الوجه في الجملة للقطع  
بعجزه عن استفادته منها على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا يصح  
معها من العلامات المذكورة وكفي هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر  
انه يحيط باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها  
ظاهرا قلته ذلك بالنسبة لغيره وبما لا يخاطب في غير ذلك فان المبتدي  
مظنة الخطا اذا استقل بالاحذ على ان المبتدي لا يستغني عن  
التوفيق يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات  
التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها او من استخض  
ما اعتاده اهل العنون والمصنفون فيها من المسامحة بانما  
ذلك بل وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع صنيعهم لم يستفد  
شيئا مما تقرر **قوله** فعدم صلاحية دليل الاسم ولا دليل الفعل دليل  
على حرفيته قال بعضهم وانما يجعل له علامة لزوم الدور والتسلسل  
الانتهى وانما دل عدم صلاحية الاسم ودليل الفعل على انتفا الاسميه والفعالية  
حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة ملزومة لالزامه فهي مطردة

ولا يلزم انفكاكها اي يتوهم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم  
لانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولا يلزم من عدم  
قبولها العدم من جهة كونها شرط الا لما من جهة كونها علامة اذ  
الشرط يلزم من عدمه العدم واعلم ان احسن ما يضبط الحرف بالعد  
لان الحروف محصورة قد عددها ابن قلاح في معنيها سبعين حرفا بطرح  
المشتركة ثلاثة عشر احاد الهزمة والالف والباء والتا والسين والغا  
والكاف واللام والميم والنون والها والواو والياء اربعة وعشرون ثمانية  
او ام واو وان وان واي وبل وعن وفي وقد وكى ولا ولم وان وما ومذومع  
على راي ومن وهما وهل ووا ووي ويا وتسعة عشر ثمانية اجل واذن  
واتي والاواما وان وان وايا وبل وثم وجير وخال ورب وسرف وعدا وعل  
ولبت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية الاوالا واما وحاشا وحيي  
ولان وكلا ولعل ولما ولعلا وهلا وخماسي واحد وهو لكن فقط  
**باب الاعراب** ترجمه وهو خبر عن مبتدأ محذوف  
لدلالة المقام تقديره هذا وانهم او افر او اول اولي لان فيه بقا ركني  
الاسناد واتساع الكلام في مثل ذلك غير لا يف هنا اذ لكل مقام مقال  
والباب ما يدخل منه الى غيره فسمي مبتدئ كل كلام مفصول بابا  
لانه يدخل منه الى المقصود ثم يسمي نفس ذلك الكلام بابا لموصول  
منه الى المعاني او بمعنى المبسوط قال الزمخشري بوجوب الكسب لانه القاري  
اذا ختم بابا وبشرع في اخر كان انشط وابعث كما لمسا فورا اذ قطع فرسحا  
ولذا كان القرآن سورا قال استاذ شيخنا وانه اسهل في وجه المسائل  
والرجوع اليها وادعي لحسن الترتيب والنظم والالزام اكثر المسائل  
منتشرة فافهم انتهى والاعراب لغة مصدر يقال لمعان منها الابانة  
اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها واما في الاصطلاح فالجمهور على انه

لفظ

لفظي وبه قال ابن الحاجب واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما حي به لبيان مقتضى العامل  
لبيان الامر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة او حرف او سكوت او حذف  
وقيل انه معنوي وجري عليه الم **قوله** تغيير ان قلت مقصود الم  
تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ والتغيير فعل الشخص  
فكيف صح تفسيره به وجملة عليه مع ان الخبر عيني المستدا قلت  
الجواب عن ذلك ان التغيير كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون  
به الحاصل بالمصدر **قوله** احوال به الي ان المراد بتغيير الاخر  
تغيير حالها وصفها والآخر الكلم ما في اخره من الحروف وهو لا يتغير  
وقد يقال لاحاجة الي ما ذكره التمام والمراد بتغيير او اخر الكلم ذاتا بان  
يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة كما في المثني والجمع حال النصب  
والجر او كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو فيهما ما صار الشيين  
بعدهما كان لشي واحد ايصار اعلاتين للمثني والجمع وعلامتين للاعراب  
بعدهما كان للاول فقط الا لانها يقدر ان بعد الاعراب مغايرين لهما متبلة  
لادايه الي تقدير حذف علامة التثنية والجمع او صفة بان تتبدل  
حركة تحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه او جره او حكا  
كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه مثلا ولقائل ان يقول  
المراد بتغيير او اخر الكلم بصيرها دالة على الفاعلية مثلا بعد  
كونها دالة على غيرها فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة فليتأمل  
**قوله** او اخر ان قيل الاو اخر جمع اخر واقله ثلاثة فيلزم ان لا  
يستحق الاعراب الا بتغيير ثلاثة او اخر والامر بخلافه فان قلت الاضا  
فة ترد لما ترد له اللام وقد صرح علماء التفسير والاصول بان لام التعريف  
التي للجنس يتصل معني للجمعية فالمراد جنس الاو اخر الصادق  
بالواحد وبالكثر ولعل التغيير مصفة للجمع للاشعار بتعداد انواعها

او حرف او سكوت او حذف  
حي به ص

وتنوع التغيير وقد يجاب بحذف مصنف اي احد او اخر الكلم وخرج عنه  
بقيد الاوخر تغيير غير الاوخر كغير فليس وافلس في فلس  
فان قيل قيد الاوخر مستدرك لان ما خرج به يخرج بما بعده لان التغيير  
بسبب العامل لا يكون الا في الاوخر قلت لو سلم ذلك فالقيد لا يجب ان  
يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون لغيره كبيان الواقع وتحقيق  
اجز الماهية فلا استدراك فلما ذكره لذلك فاسب اخراج ما ذكره به لسبقه  
لكنه قد يخرج بمجموع تغييرين اخرين او تغييرات لاوخر فليتامر  
**قوله** الكلم ان قيل الكلم اسم جنس جمعي اي لا يطلق على اقل من ثلاث  
كلمات وان لم يتحد نوعها افادت امر لا فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة  
او كلمتين قلت قد صرح علماء الاصول والتفسير والنحو بما تقدم بان لا امر  
التعريف التي للجنس ينطو معنى الجمع فالمراد جنس الكلم وقد يجاب  
بحذف المصنف اي احد الكلم والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايزاد الكلمات  
الي ايزاد الكلم لانه اخف ولا مزية احد في المعاني فالأخف لفظا  
اولي صلا لا ثقل **قوله** حقيقة كاختر زيد او حكا كاختر يد تفصيل للاوخر  
يشمل تغيير الجمع والتشبيه لان النون فيها منزلة التنوين فكما ان  
التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا  
المنونات وتغيير المفرد حذف اخره ثم اعرب بالحروف نحو اخوك عند  
من يقول الاوخر لم تعد لان القايم مقام الشيء كالشيء وانما جعل  
الاعراب في الاخر لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة ولا شك  
ان الوصف متأخر عن الموصوف فالاسباب ان يكون الدال متأخرا عن  
الدال عليه **قوله** والمراد تغيير الاخر الذي في هذا البيان قصد لانه  
لا يتناول الجزم وايضا قد اعتبر الانتقال من السكون الي احد الثلاثة  
على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احد الى الاخر وهذا الحكم والضمير من

من قوله

قوله تصيره مرفوعا او منصوبا او مخفوضا ان كان راجعا الى الاخر  
كما هو ظاهر كلامه ففيه مسامحة لان المرفوع او المنصوب او المخفوض  
الما هو الكلمة بتمامها واما الاخر فهل الاعراب **قوله** الاسم المتمكن  
يعني به الذي ليس فيه علة تقضي بالبناء نحو زيد و جعفر انتهى  
واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فيوجب دورا لان المعرب مشتق من  
الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته لان المشتق مشتمل على معنى  
المشتق منه مع زيارة كذا قيل وقد يجاب بوجوده احدها ان المراد بالمعرب  
ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب  
ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب  
المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب  
المعتبر في المشتق هو معني المصدر فلا دور والثالث انه تعريف  
لفظي والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف معني  
قوله تغيير واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها او تقدير  
وحمل ان لفظ الاعراب موصوع بازيه فلا دور الم يقصد شرح  
معني الاعراب وتحصيله في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب  
عالم يشبه الحرف وتصور هذا المعني لا يتوقف على تصور الاعراب  
فليتامر **قوله** لم يتصل اخره بنون الانا فان قلت لوقال نون جمع  
كان اولي ليدخل فيه نون التوكيد ضميرا كانت كقوله تمرود بالدهنا  
خفا عيا بهم ويرجعن من دارين بحر الحقايب او علامة كقوله  
بعصرون السليط اثار به قلب اجيب بانها ضمير ما نون الاناث  
استعيرت للمذكرين اي المراد بنون الاناث الموصوعة لهن وان  
استعملت في غيرهن **قوله** ولم يتاثره نون التوكيد اي لفظا او تقديرا  
فدخل منه المنفصل لفظا نحو لنتلون والمنفصله فقد يراخو ولا

ولا يصدقك ويستثنى من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد  
ولم يتأثره مسيله يبنى فيها وهو ان يسند الي نون الاناث  
خولتضربان انتهى وقد يقال لاحاجة الي هذا الاستثنا لان البنا  
هنا ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث فليتامل **قوله** لاختلاف  
العوامل اللام فيه للعلة اول للوقف فان قلت يرد عليه انه قد يوجه  
اختلاف العوامل بدون تغير الاخر كما في ضربت زيدا وان زيدا  
ورأيت زيدا وبالعكس كما في المعرب ابتداء فانه يوجد العامل  
لاختلافه قلت اجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها  
في العمل واما في الثاني فجوابة ان المراد باختلاف الجنس العامل من  
العدم الي الوجود او انه اراد باختلاف الوجود للملازمة والمثاله  
وخرج بقيد اختلاف العوامل تغيير الاخر لا سببها بان تغيير الاخر  
لا سبب حيث اذا فتحت بعد ضمها او بسبب اخر كالتغيير بسبب  
اخر كالاتباع او النقل او الحيايه او التقاليد كمن فان قيل العوامل  
جمع كما سيأتي واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف  
ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت اللام التي لتعريف الجنس اذا دخلت  
علي الجمع بتطل معنى **قوله** والمراد باختلاف العوامل تعاقبها  
اي تغيرها او دخولها واحد بعد واحد ويحتمل ان المراد باختلاف  
العوامل تغيرها من العدم الي الوجود **قوله** واحد بعد واحد  
اي فلا يجمع اثنان منها من جهة واحدة فان قلت ان اراد ذلك  
في تركيب واحد او بالنظر الي عامل واحد قد دخلها مسلم بل لا يدخل الواحد  
منها وان اراد ذلك في تركيب او بالنظر الي عوامل فعدم الجمع غير مسلم  
قلت الدخول في تركيب وعدم الجمع في واحد **قوله** والعوامل جمع عامل  
او راد عليه ان ما كان علي وزن فاعل وصنعا لا يجمع علي فواعل واجيب

نارة

نارة بان العامل لغلب الاستعمال صار اسما لامور مخصوصة واخرى بانه  
جمع عامله لان العامل قلما ان يكون غير كلمة وقد يقال لا توجه للسؤال  
من اصله لان فاعلا الوضعي انما يمتنع جمعه علي فواعل اذا كان لمذكر  
فاعل كما قاله ابن مالك ونقلوا علي ان يسوي به رحمه الله نص علي طواع  
في نحو طالع **قوله** والمراد بالعامل اي الذي هو مفرد العوامل واثره  
ولم يقل والمراد بها او وهي اي العوامل لان التعريف للحقيقة المدلول  
عليها بالمفرد دون الاخراد المدلول عليها بالجمع فان قلت للجمع حاصل  
لمعنيين للحقيقة والافراد قلت ولو سلم ان الجمع حاصل لذلك ففيه  
زيادة الافراد مع ايهام ان المطلوب بيانها فتامل وقد يجد الجمع حدا  
لفظيا **قوله** ما به يتقدم المعني المتضمن للاعراب اي شي ملفوظ  
او مقدر او معنوي يتحصل به معني من المعاني المتضمنة للاعراب  
وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وقد يجوز ان يتحصل  
الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلا في هذا المثال لا سناد الفعل  
اليه فتكون فاعليته بسبب الفعل فلو لا الفعل لم يكن فاعلا ولا فرق  
بين المثبت والمنفي اذ الفاعلية تدكر الفاعل اثبت او نفي وهو يقتضي  
الرفع لانه علمها ونحو ضرب من ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية  
فان زيدا انما صار مفعولا في هذا المثال لا يقع عليه فتكون مفعولية  
بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه عاملها ونحو الباق في ضربت زيدا فان  
بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الي ما بعدها المتضمنة للجر لانه  
عاملها وانما قدم الجار والمجرور علي الفعل للاهتمام وحمله علي الحصر علي محتاج  
اليه في التعريف واعترض باق هذا التعريف غير مانع لصدقه ايضا بغير  
العامل لا سناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين منها  
واجيب بان الباليه والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه بسبب

حصول المعاني علي ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل ان يحدث المعاني  
المقتضية للاعراب هو المتكلم والله تعالى وهي تتوقف علي العامل والابتناد  
فان اراد حصوله به كونه محدثا فلا يصدق علي العامل وان اراد توقفه  
عليه وهو شاطه فيه فغير العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف  
سائفا واحسن ما قيل في الجواب فمن ذلك ان المراد ما يسمى سببها  
في عرفهم وذاليل الالعامل والبواقي شروط فان قلت لا يتناول  
التعريف العامل الزايد كالبالي بحسبك زيد قلت بل يتناول له لان البالي  
المذكوره حصل بها كون الشيء مضافا اليه حيا وصورة كذا اجاب  
به العصام وقال فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته واعلم ان  
التعريف المذكور غير متناول للعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب  
لا يوجد في الفعل وحيد يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم  
تناوله للاعراب الفعل قال شيخنا ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصله  
وانه يتصور عليه معان محتاج في تغييرها الي الاعراب كالاسم كما هو احد  
المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لطلق العامل سواء عمل الاسم  
وعامل الفعل وحيد فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم من  
الفاعل والمفعوليه والاضافة وغيرها يشمل المعنى الذي يكون في  
الفعل كالمسرى عن كل من الامر من او عن الجمع بينهما او عن الاول دون  
الثاني في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن جزمهما او بجزم الاول فقط  
مع نصب الثاني او رفعه فان قلت لم ينسب العمل الي ما يتقوم به المعنى  
المقتضي للاعراب دون المقتضي فقيل الرفع هو الرفع وهو لم يقل هو  
الفاعل قلت قال جار الله نسب العمل الي ما يتقوم به المعنى المقتضي  
فقيل الرفع هو الفعل لا الفاعليه لكون المقتضي امرا خفيا معنويا  
وما يتقوم به المقتضي امرا جاليا في الاغلب فان قلت اخذت العوامل

في

في تعريف الاعراب والاعراب في تعريف العوامل بوجوب توقف كل منهما  
علي معرفة الاخر فيلزم ان يكون الدور في كل التعريفين قلت انما يلزم  
الدور لو لم يكن تصور الاعراب بغير كونه تغييرا واما اختلاف  
العوامل الداخلة عليها وتصور العامل بغير كونها ما به يتقوم المعنى  
المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر  
ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب به من يعرف تغييرا واما اختلاف  
اختلاف العوامل الداخلة عليها ومن يعرف ما به يتقوم المعنى  
المقتضي للاعراب ولا يعرف ايها المسبب بالاعراب ولا ايها المسبب  
بالعوامل فلا دور اذ لم يقصد بشرح معنى الاعراب والعوامل وتخصيه  
في ذهن السامع فتأمل وتدير **قوله** فانه يطلب الفاعل المقتضي  
لرفع فان قلت المقتضي للرفع انما هو الفاعليه لا الفاعل كما علم من  
تعريف العامل وما سياتي فليفسح هذا الكلام قلت لعلمه ان اراد  
المقتضي الفاعل من حيث فاعليته لا من ذاته واما حمل الفاعليه  
علي الفاعل فخطا او اراد من المقتضي هذا اعم من المعنى المقتضي في  
تعريف العامل فليتأمل وانما كان الفاعل مقتضيا للرفع لانه علامه  
عليه **قوله** وخوريته انما ينسب عامل النصب الي راتب مع الفاعل  
انما الفعل للاشارة الي انه انما يطلب مفعولا لتضمنه للفاعل **قوله**  
والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه اي حصولها وتحققها  
مع الكلمه فدخل في ذلك العوامل المعدرة والمتاخرة عنها والمعنوية  
وقيل الداخلة لئلا يحترز بل لبيان الواقع بنا علي انه لا يكون التغيير  
بسبب العوامل الا وهي داخلة ويجوز ان تجعل احترازا عن حركة  
الكفاية كحركة من زيد المن قال زابت زيدا فانها بسبب عامل غير  
وهوريته في كلام الاول **قوله** من الفاعليه والمفعولية والاضافة

1

اليافي الفاعليه والمفعوليه مصدرية والفاعليه كون الاسم فاعلا  
حقيقة او حكما في كونه فضلا او مشبها بها كما في اسم ان والاضافة كون  
الاسم مضافا اليه فهو يتقدر اضافة اليه وانما حذف اعما واد اعلي فيهم  
المقصود من المقابلة بالفاعليه والمفعوليه لان كون الشيء مضافا اليه  
مقابلا لهما لا كون الشيء مضافا ولما كانت الاضافة بنفسها مصدر المخرج  
الي الحاق الي المصدرية اليها كما في الفاعليه والمفعوليه بل لم تصح الي  
المصدرية **قوله** وقول المكودي للجوان عن سوال مقدر تقديره  
وما ذكرت من ان العوامل قد يتاخر ما فيه قول المكودي المذكور واعلم  
ان للمكودي صاحب المكود وهي الابل الذي تدوم ذريتها ولا تنقطع الواحد  
مكودة قال الراجزان نترك العد الموكد الدائم برعيس ابوها الايو  
جمع برعيس وهي ناقة عزيزه طيبة النفس والدائم نخل ومنه  
قولهم موكد المكان ولعل اسم الشيخ المذكور مشتق من ذلك ان لم يكن له  
نسبة الي شيء معين من غير ذلك كما رايته **قوله** جوي على الغالب  
يمكن ان يجاب ايضا بانه اراد ان العوامل لا تكون الا قبل العربيات بحسب  
الرتبه يعني ان رتبة العوامل التقدم على العربيات وقد يقال انه  
استعمل لفظه قبل في حقيقتها ومجازها لانها في التقدم قبليه حقيقة  
وفي الناحية قبلية تقديره من حيث الرتبة لان رتبة العوامل مقدمة  
على رتبة المعولات **قوله** وقول المص لفظا او تقديره حالان من تقدير  
قول المص مبتدأ وهو يعني مقوله وقوله لفظا او تقديره الا النطق  
به وفي كل منهما ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحاء  
فان قلت بيا في كونها عطف بيان الاخبار عنهما بانها حالان قلت  
لامتافات لانه ليس المراد انهما في هذا التركيب حالان بل في تركيب المص  
فتامل وعلي ما ذكره التمام من الخالية يكونان مصدرين بمعنى المفعول  
والمعني

والمعني تغيير او اخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها كون  
التغيير ملفوظا اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه وهي الحركات  
وما ناب عنها الا نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدر اثره او ما يدل عليه  
ويجوز ان يكونا منصوبين علي المصدرية فيكونان بمعنى المفعول  
ايضا اي تغيير او اخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها تغييرا  
ملفوظا او مقدر اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه او مقدر اذ ذلك على ما  
تقدم ويجوز علي هذا ان يكون المضاف مقدر اي تغيير اللفظ او تغييرا  
يرجع للتقدير بان يقدر ويجوز ان يكونا مميذا محولا عن المضاف  
اليه اي تغيير لفظا واخر الكلم او تقديرها اما تغيير لفظا الاخر فصحيح  
بانها تارة تحرك بالضم وتارة بالفتحة وهكذا وهذه تغييرات لفظا الاخر  
واما تغيير تقديرها فالاضافة بايدي ملابسة لان الاخر محل التقدير  
فالتقدير منتقل به وهو متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتحة وهكذا  
فليتأمل ولا تخفي فائدة التمييز علي من له تميز ويجوز ان يكون قوله لفظا  
او تقديره تفصيلا للتغيير الاوخر واختلاف العوامل فيكون من باب  
تنازع المصدرين وهي ان منصوبان علي انهما صفة مصدر محذوف علي  
ما سبق او علي انها حيز كان المحذوفه اي سواء كان ما ذكر ملفوظا به  
او مقدر او الجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل علي  
معناها للتأكيد **قوله** تارة اي مرة ومثله طورا فهي الفاضل مترادفه  
ويعلم من كلام بن الحاجب في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل  
قولنا حيزه مرة يجوز ان يكون علي الظرف ويجوز ان يكون علي المفعول  
المطلق وان كان طورا وتارة ثعبناه فان تصابها اما علي الظرف او علي  
المفعول المطلق ذكر ذلك شيخ الدين سعيد في شرح الساوية في العروض  
**قوله** يكون في اللفظ اي يكون اثره او ما يدل عليه في اللفظ **قوله**

29

فتلفظ بالرفع اي باثره او علامته لان الرفع معنوي بنا على قول المص  
ان الاعراب معنوي **قوله** وبالجزء فيه خفا لان كلامنا اللغز وعلامته  
ليس لفظا فمعنى ان يقال في علامته التي هي السكون انها لفظية  
بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون حذف الحركة **قوله** وهو المنوي  
اي المنوي اثره او علامته بقربيه قوله كما تنوي الضمة **قوله**  
واوهنا للتقسيم لا للترديد اي واو في تعريف الاعراب لتقسيم الحدود اي  
مكان احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعا لاحد الشيين او هو  
الاشياء سواء كانت للترديد او للتقسيم فهذا التقدير لا يميز التقسيم  
عن التردد بل لا بد من زيادة قلت قوله وكيفية الاعراب اللفظية  
ظاهرة في كون المراد بهما القسمين فلا تكون او للترديد فلا يفسد الحد  
واما نفسه اذا كانت للترديد الشامل للشك او الظن او الابهام والتقسيم  
صنم فيورد الي امر مشترك لتحصل امور متعددة هي اقسام له ومفهوم  
الاعراب منقسم اليها بمعنى انه ينضم اليه قيد اخر يحصل مفهوما  
اللفظي ثم قيد اخر يحصل مفهوم التقديري فتأمل وتدبر **قوله**  
وكيفية الاعراب اللفظي اي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم  
من ان الاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا  
بل المراد به تطبيق المركب على القواعد التجريبية سواء كان مبنيا او غير  
مبني **قوله** ضمة ظاهرة في اخره اعلم ان الناس اختلفوا في الحركة هل  
تحدث بعد الحرف او معه او قبله علي ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول  
هو مذهب سيبويه قال النارسي وسبب هذا الخلاف لطول الامر  
وعنوض هذا الحال قال ويشهد القول بانها تحدث بعده وفساد القول  
بانها قبله وجودنا اياها فافصلة بين المثليين مانعة من ادغام الاول  
في الاخر نحو الملك والضعف والحشش كما يفصل الالف بعدها بينهما

خو

خو المال والاضاف والمثالي فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف  
لما حزن عن الادغام ومن ذلك قولهم ميزان ومباعد فقلت الواو  
يا بدل علي ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم  
تلق الواو والواو انما تنقلب بالكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا  
كان بينها وبينها حرف حاجز لم تغلب لانها لم تلم بها وايضا لو كانت الحركة  
قبل حذفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله  
حاجزه بين المثليين ولا يخفى عليك ان كلامنا محتمل للمذاهب الثلاثة  
يجعل في المصاحبة اي ضمة ظاهرة مع اخره **قوله** التقدر اعلم ان التقدر  
ان لا يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم  
الذي في اخر الف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى والرحي ام محذوف  
بالتقاء الساكنين والاستشغال ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب  
قابلا للحركة الاعرابية لكن كان قبله كاسم الذي في اخره يامكسور ما  
قبلها كفاصي والقاضي والداعي **قوله** للتقاء الساكنين اي لرفع  
التقاربها **قوله** نحو جاقاض وممرت بقاض فان قيل لا فرق بين قاض  
وعصا في انه لا يمكن جريان الاعراب علي اخره بعد الاعلال محذوف  
اليا ويستغل قبله فان اصل عصا عصى قلت قد سئل ذلك  
استاذ شيخنا واجاب بان الكلام بعد الاعلال الذي يقتضيه جوهر  
الكلمة الاعلال العارض الذي حصل له لعروض عارض وهو الحرف  
التنوين يعني قبل الحرف التنوين متعذر بخلاف قاضي فظهر  
الفرق فتدبر **قوله** وفي الجرك ذلك اي علامة جوه كسرة مقدرة علي  
اليا المحذوفه للتقاء الساكنين **قوله** او حرف يشبه الصحيح كالواو  
واليا الساكنين ما قبلهما ان قلت ادحال الكان علي الواو واليا المذكور  
وهو من ان لقولهم الحرف الذي يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن

وفة

٣٢

ما قبلها قلت ادخال الكاف المقدضية لعدم الاختصاص باعتبار الافراد  
الذهنية والخصر باعتبار الخارجيه فالامانة وباعتبار كل واحد من الواو  
والياء مخصوصه او الاستقصاء في ما وقع في كلام بعض الفقهاء من  
سبب الاستقصاء لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمه الله تعالى الظاهر  
انه صحيح لان الفترتان لا يشتركون ما يتعلق باللغة من غير سند منها  
**قوله** فالاعراب ظاهر فيه اي ان لم يمنع منه مانع كالاضافة اليه المتكلم  
خو غلامى وكسكون اخره للوقف نحو جازيد بالسكون او اللادغام نحو تزي  
سكاري بادغام السين في السين او للتخفيف نحو فتوبوا الي باربكم  
بسكون الهزة في قراءة وكأشتغال اخره بحركة حكاية نحو من زيد  
لمن قال رايته زيد او اتباع نحو الحمد لله بكسر الدال ابتداء اللام  
**قوله** واليا تقدر فيه الحركة اي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائية  
فيما لا ينصرف وقد يظهر ان عليها في الضميمة واما الفتحة فتظهر على الياء  
لحذفها عليها وقد تقدر في الضميمة كقوله كان ايديهم بالقاع العرف  
في المركب المزجي اذا عرب اعراب المتضام يعني وكان اخر الحيز الاول  
يا كربت معدي كرب ونزلت نالي فلا يقدر في اخر الاول الفتحة بالاخلاق  
استصحا بالحكمها حالتى البناء ومع العرف واجاز بعضهم عدم ظهور  
الفتحة في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه قراءة جعفر الصادق  
من اوسط ما تطعمون اهل بيكم بسكون الياء وكذلك تقدر الضمة فقط من  
الواو والياء في الفعل المضارع الذي اخره وايا ويا نحو يدعوى ويرى وقد  
تظهر في الضميمة كقوله اذا قلت على القلب يسلو فيصيب واما الفتحة فتظهر  
عليها بالفتحة وقد تقدر في الضميمة كقوله ابي الله ان يسمو ايام ولا اب واجاز  
بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه قراءة بعضهم اوبعوا  
الذي بيد عقدة النكاح بسكون الواو **قوله** فظهر ان لاخر كل من الاسم

والفعل

والفعل المعربين ثلاثة احوال المراد بالثلاثة الاحوال بالنسبة للاسم  
الرفع والنصب والجرو والمراد بها بالنسبة الى الفعل الرفع والنصب  
والجزم ولا يخفى ان هذه انما هي احوال للاسم والفعل المعربين لا اخرها  
وفي جعلها الاخر تسمى **قوله** وان الانتقال الحافيه نظرا لانه يقتضي  
ان الاعراب فيه غير الرفع والنصب والجزم مع ان الانتقال ليس هو  
الاعراب وانما الاعراب هو الحال الحاصل للانتقال فالانتقال من الرفع الي  
الرفع ليس اعرابا وانما هو الاعراب هو النصب المنتقل اليه وهو التغيير  
المخصوص وهكذا وقس على ذلك انتقال الفعل من الرفع الي النصب  
والجزم **قوله** تسمى انواع الاعراب مجازا بمعنى بل هي انواع الاعراب  
حقيقة لان الاعراب هو التغيير المخصوص والاحوال المنتقل اليها  
تغييران مخصوصه يصدق عليها التغيير المخصوص المطلق فهي  
انواع له حقيقة **قوله** وانما قال استاذ شيخنا الذرع والفرق  
والضيق والقسم متقاربة المعنى او متحدة عند بعضهم يعني ان بعض  
افرادهم يسمي بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجزم فلا حاجة الي  
اثبات كونها انواعا منطوقه يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة كل نوع  
كالضممة والواو والالف والنوع للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين  
هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ اي على القول بان الاعراب لفظي  
ليس تمام حقيقتها والالكان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا  
قال وصح ما يدل على انه ليس المراد الانواع المنطوقه قولهم ان الضمة رفع اصل  
مخلاف الالف مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطوق الاصل والفرعية  
الاهم الا ان يقال الممتنع تغدع بعض افراد النوع عن بعض من حيث  
كونها افراد ذلك النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد  
اكثر استعمالا او اغلب او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا



معقول في الانواع فليتامل **قوله** بالنسبة الى الاسم والفعل اي مجموعها  
جواب عما يقال لا يخلو اما ان يريد اقسام اعراب الاسم واقسام اعراب  
الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع والنصب والخفض وان اراد  
الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام  
الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم والفعل من غير ملاحظة كونها اقسام  
اعراب الاسم واعراب الفعل **قوله** اربعة فصلا ولم يقتصر على التفصيل  
مخافة على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها ولاحتقا  
علي كل منهما للاحتياج الي اتقان معرفة كل وملاحظته ليتحقق مطابقة  
العدد **قوله** رفع ونصب وخفض وجزم الرفع علي قول المص تغيره  
مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها واملعلي القول بان الاعراب لفظ  
فهو الضمة والواو والالف والنون علي وجه مخصوص وسهي رفعا لارتفاع  
الشفة السفلي عند التلغظ بعلامته اوبه نفسه والنصب علي قول المص  
تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها واملعلي القول الاخر فهو  
الفتحة والكسرة والالف والياء وحذف النون علي وجه مخصوص وسهي النصب  
نصا لانتصاب الشفتين علي حالهما عند التلغظ بعلامته و به نفسه  
والخفض وسهي للجزم علي قول المص تغير مخصوص علامته الكسرة والياء علي  
عنها واملعلي القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والياء علي وجه مخصوص  
وسهي جرد لان الشفة تنجر الي اسفل عند التلغظ بعلامته و به نفسه  
ولان عامله يجر معني الفعل الي معني الاسم والجزم علي قول المص تغير  
مخصوص علامته السكون وما ناب عنه واملعلي القول الاخر فهو السكون  
وما ناب عنه وسهي جزما لان الجزم معني القطع والحرف الجازم كالشي  
القاطع للحركة او الحرف وانما يبد بالرفع لانه اشرف لانه اعراب الحمد ولا  
يخلو منه كلام ثم بالنصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة

فيكون

فيكون معموله اصلا ثم بالنسبة للجزم ثم بالجزم لا اختصاصه بالاشرف ثم  
هذه الاسماء الاربعة مختصة عند البصريين بانواع الاعراب قال الشيخ الرضي  
واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريه فهي لا تقع الاعلي  
حركتان غير اعرابيه بنائيه كانت كضمة حيث او الكسرة فان نقل ومع القرينه  
تطلق علي حركات الاعراب ايضا والكوفيين يطلقون القاب احدي النوعين  
علي الاخر مثلا **قوله** وخفض في اسم وجزم في فعل انما اختص الخفض  
بالاسم والجزم بالفعل لنقل الخفض وحنة الاسم ونقل الفعل فيحصل  
التبادل بينهما **قوله** هذا علي سبيل الاجمال اي كايين علي سبيل وصفة  
هي الاجمال اي عدم التعيين في متعلقها فالاضافة بيانها ووصفها  
بالاجمال بالمعنى المذكور من وصف الشيء بحال متعلقه يقال اجمل  
للساب اذا جمعه والجملة لغة هو المجموع وجملة الشيء مجموعة ومنه  
الجملة في مقابلة المفصل **قوله** من ذلك المذكور من الاقسام الاربعة  
اول الاقسام بالمذكور لتصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره  
قال السعد التفتازاني كغيره يجوز ان يكني باسم الاشارة الموضوع  
للو احد من اشيا كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكني  
عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم  
ما فعلت وقد ذكر افعال كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن  
ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة اكثر واشهر  
**قوله** مشترك قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى  
الي المفعول به ففي فاسم مفعوله كذلك كقولنا اشتركتنا في كذا فهو  
مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه  
**قوله** ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات ينتقض  
عمومه بالجزم فانه ليس له الاعلامتان كما سيأتي وقد يقال

س

الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصيه وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل  
المعرب فليتامل ويحاج ايضا بانه استعمل للجمع فيما فوق الواحد  
على حد قوله تعالى اولئك اي عايشة وصفون رضي الله تعالى عنهما  
**قوله** لا بد ان يطبقها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فرق منه  
**باب معرفة علامات الاعراب**  
**قوله** باب معرفة الالهي هنا باب مسائل معرفة علامات الاعراب  
وهو من اضافة الدال للدلول بناء على تخيار المحققين وسيد هم في  
مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصه ومن  
العام الى الخاص كسجراتك وعلم النحو بنا على انه السائل وهو يجمع  
اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسمى الكتب  
والفصول والابواب على كل من كان من اولي الالباب والترزاد بالمعرفة  
الادراك واصنافه الباب الالهي وان لم يكن معناه لان من طالع الباب  
المسائل التي يدل عليها الباب جعلت له معرفة علامات الاعراب  
والاصناف تنص لادنى ملائمة ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي هـ  
او البسيط والعلم الكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون  
علمته وايضا المعرفة لادراك المسبوق للعدم او الاخير من  
الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولاهم دهل  
عنه ثم ادرك ثانيا والعلم الادراك المجرد من هذين الاعتبارين  
ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف عبر بالمعرفة مع ان  
العلامات التي تتعلق بها امور كليته وقد جرت عادته  
باستعمال المعرفة في الجزئيات والعلم في الكليات اما الالهي  
بمعنى واحد كما عليه الاكثروا ما ان تكون كفلتها المفهومه من  
التعبير بعلامات الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة

نزلها

نزلها منزلة الجزئي تسهيا لعالى الطالب حتى كان ادراكها وان  
كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة وقرب التناول واما لان  
المعرفة تشعر بسبق الجهد فهي تناسب المتعلم المقصود بوضع  
هذه المقدمة ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات  
كل فرد من العلامات بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكنتا معرفة  
بهذا الباب فليتامل **قوله** انقسام انما ذكره الله لان العلامات  
التي ذكرت انما هي علامات لاقسام الاعراب كما هو ظاهر من كلام  
المص لا الاعراب من حيث انه اعراب **قوله** للرفع من حيث هو  
اي من غير ملاحظة كونه رفع اسم او رفع فعل رفع جواب عما يقال  
الرفع لا يخلو اما ان يكون رفع اسم او رفع فعل فان كان رفع الاسم  
فليس له الاثلاث علامات الضمة والواو والالف وان كان رفع الفعل  
فليس له الا علامتان الضمة والنون وفيه اشارة ايضا الى  
الجواب عما يقال للمقسم الرفع وكل رفع اما علامته ضمة او واو  
او الف او نون فيلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره ووجه  
انذفاع ذلك ما اشار اليه الشارح من ان المراد طبيعة الرفع  
من غير ملاحظة شيء واعلم ان قولنا من حيث كذا يراد به بيان  
الاطلاق وانه لا يتدبر كذا كما في قولك الانسان من حيث هو  
انسان جسم وتارة يراد به التقييد كما في قولك الانسان من  
حيث يصح ويترول عن الصحة موضوع علم الطب وتارة يراد  
به التقليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن فقولنا  
من حيث من قبيل الاطلاق الاول **قوله** على الاصل اما صفة  
للضمة بتقدير العامل المعرف على ما يفهم جوارحه من كلام المؤلف  
سعد الدين في شرح المفتاح او بتقديره منكر انظر الى ان اللام في

٣٣

الضمة للجنس والعرف بالام للجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره  
ايضا في المفتاح واما حال **قوله** بناية عن الضمة اي حال كون  
الواو والالف والنون نايبة عن الضمة وانما كانت الحركات اصلا  
في الاعراب الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولا انها حق  
الدوال وهذا مراد من قال لانها ابغاض للحروف فالاعتراض عليه  
بان كونها ابغاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاضاقه  
بحسب الذات لاني الاعراب ليس بشي **قوله** لسببها بحروف  
العله في الغنة عند كونها صوت لذيذ يخرج من الانق تشبه  
به صوت الرياح في الاشجار الملتفة فيقال واذا غدا صوت  
الذباب في الغياض وهو معني قولهم روضة غنا فان قلت  
ما وجه التشبه بين حروف بين حروف العلة والنون مع ان  
حروف العلة مده في الخلف والنون الساكنة غنة في الخيشوم  
قلت وجه الاشتراك في مطلق مراهية بعضهم ذكر ان النون  
تشابه حروف المد في المد واللين والخفا **قوله** ولكل واحدة من  
هذه العلامات الاربعة موضع ينتقض عومه بان الواو ليس  
لها الاموضعان والالف والنون ليس لكل منهما الاموضع واحد  
كالمسايي ويمكن الجواب بان للجمع فيه باعتبار الانفراد الشخصي  
وهي ممكنة التحقق في افراد مسايي **قوله** الاول في الاسم  
قد ينظر فيه لانه يوجب اما ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ان  
كان الاول هو الاسم المفرد وان يكون الاول غير الاسم المفرد  
وكل منهما فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قول المصنف  
الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيها كلامه بان يكون  
التقدير الاول يجي في الاسم المفرد من مجي العام في الخاص بمعنى

تحققه

تحققه فيه بنا على ان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المفرد  
وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمل واجد ذلك في نظائره وقد  
يجاب بان المراد بالواضع الاربعة واخر الاسم المفرد وما  
بعده والمراد بالمفرد ما ليس مثني ولا جمعا ولا من الاسماء  
الستة واستشكل بان من المفرد ما يرفع بالضمة كملحقات  
التثنية والجمع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة واما اياها  
عالية وبيان الالف والام في المفرد للجنس وبيان المراد بالمتني  
ما يشمل المتني حقيقة او حكما وكذا الجمع **قوله** والاساري يضم  
الهمزة وفتحها من فارس وليست المفتوحة بالعالية والجمع  
ايضا اسري والواحد اسير وما سور مشتق من الاسار وهو لليد  
وكذا اسيدون الاسير بالقدس هي كل اخيد اسير وان لم يبتد  
به وقد اسرت الرجل اسرا واسارا انتهى ومقتضاه ان اساري  
جمع اسير وانما جمعه اسري وجمعه اسري اساري بالضم والفتح  
فهو جمع الجمع **قوله** ما تغير فيه بنا مفردة اي جمع تغيير  
وتكسريه بنا مفردة عن حالته الاصلية حقيقة او تقديرا  
فان قلت لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون او الالف  
والتاقلت يتغير بنا مفردة ايضا بسبب الزيادة بين بل  
التغيير في جمع المونث السالم اظهر لان علامة التانيث تتغير  
فيه فلا يبني على حاله الا التانيث مقدره قلت اجيب بان  
المراد ما تغير تغير الحاق اخره علامة للجمع ويرد عليه نحو  
ضوء صنوان فان قلت يرد عليه ايضا ما تغير فيه بنا واحده  
للاعمال مع انه ليس بجمع تكسير بل هو جمع تصحيح نحو  
قاصون والمصطفون قلت المراد ما تغير فيه بنا مفردة لغير

٣٩

اعلال نعم يرد عليه نحو سجدة بفتح الجيم جمع سجده هـ  
يسكونها ويرد على المصان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة  
لحقاق جمع المذكور السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه  
القاعدة وامثالها غالبية كما تقدم وبيان المراد بجمع التكسير جنسه  
**قوله** وهو مستقام اي تغيير بنا مفردة او ما تغير فيه  
بنا مفردة لكن هذا يوجب تاويل قوله الاول التغيير كما جرد  
مضان اي ذوات التغيير او صاحب التغيير نحو صنو وصنوان قال  
في الصحاح اذا خرج ثلثان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة  
منهن صنو والثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف  
زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين  
**قوله** نحو تخه ونخم التخمه بضم التاء وفتح الخ العجمة للمفرد ونخم  
للجمع **قوله** نحو اسد واسد الاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد  
وبضم الهمزة والسين لجمع **قوله** جمع المونث السالم اي من تغيير  
مفردة ان قيل كان الاولي ان يعبر بالجمع بالالف وتامز يديتين  
ليجمع المونث وجمع المذكور نحو اصطبلات وحمات جمع حمام  
وما سلم فيه المفرد وما تغير كبلات جمع جبلي وصحراوات جمع صحرا  
الآتري ان الاول قلب الف مفردة يا والثاني قلبت همزته واواقلت  
اجيب بان التغيير به جري على الغالب كما ذكره الشارح وبيان في الكلام  
حذف مصانق اي صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف اي جمع  
المونث السالم وما على صيغة فلا يخرج ما جمع بالف وتامز جمع المذكور  
وما تغير فيه بنا مفردة ان صيغة صيغة جمع المونث السالم في عرف  
النخاعة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وبيان المصطلح يلتفت  
الي ما جمع بالالف والتامز جمع المذكور والمكسر لقلته ودايم المألوف

ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندروبان المراد بجمع المونث  
السالم ما جمع بالف وتامز يديتين مجازا بطريق ذكر الملزوم واردة هـ  
اللازم لان جمع المونث السالم في عرف النخاعة واقع على الجمع بالالف والتا  
والملازمة العرفية تكفي لصحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع  
المونث السالم مستعملا في الحقيقة ومجازه ان استعمل فيهما جميعا  
او في مجازة فقط ان استعمل في معني شامل لهما بعموم المجاز وعلى  
التقدير يلى مجاز قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى  
ان نحو اصطبلات وحميات جمع مونث سالم حقيقة عرفية  
لا مجاز واعلم ان السالم صفة لجمع المونث كما قاله بعضهم ولكن يجوز بعض  
مشايخ شيئا ان يكون صفة للمونث فانه الموصوف بالسلمة حقيقة  
لانه واقع على المفرد **قوله** وهو ما جمع بالف وتامز يديتين او رده عليه  
ان الذي جمع بالف وتامز يديتين اي الجمع الذي تحققت جمعيته  
وحصلت بالف وتامز يديتين وقيد الالف والتا بقوله مزديتين  
ليخرج بيت وابيات ومبيت واموات وان التا فيهما اصلية لامها  
منقلبة عن اصل الآتري فينصان بالفتحة على الاصل وتلك نحو  
قضاة وغزاة فان التا وان كانت فيهما زائدة الا ان الالف فيهما اصلية  
لانها منقلبة عن اصل الآتري ان الاصل قضه وغزوه لانها من  
قضت وغزوت فلما تحركت الياء والواو انفتح ما قبلهما قلبتا الفين  
فلذلك ينصان بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة لاخراج هـ  
ما ذكر به هذا القيد لوجه بدونه لان معني ما جمع بالف وتامز  
على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك قلت المراد بقولنا ليخرج ليخف  
خروج ما ذكره اذ حركته بدونه مبني على قلق الجار والمجرور وجمع وهو  
غير متعين لاحتمال غيره الاحتمالية على انه قد يمنع ان يخرج اح

لم يدل على جمعها بالالف والنوا واصله احد هو الاينافي ذلك ايضا  
في ذلك ان الباقي ما جمع بالف وتامز يديتين ان جعلت الاستعانة  
متعلقة بجمع لم يوجب للتقدير بزيادتها في خروج نحو ابيات  
وقضاة لان جمعتهما لم تحصل بالالف والناعلي ما تقدم وان جعلت  
لللابسه متعلقة بخروج علي معني وما جمع بلبس بالف وتاورد نحو  
قضاة و ابيات واني ما لك في الالف جعل الالف الاستعانة متعلقة  
بجمع فلم يوجب للتقدير المذكور و كانه في التسهيل خشي من وهم  
وزود نحو قضاة و ابيات فذفع الهم بقيد الزيادة ولوقال في التسهيل  
ولجمع بالف وتاورد جعل الالف متعلقة بجمع لاستغنى عن ذلك  
فكلامه في الكتابي صحيح رحمه الله تعالى **قوله** وتقييد الجمع بالثاني  
والسالم جري على الغالب لقائل ان يقول كيف ياتي هذا مع تغييره له  
بما جمع بالف وتامز يديتين **قوله** اصطلح بكسر الهزء وهي هرة قطع  
قال ابو عمرو وليس هو من كلام العرب **قوله** يوجب بناه لاحاجة اليه  
لان الكلام في العريات **قوله** كنون النسوة او فنون التوكيد ان قلت  
ادخال الكاف على النونين المذكورتين يقتضي عدم اخصار موجب  
بنا المتعارف فيهما مع انه منحصر قلت لا يقتضي ذلك لاحتمال  
ان تكون الكاف باعتبار الافراد الذهنية واما اخصار باعتبار الخارجية  
وباعتبار كل واحد من النونين خصوصه او الاستقصاء على ما وقع في  
كلام بعض الفقهاء من نسبة الاستقصاء وقال بعض مشايخ شيوخهم  
انه الظاهر انه صحيح لان الفقهاء ثقات لا يثبتون ما يتعلق باللغة  
من غير سند منها والمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن  
وان استعيرت لغيرهن كما تقدم فلا تغفل **قوله** في جمع المذكور السالم  
اي من تغيير مفردة ان قلت كان الاولي ان يعبر بالجمع بالواو والنون  
ليعم

ليعم جمع المذكور وما للحق به نحو ارضين وسنين بل كان الاولي التغيير  
بجمع المذكور السالم وما للحق به ليشمل ايضا ما للحق به من اسم الجمع  
نحو اولوا وعشرون واخوانه قلت يجاب بان التعبير جري على الغالب  
فلا مفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المذكور  
السالم وما على صيغة او مما للحق بان المراد بجمع المذكور السالم الجمع بالواو  
والنون بجازا بطريق ذكر الملزوم واردة الا لازم وياتي فيه نظير ما  
تقدم فلا تغفل **قوله** وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذومك  
اي هي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والعم والابن بشرط ان  
تكون مفردة مكبرة مضافة الي غير المتكلم فلو كانت منبئات  
اعربت اعراب المثني ولو كانت مجموعة اعربت اعراب ذلك الجمع نحو  
جاء اباوك واخواتك وجاني ابوك واخوك ولو كانت مصغرة اعربت  
بالمركات كجاني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك ولو كانت مقطوعة  
عن الاضافة اعربت بالمركات نحو جاني اب واخ ورايت ابا واخا  
ومررت باب واخ ولو كانت مضافة الي المتكلم اعربت بمركات  
مقدرة على ما قبل يا المتكلم على الاصح كسائر الاسماء المضافة الي  
يا المتكلم والكاف في حموك مكسورة فانه قريب الزوج والختن قريب  
الزوجة وقد يعكس ذلك فيقال لعريب الزوجة ولعريب الزوج  
ختن والضمير يطلق على قريب كل منهما على المشهور فلا يضاف  
الي المرءه واصناف ذوا الي الظواهر اشعارا بان لا يضاف الي الضمير  
وهو كذلك فانه لازم الاضافة الي اسم ظاهر غير صفة هذا هو  
المشهور وقد يضاف الي علم نحو انا الله ذومكة او جملة نحو اذهب  
بذي سلم اي اذهب في وقت هو مظنة السلامة **قوله** واستغنى  
عن اشتراط الاعتذار عن المضاف في عدم التصرح به هذه

الشروط بكونها ذكرها كذلك اي مفردة مكبرة مضافة لغيرها  
التكلم لكنه يوه اشتراط اضافتها بكونها للكان ولللفظ  
مال ويشترط ايضا كما قاله ابى الصايغ ان لا يلحقها يا النسبة  
والاعربت بالحركات اي جاني ابويك ورايت ابويك ومررت  
بابويك ويشترط ايضا ان يكون الهم بلائيم فان كان معها عربت  
بلحركات الظاهرة وان يكون ذوا معنى صاحب كما منه عليه  
بما صفتها فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وقد  
تقرب حملا للموصول على ما هو الذي بمعنى صاحب قال الشاعر  
فحسبي من ذوا عندهم ما كفاي **قوله** واسقط الهم للاعتذار  
عن المصالح بان اعرابه بلحروف لغة قليلة وداءهم في المخمرات  
ذكرا لا غلب والاكثر لا ما هو الاقل والاذرفان قلت ما الهم قلت  
قال ابى هشام والهم قيل اسم يكنى به عن اسم الاجناس  
كرس وفرس وغير ذلك وقيل عر استفتح التصریح به وقيل عن الفرج  
خاصة انتهى وقوله تبعانقوبة للاسقاط وسندله وهو منصوب  
على الحال اي تابعا للقدرا والزجاجي **قوله** خاصة بمعنى خصصا  
منه من المصادر التي جات على فاعله كالباقية والعافية منصوب  
على انه مفعول مطلق محذوف تقديره اخص تسمية الاسما يكون  
الالف لرفعها خصوصا بنا على كما هو المنصوب من جواز حذف  
عامل المؤكد ونحو ان يكون حالا لانك تقول جاني الرجال  
او الزيدون خاصة **قوله** نيابة عن الضمة اي حال كون الالف  
نيابة عن الضمة واحر ذلك في نظائره ولا تغفل **قوله** ضمير تسمية  
اي شخصين اثنين مذكورين كان او موشئين مخاطبين كانا او غائبين  
وسياي لذلك ارضاح **قوله** ضمير جمع مذكور اي ضمير جماعة مذكور **قوله**

وشمى

وشمى الافعال الخمسة وذلك لان صيغها خمسة لا دراج المخاطبين  
تحت المخاطبين وان الاحسن ان تعدسته انتهى ويقال على قبيله  
تكون سبعة لاستة نظر الغائبين فليتا مل وقد تزد المعاني  
على السبعة بالنظر الي انه قد يغلب مذكور على موشئ او مخاطب  
على غائب او غير ذلك والي انقسام الموشئ الى حقيقي التانيث  
وبجاريه وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتاويل نحو الكنا  
تجيان على تاويلها بالصحيقتين وقد تزد الصيغ على الخمس  
نظر الي كون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين الفاسين والسنتين  
الغائبتين والجمع المذكور الغائب في لغة الكلوبى البراعيت نحو قومان  
الزيدان وتقومان الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث  
صيغ اخري فتكون الصيغ ثمانية ولا يخفى معايرة نحو الهندان  
تقومان لنحو انهما تقومان لمذكورين او موشئين لان التانيث الاول  
للتانيث دون الخطاب لان الفاعل غائب وفي التانيث للخطاب  
لان الفاعل مخاطب فتكون الصيغ تسعة **قوله** بسبوت النون  
نيابة عن الضمة اي بالنون الثابتة حال كونها نيابة عن الضمة  
**قوله** وللنصب خمس علامات اي للنصب من حيث هو من  
غير نظر الي كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب اسم ونصب  
فعل فلا يرد ما قد يقال ما تقدم نظيره فان كنت ذكيا كفاك  
ما سبق والافا ليليد لا يفيد التطويل ولو نلت عليه التوراة  
والنجيل **قوله** وكل من لم ينتقض عومه بالالف فانه ليس له  
الموضع واحد وهو الاسما الخمسة وبالكرة فانه ليس لها  
الموضع واحد وهو جمع الموشئ السالم وكذا باليا فانه ليس له  
الموضعان وقد يقال للجمع في كل باعتبار الافراد الشخصية وهي

بان

٢٧

ممكنة التحقق في افراد ما ذكر ويجاب ايضا عن الاخير بانه استعمال  
الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى اوليك مبرون عما يقولون  
اي عابسه وصفوان رضي الله عنهما **قوله** في الاسم المفرد وجمع  
التكسر لا تغفل عما تقدم **قوله** وما اشبه ذلك ان قلت اي فائدة  
في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حين نحو مقتضى لعدم  
الاختصاص في المذكورين وليس بينه تعيين المعطوف كالذي قبله  
ليفيد زيادة على ما افاده خوفك ان جعل قوله نحو رايت اخاك  
واياك من باب الكناية عن مررت باحيك وايبك فيكون المقصود  
هو المجرور على حد قولهم مثلك لا يتجمل بمعنى انت لا يتجمل فلاه  
اشكال في حصول الفائدة وان لم يجعل من باب الكناية ففائدة  
بيان عدم الاختصاص في الخارج فيما ذكر ومجرد وقوع المعطوف  
عليه في حين نحو لا يقتضي ذلك لاحتمال ان تكون نحو باعتبار  
الافراد الذهنه او باعتبار كل واحد من المذكورين **قوله** وجمع الموش  
السالم اي عن تغير مفرده ولا تغفل عن ما تقدم **قوله** نحو خلف  
الله السموات الخ فالسموات منصوب بالكرة على انه مفعول  
به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني  
والزمخشري وابن الحاجب وصوبه الموضع في المعنى ووضحه  
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه  
ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان العامل فيه فعل  
ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود للانفعال والذوات  
جميعها انتهى واجيب بان المفعول به بالنسبة الي فعل غيره ايجاد  
يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثنان  
صفة عن الوجود يستدعي ثبوت الموصوفين اولوا اما المفعول

بالنسبة

بالنسبة للايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل  
فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا او الا ان تحصيله  
للحاصل انتهى **قوله** فالزيد بن منصور بوايت فيه مبتدا  
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الف مقدرة تعذر الحكاية  
واعلم ان تقدير الاعراب للتقدير والاستشغال كما يكون في المعرب  
بل كان كما ذكره الكاسح في باب الاعراب يكون في المعرب  
بلحروف ايضا مثال التقدير الاستشغال في جمع الاحوال  
جاء ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وجاءني  
صاحب القوم قال بعضهم وصاحبته اذا كان الاعراب مدة ولاقا  
ساكننا تخرج نحو مصطفى القوم والمثنى الغير المرفوع فان  
اعرابه لا يكون مدة اصلا انتهى اي لان اعرابها تحرك الساكنين  
ولا يحدف لعدم ما يدل عليه واما المثنى المرفوع فيحدف حرف  
الاعراب لدلالة الفتحه عليه ويكون اعرابه مقدر او في بعضها  
خارجي مسلمي اصله مسلمون سقطت نونه للاضافة فصار  
مسلموي فاجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكني فقلت  
الواو ياء واد غمت الياء في الواو قلت الضمة التي قبل الواو كسرة  
وصارت مسلمي والمالم تبقى الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه  
في حالتها الرفع تقدير ياء واما في حالتها النصب والجر فاعرابه  
لفظي لبقا الياء التي هي الاعراب في الخاليين لان ايماسها لا يخرجها عن  
حقيقتها ومثال التقدير للتقدير المثنى والجمع حال الحكاية  
لقولهم دعنا من تمرتان وكقولك من الزيد بن من قال ضربت  
الزيد بن **قوله** فالعرب من منصوب العين فيه مبتدا مرفوع  
بواو مقدرة منع من ظهورها الحكاية ولا ياتي في ذلك الاخبار عنه

بمنصوب والمبتدأ لا يكون منصوبا لأنه ليس المراد به أنه منصوب  
في هذا الترتيب الذي وقع فيه مبتدأ وإنما المراد أنه منصوب  
في نحو رأيت العرين **قوله** وأطلق الجمع لجماعتهم عن إطلاق الجمع مع  
كون المراد جمع المذكور السالم بانصراف الجمع إذا ذكر مع المثني الي  
جمع المذكور السالم لكونه على حد المثني أي طريقته في الأعراب بالحروف  
وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للأضافة **قوله** بنبات النون  
عبر بالنبات لمقابلة الحذف فيما مضى والمراد بالنون الثابتة  
**قوله** وتقدم هنا كل من صارع له فيه تسمع لأن الذي تقدم قوله  
وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المصارع إذا اتصل  
به ضمير تشبيه له ولم يتقدم هنا كل فعل له ينتقض عمومها بالفتحة  
فإنه ليس لها الموضوع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف وقد يقال  
لجمع فيه باعتبار الإفراد الشخصيه وهي ممكنة التحقيق في إفراد  
الاسم الذي لا ينصرف **قوله** في الاسم المفرد المنصرف أي حقيقته  
أوحكاما فيشمل غير المنصرف إذا كان مضافا ومقرونا بال **قوله**  
وهو الاسم المتمكن الأمكن يحتمل أنه تعريف للمنصرف سواء كان  
مفردا أو جمع فكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف  
ويكون تعريفا بالاعم أن يحتمل الاسم على المفرد وقد اجازة المتقدمون  
لأنه يستفيد به التمييز في الجملة فإن قلت إذا كان التعريف للاسم  
المفرد المنصرف فذكر الاسم في التعريف يستلزم تعريف بنفسه  
وهو فاسد قلت المحتاج إلى التعريف الشيء بنفسه إنما هو المنصرف  
إذا لم يسم قد علم وما كان كذلك يشار في تعريفه إلى المعلوم مجازا وينص  
المجهول اكتفا بقدر الحاجة كقولهم لا تقا انق انق انق ذو تعبير  
وكانه قال الاسم المفرد المنصرف لقوله يقبل الحذف والتنوين

ودخول

٢٩  
ودخول الالف واللام وحروف الحذف متمكنة يمكن فاحفظه ينفعك  
في مواضع فانه قل ما يباع مع كثرة الانتفاع والمتمكن هو العاري  
عن شبه الحرف والإمكن أي الزايد في التمكن هو العاري عن  
شبه الفعل وعلامته أن تجر باللسنة مطلقا ويدخله التنوين  
للدلالة على خفته وزيادة تمكنه واعتراض الشيخ أبو حيان  
تغييره بما يمكن بانه اسم تفضيل منه المتكلمين وينبأه من شذات  
وروده بأن يسمع من كلامهم مكى مكانة فالبناء قياس جار على القاعدة  
ولا شد وذو فيه انتهى وسمي منصرفا لدخول تنوين الحرف  
فيه أي المسمى بالحرف واستعانة من الحرف وهو صوت  
البكرة عند الاستعانة كذلك حريف البعير بناه وصريف الأقاليم  
وفي حديث الأسي حتى ظلمت سمع فيه حريف الأقاليم والحرف  
هو التنوين وهو عنده تشبه ذلك الصوت تقول حرفت الاسم  
فانصرف فهو منصرف إذا نونته وقيل من الانصراف وهو الرجوع  
أي انصرف عن شبه الحرف والفعل وهو المسمى بتنوين  
التمكن علامة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعدل بعين مقابلة  
ولا تعويض وما ذكره من أن الحرف هو تنوين التمكين مذهب  
المحققين وقيل هو جمع التنوين وقيل يطلق على تنوين  
التكثير والعوض والمقابلة حرفا جمع التكثير المنصرف  
أي حقيقة أوحكاما فيشمل غير المنصرف مضافا ومقرونا بال  
فإن قيل لو قال في الاسم المفرد وجمع التكثير المنصرفين لكان  
أخصر فما وجه العدول عنه إلى الأطناب قلت وإن كان أخصر إلا أنه  
لما كان يحتمل التغليب عدل عنه إلى الأطناب كذا قيل وهو



بعيد جدا ان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأتي عن ذلك  
ولولم يأتي ذلك توجع التقلب لم يأتي عن توجع المشاكلة في الماكور  
فيكون من قبيل قوله تعالى وسات من تنفاني مقابلة قوله تعالى  
وسات من تنفنا والاولي ان يقال انه لم يقل ذلك لانه قصد نوع تقليا  
**قوله** اذ لم يكن علم القائل ان يقول لا ضرورة الي هذا القيد لان  
الكلام في جمع المونث السالم وما جعل عالما صار مفردا ثم يصح اطلاق  
الجمع عليه باعتبار اصله **قوله** فان كان على اجازة في الصرف  
وعدمه اعلم ان ما سمي به من جمع المونث السالم فيه لغات  
اللغة المشهورة فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العربي  
من يمنع التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعات  
لجمع حيث راعي امرابه ومراعات ما لا ينصرف حيث حذف التنوين  
وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة والكسرة في  
حال الجرنا بية عن الفتحة لانه غير منصرف عند هولا للعلمية  
والثانث وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكرا  
كان سمي رجل بمسلمات **انهم يفرقون**  
**انهم يفرقون** انتهى قال **شحننا**  
رحم الله تعالى لا يقال ينبغي ان لا فرق نظر الثانث  
اللفظ بالتالانا نقول مر جوابات **مشحننا**  
**هـ** التاليسنت لثانث وبيان تال الثانث  
التي تمنع الصرف هي التي تنقلب ها وبذل  
يعلم ان ما اقتضاه **كلام** ابن عقيل

ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له هذات علم  
سرحل او امرأة فيه نظر ومنهم من يمنع الصرف فلا يثونه ويح  
بالفتحة **قوله** المعتلة اي التي واخرها حال الاضافة حرف علة  
لا يرد عليه فم فان اخره حال الاضافة واصله نوع فتح الفاء  
واسكان الواو بوزن فعل وهو منه هب سيبويه والخليل **قوله**  
الغرا الي ان وزنه فعل بضم الغاء واما ذو فماله فاء صله  
ذوي فتح الواو وبالبا اخره بوزن فعل بالتحريك وهو مذ هب  
سيبويه وعند الخليل اصله ذو واسكان الواو وبالواو واخره  
بوزن فعل بلا سكان وقال بن كيسان يحتمل الوزنين جميعا **قوله**  
الضافه اي الي غير المتكلم ولو تقديرا عند بن مالك ومن تبعه  
**قوله** خالط من يسلم خيا شمر **قوله** اي خيا شمرها وفاها  
**قوله** التثنية مطلقا اي سواء كان لذكرا او لثانث **قوله** وهو  
ما كان الخ اي اسم مفرد او جمع تكسير معرب تحقق فيه شيان  
مسميان يعلني منع الصرف معتبرين فلا يشكل نحو هندا اذا صرف  
من علل لسع او تحقق فيه واحد منها تقوم مقامها اي تقيد  
فايدتها او تكون في حكمها جمعها بعضهم في قوله  
• عدل ووصف وثنائث ومعرفة **قوله** هو عجمة ثم جمع ثم تركيب  
• والنون زائدة من قبلها الف • ووزن فعل وهذا القول لقر  
اي موجب لتقريب المسيلة الي الحفظ والضبط فان المنظوم اسهل  
حفظا من المنثور **قوله** على صيغة منتهى الجموع اي على هيئة  
منتهى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير من آخره قال الرضي  
اعلم ان الاكثر من على ان قيام الجمع لا قضى مقام شيان وقوته لكونه  
لا نظيره في الا حاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اي

أي يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتفع ولهد اسمي بالالف قصي نحو  
 كلب وأكلت واكلت ونعم وانعم وانا عجم واما الف المثنى  
 فلنذ ومما للكلمة وبنائها عليها بخلاف التانيث فانه بناها على العوض  
 انتهى أي فمالا يتفكان عن الكلمة بحسب الرضع فلا يقال في عمرا حمر  
 ولا في حياي حياي فلنذ ومما يمتزلة كلمة أخرى واما ما رواه جمع هو  
 فشاد وأعلم أن في المرواوات شد وذات ثلاثة جمع صيغة منتهى  
 الجمع وعدم قلب الالف بها وحذفها مع كونها مع اصل والمردكونها  
 بدلها من اصل اذ هي بدل عن كمال الكلمة وليست بنفسها اصلا **قوله**  
 أو كان محتوما بالالف التانيث المدودة كصحر والمقصود كسلي أي  
 ولو سمي به منكر واما قدرت الفتحة في نحو جلي ولم تظهر مع  
 خفتها لثابتها عند الكسر ونائب الثقل ثقيل لهذا حد فتا لو او  
 في جمع كما حذف في يعد ولم تحذف في يوجب ان فتحته ليست  
 تائية عن الكسر لان ما ضيه وحل بالكسر فقياس مضارعة الفتح  
 وما ضيهما فقل بالفتح فقياس مضارعة الكسر وقد جاء بعد في  
 ذلك وما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرق الحلق والعا التانيث  
 المدودة عند بعضهم هي الالف التي بعد هاء هرق وعند بعضهم الف  
 قبلها الف فتقلب هي هرق وعلي هذا اطلاق المدود عليها بما جاز  
 لان المدود ما قبلها لا هي وشرط الجمع ان لا يكون في اخرها التانيث  
 تا التانيث اليها في الوقف فلا يخرج فوار اذ الف اصلية واما  
 واما فرادية فتصرف لوجودها **قوله** او كان فيه القلمية  
 والتركيب نحو معدني كرب العلمية كون الاسم علميا لذكر اولئك  
 وشرط التركيب في كونه سيبا لمنع الصرف ان لا يكون الجزء الاخير  
 مبنيا ولا اعراب فخرج نحو سيبويه وخمسة عشر وعند

فنزل  
 من  
 او

لانها  
 لما كتبت  
 اشبهت  
 بقدم  
 ما حصل  
 من العلمية  
 او كراهية

والظروف نحو سيبويه  
 وبيت بيت وصبا وصبا

الله و تابط سيرا والمركب التقنيدي مطلقا والتركيب والعلمية  
 نحو معدني كرب وكما تحقق فيه هذا التركيب فالاصح صنع صرفه  
 وبحوزة الصرف والبناء **قوله** او العلمية والتانيث نحو تريب و فاطمة  
 التانيث لفظي وهو كون الاسم موشا ملكا بانحرص علامة التانيث  
 ومعنوي وهو هنا كون اللفظ المجرى عن التانيث والالف موضوعا  
 في الاصل لموت سوا كان علما او لا وهو انما يكون بتامقدن والتانيث  
 اللفظي اما بالالف وقد مر واما بالتانيث التي لم تحل خرا للاس  
 فان جعلت جزا كتبت واخترت ان كانت مع العلمية لموت فهو كما لفظي  
 والالم يعتبر قطعا عند الجمهور كذا قيل وشرط اعتبار وجعله  
 علمة العلمية اي كون الاسم الذي فيه التانيث علما لموت اوله كره  
 فان لم يكن علما لم يكن معتبرا وعلته وان كان علما فهو معتبر قطعا  
 والتانيث المعنوي شرط اعتبار ايضا العلمية فان لم توجد  
 العلمية معه لم يكن علما قطعا وان وجدت مع المعنوي فان جرت  
 ان تعتبر ويجعله علمة لمنع الصرف وبحوزة ان لا يعتبر وكا  
 تحمله علمة له وتارة يجب اعتبار وتارة يمنع اعتبار فان  
 كان الاسم علما لموتك شرط وجوب تانيث في منع الصرف وجعله  
 علمة ان يكون معه اما زيادة للاسم على ثلاثة احرق نحو تريب  
 او تحرك التوليف الوسط لفظا لا بتقدير نحو سيبويه بخلاف ان  
 فانها كتبت وان كانت متحركة الوسط بحسب الاصل او العجمية سيبويه  
 معناها نحو ماء وجوب فانها في العجم علان ابلدتين فواو حده  
 احد الامور الملاية وجب منع صرفه على الاصح وما لم يتحقق  
 احدها بحوزة صرفه ومنعه هو اكثر واخبر عند سيبويه وذلك  
 نحو هند ونحو فان سمي بالموت المعنوي بالسابق مذكر فشرط

3

عنه الجمهور الزيادة على الثلاثة لفظا او تقديرا كجبل علم الوضع فان اصله  
 جَبَل فان لم يزد امنتع باعتبار التانيث والاوجب هذه ان لم يستعمل  
 في الاصل الا لامونثا فان استعمل مونثا ومذكرا فقال الشيخ الرضي وغيره  
 ان استويا فبعد التسمية لمذكر جازا لامران وان كان التانيثا عابسا  
 فالاولى عدم الصرف وان كان التذكير غالبا فبين الصرف **قول** او العلمية  
 والعجمة نحو ابراهيم العجمة كون اللفظ مما لم تنطقه العرب لمعني اولابل  
 وصنع غير العرب ايا من كان ثم استعمله العرب وشرطها ان يكون مع  
 العلمية في لغة العرب والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم  
 فلا تستعمله العرب اولا الا اعلم لما كان له في العجم اولفيم وما ذكر من  
 اشتراط العلمية في لغة العجم خبره ابن الحاجب في شرح المفصل وصرح  
 به في شرط المتطورة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان ذهب  
 اليه قوم وهو قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط  
 وانما الشرط العلمية في اول استعمال العرب وبه خبره الشيخ الرضي ومن  
 بعد وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الوسط ورجح  
 الشيخ الرضي والمتأخرين وانما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط  
 احدا منين اما تحرك الوسط او زيادة حرف في الاسم على ثلاثة واعلم  
 ان الاسم العجمي اذا وافق عربيا كما حق فانه مصدر او مشتق فلو سمي به قاصدا  
 المعاني المصدرية فلا اعتد به بالحجة او قاصدا اللفظ العجمي فغير  
 منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة الناس فيه  
 التسمية باسم الانبياء عليهم الصلاة والسلام واعلم ان اسما الانبياء ممنوعة  
 من الصرف لاسنة محمد وصالح وشعيب وهو ذلكونها عربيتة ونوح  
 ولو طرحتها وقيل ان هو ذلكون كان سيبويه قمره معه وبوبه  
 ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس  
 بعربي

بعربي وهو قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كقوح انتهى وفي التاميد بذلك  
 نظر **قول** او العلمية ووزن الفعل نحو احد ويزيد ووزن الفعل  
 كوزن الاسم على وزن فعل ما وشرطه في منع الصرف ان يكون ذلك  
 الوزن مختصا في لغة العرب بالفعل اصالة المعنى ان الطامع  
 وصنعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير شذوذ  
 الا منقول عن الفعل كقبح علم فرس واما بقدر اسم نبت فبمعنى فلا  
 يضرب على وزن المحمول علم رجل من غير اعتبار ضمير واما نحو  
 وعل فشاذ وان لم يكن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون في اول  
 الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما يزداد في اول المضارع  
 فلم يكن في اصل الاسم سوا بقية او تبدلت بحرف اخر فخرج هـ  
 فمثل لان النون الحلقية ودخل هو قل فان الهاء بدل من الف  
 زائدة وان يكون الاسم غير قابل للتاثير لا تدخله التاثير اما هـ  
 بحسب الاصل او للعلمية فدخل اسود مع قبولة التاثير لان  
 قوله لغرو من الاسمية واما بحسب الوصفية فمؤنث هـ  
 سبق دا ولو سمي بما دخله التاثير لمتنع لعدم دخول بعد العلمية  
 ومن ثم امتنع احمد بالوصف ووزن الفعل لانه مشتق من  
 الحقيق فالالف زائدة وليس مؤنثا احد وانصرف يجعل مع الوصف  
 الاصل للمطوع على العمل ووزن الفعل لانه يقال بعله للتاثير  
 الخبيثة المطوعة للعمل فاذا سمي بعمل امتنع كما مر وكذا يعمل  
 للتاثير والعلمية واذا تغير الوزن فان بقي الحرف الزايد اعتبر  
 والا فلا ان كان بالاغلا اللازم كما في الامر وكذا ان لم يلزم كما في الحقيق  
 عند سيبويه **قول** او العلمية وزيادة الالف والنون  
 اي الالف والنون الزايدتان المشابهتان كالف في التانيث من عدم

وانما شرط ان لا  
 تاثير التاثير  
 اسود كالحق  
 التاثير  
 كما مر  
 الفجر وضع  
 التاثير  
 المشابهة  
 التاثير  
 التاثير

لازما وضعت  
 صفات لم  
 التاثير  
 حاطة بها  
 من الاسمية

لحوقها التا قال المراد اي اذا بدل من النون الزائدة لا يمنع من الصرف  
نحو صلال فان اصله اصبلان فلو سمي به منع من الصرف ولو  
ابدل من حرفي نون صرف بعكس صبلان مثال ذلك حنان  
في حياء ابيه لت يفتى **قوله** او العلمية والعدل نحو عمر  
العدل خروج الاسم ونحو ان عن صيغة الاصلية بان يكون الاسم  
ما هو ذا من لفظ اخر كان الاصل والقياس ان يجعل ذلك مكان  
الماخوذ وفي معناه فخرج الفعل ونحو من المستقبات ان  
ليس الاصل استعمال المشتق منه مكان المشتق وفي معناه  
ولا بد ان لا يكون علي وجه الاصل المصري في يخرج نحو عدت والحق  
كما قاله استاذ شيخنا ان التريف ليس بنام لما علم من المطوك  
**قوله** او كان فيه الصرف والعدل نحو مشي وثلاث وراع  
الوصف اسم يدل على ذات معينة وحال من احوالها فيصح  
اطلاقه على كل من اوصف بتلك الحال كما جرى ماله في قوله ولو عجز  
بذلك الوصف بالوصفة لكان اولى وشرط كون الوصف علته  
لمنع الصرف ان تكون وصفية مستحقة في الاصل بمعنى ان  
الواضع وضعه للمعنى الوصفى ولا لانه ان يكون عارضا بعد  
الوضع بان وضع لمعنى غير وصفى ثم اريد به الوصفى اذا استعمل  
الوصف الاصلى غالبا في معنى غير وصفى بان اريد به ذاة معينة  
مع ملاحظة حالها او بدونها بحيث لم يجمع تلك الارادة التي  
قربية لمريض في كونه علته فلذلك صرف اربع في قوله مردت  
بنسوة اربع فان اربع وان اريد به مائة العدد المعين الا ان  
الواضع وضعه او لا المقسول بعد دخلا يكون وصفا في الاصل  
فلم يعبر لذلك عند الجمهور و امتنع من الصرف اسوة وارحم  
للنية

للحمة لوصفها للمعنى وصفى اي ماله سواد ورقم وما فيه الوصف  
والعدل الحقيقي نحو ثلث ومثلث فان كلامهما معناه متعدد  
مكرر والا صل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحسب له  
يتعدد علم انه معدول عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة ومثلها  
ثني ومثني ورباع وثنى باع وصرع واختلفوا فيما ورا ذلك اليه  
عشار ومعسر هل جاملا الصواب بحسبه وسبب منع الصرف في  
ثلاث واخواته العدل كما عرفت والوصفية لان في ثلاثة ثلاثة  
وصفية عارضة واذا احدثتك ومثلت منها يكون الوصفية  
فيها اصلية وصنعية فانها وصفا لذي العدد المعين واذا سمي بها  
فمنع من الصرف للعدل والعلم عند الجمهور واذا انكر منع للعدل  
والوصفية على الخلاف في احر كذا ذكر الشيخ ابو حيان وغيره فاعلم  
**قوله** او الوصف ووزن الفعل تقدم معنى الوصف وشرط  
كل من الوصف ووزن الفعل فلا فعل ولو عجز بالوصفية بدل الوصف  
لكان اولى **قوله** او الوصف وزيادة الالف والنون اي الالف  
والنون الزائدتا لانهما ليستا من الحروف الاصول في الكلمة بل من  
الزوائد على القاعدة التي عرفت في التصريف وسميتان انصا  
مضارعتهن لمشايتها القليلة الثانية في منع دخول الثانية  
واختلف النحاة في ان سميت الالف والنون لمنع الصرف لانهما  
وفرعتهما للمزيد عليه او لمشايرتهما القليلة الثانية والواجح هو القول  
الثاني كما قاله السيد الجرجاني وتقدم شرط الوصف واما الالف  
والنون في الوصف فشرطها انما فعلانه عند الاكثر وهو الارجح  
ولعلم يعلم ان الالف والنون زائدتان او صليتان بان احتمال  
الاسمان كما في لفظي الحسان والسيطان فالصرف ومنعه سميان

فان قلت التعريف الذي ذكره الشارح لما لا ينصرف غير مانع لصدقه على ما فيه عليه موثوق في منع صرفه اذا انكر بان اراد به غير ما اراد بالعلم مع انه منصرف قلت قال السيد الجرجاني قدوة من ليس المراد بالافعال في التعاريف اقتلان برمان الترتيب بل المراد مجرد ثبوت المحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز متصور فلا ضرر به **قوله** وطهاشروط الخ اي مجلته شرط او شرطان او انه غلب فلا يرد ان بعضها شرط له وبعضها ليس له الا شرط او شرطان او انه استعمل الجمع فيما فوق الواحد كما في قوله تعالى اوليك مبرون مما يقولون اي عما يشته وصفوان رضى الله عنهما وعن الصحابة اجمعين والشارح تركها هو اختصارا وانما ذكرها هنا لان التثنية عليها يوجب للنفس شغرا اليها فاذا لم تذكر كان في النفس شي من التثنية على قوت ذلك **قوله** فانه كلها اي الاسماء المذكورة ونحوها **قوله** تخفض بالفتح نيابة عن الكسرة وذلك لان العلل المذكورة كلها فروع العدل فروع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتائيب فرع التذكير والتعريف فرع التثنية والعهد فرع العربية والجمع فرع الواحد والتركييب فركا لا فركا والالف والنون المزيديتان فرع المزيد عليه ووذن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع في الاسم علة واحدة من هذه العلل او تكررت حصل فيه فرعتان فيشبه الفعل لان فيه ايضا فرعتين بالنسبة الي الاسم احدهما من جهة الاشتقاق من الفعل مشتق من المصدر الذي هو الاسم وتاينتا من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة الي الاسم والايستغني عنه فلما سابه الاسم الفعل بالفرعتين منع منه شيان ليسا في الفعل وهما الكسرة التي تختص بالاسم والتثنية ولم يحكم منع الجر عن غير المنصرف لتحقيق الحرفية الا انه تابع لنصبه يعني

انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة جلالنصبه على حره لانت تراكما في الفصلية لما تول جرح بالكسرة تبعاً لترك تنوينه على مكن حمي الموصيا السالم والمذكر السالم فان تبهما تابع لجرها ولا يخفى عليك ان كلام الشارح منقوص بما سمي به مونت من الجمع يالف وتابنا على انه معرب باعراب اصله كما سبق **قوله** ما لم تعرف او تل ال اي ملة انتعا كل من الامرين لان النفي مع العطف باو يفيد نفي كل كما في قوله تعالى لا جناح هو عليكم ان طلقتم النساء ما لم تهنوا هن او تنقضوا الهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف باو وبعد النفي يكون نفي لكل من المتقاطعا لا احدهما هو ما قرره الرضي وغيره من الائمة وهو بحسب الاستعمال والاقضية اصل وضع اللغة ان النفي لا يجرها كما اعترف بذلك الرضي نفسه ولا فرق بين الاضافة اليه كونه ويسما اليه بقوله ابدأ من اوله في رواية الكسرة بالان تنوين على نية المضاف اليه ولا فرق في ال بين المعرفه نحو بالا فضل والموصولة **قوله** وهن الشافيات الخواص **قوله** تخفيض الخواص والزائدة في قوله رايت الوليد بن اليزيد مما ذكرنا فيه للجمع ومباذكا مفعول ثان لان راى عليه قال الرضي وكال يد لها وهو امر في لغة حمير **قوله** بتيت بلبيل امر ارمدا عبادا ولقا اي بلبيل الارمد والاولق شبه الخنون فان قلت لا ينصرف نحو صرفه للضرورة اي لا مرض ودي في الشعر بمعنى انه لو لم يدخله التنوين لزم ظلم في الشعر باقالاتيقيم الوزن لا بالتثنية كما في قول القائل صبت على مصايب لو انها صبت على الايام عند ليالها او يستقيم الوزن لكن يظهر منه نوع ظلم يسمى زحافا نحو اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتصوع **قوله** فانه

سديد باعبا الى  
اول  
ان شئت من محمد بن

لم يبنون نعمان لظهور الزحاف في المحل وان صح الوزن فتون وكسر يتبعيته  
 وان لم يجتج اليه فلم يترك الشارح التفرقة له قلت لعلة للقله فان قلت  
 كان علي الصنفان يقيد بالانصراف بالفتح بما قيد به الشارح قلت  
 لعلة يري انه عند الاضافة او ال منصرف كما هو احد من اهل ثلاثة  
 وليس له كلام فيه ثالثا وهو انحراف التفضيل فان بقى العلتان كما في  
 مثالي الشارح فغير منصرف والا كما في مررت باجدكم لزوال العلمية  
 بالاضافة فمصرف **قوله** نحو مررت بافصلكم وبالا فضل التمثيل  
 يا فضلكم اولى من تمثيل بعضهم بمررت بعثا ثنا فان الا علام الاضافي  
 حتى تنكر فاذا صار نحو عثان نكرة زال منه احد المتعلقين له مثل صرف  
 وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل  
 فان مانعه من الصرف الصفة ووزن <sup>التي</sup> اصفته امر له تفضله وكذلك  
 التمثيل بالا فضل اولى من التمثيل بعضهم بقوله رات البحر الوليد  
 ابن الزيد مباركا . لانه يحتمل ان يكون قد رقى يزيد الشياخ  
 فصارت كتحتمل ثم ادخل عليه ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه الا وزن  
 الفعل خاصة ويحتمل ان يكون باقيا على علميته والزيادة فيه كما  
 زعم من مثله **قوله** وللجزم علامتان السكون والحذف  
 فان قلت لو قال وللجزم الحذف لشهد السكون الذي هو حذف الحركة  
 وحذف النون من الافعال الخمسة وحذف حرف العلة قلت انه  
 اراد التصريح بالمقصود والاحتراز عما يوهم خلافا فانه لو قال  
 وللجزم الحذف ربما توهم اختصاصه باحد القسمين والتصريح  
 بالمقصود والاحتراز عن توهم خلافا من المقاصد المعينة والاعراض  
 المشتقة **قوله** سندها ذاتية يسندع الملايكة الفلاط السداد  
 ليجوز اليناد واحدها ذاتية كعفوية من الزين وهو الدفع او  
 زين

الانصراف  
 انما كان  
 المشابه  
 النفل  
 فليضن  
 صحت  
 المشابه  
 يدخل  
 فويت  
 الكسرة  
 الى اصل  
 الذي  
 هو  
 فذلك  
 دون  
 الام  
 ال

يبنون على النسب واصلا زباني والتامعوضة عن الما **قوله**  
 لا لتقا الساكنية علة لحدتها في اللقط **قوله** من نحو لتبلون  
 فان النون حذفت لتوالي النونات اصله لتبلون وتر حذفت ضمة  
 الواو للثقل لم الواو لا لتقا الساكنين فتقبل لتبلون فادخل  
 نون التوكيد فاجتمع ثلاث نونات وحذفت نون الرفع لتوالي  
 النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون  
 المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركتها بما ناسبها وهو  
 الضم لكونه اخيرا فقبل لتبلون وهو فعل جماعة الذكور  
 المخاطبين مبنيا للمفعول منها ابلا وهو المجزئة ولك ان تقول  
 قلت لو ادالقا لتمرركها واتقتا حيا قلنا ثم حذفت الالف وهذا  
 ادلى ان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو التساجن في ه  
 الماضي وجمع في المضارع قلت لما كانها نونان من نفس  
 الكلمة وواحدة رايدة جاز ذلك بخلاف لتبلون فان الاو للرفع  
 وثنان للتوكيد فالثلاثة زوايد على اصل الكلمة والثقل انما  
 يحصل بالزائد **قوله** ولكل من السكون والحذف مواضع ان قلت  
 ليس للسكون الاموضع واحد والحذف ليس له الاموضعان فلا  
 وجه للجمع قلت الجمعية باعتبار المراد ويمكن الجواب بالنسبة للحذف  
 بانها اطول للجمع على ما فوق الواحد كما في قوله اوليك مبرونا مما  
 يتولون اي عاتية وصفوان رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين  
**قوله** ولم يتصل باخر شي القربية علي ذلك في كلام المصنف  
 المقابلة بالافعال التي رفعها بنبات المنون والمراد بالشي الذي يقي  
 اتصاله باخر الف الاثني وبالجماعة موبيا المخاطبة **قوله** ما لم يكن  
 في اخر الف ولا واو ولا ياء لو سقط في لكانا خص واظهر **قوله**

30

المعتل الاخر باضافة المعتل الي الاخر ضافة لفظية اي الذي اعتل اخر  
والعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض **قوله** وهو بكل فعل الاخر  
يرد عليه ان التعريف للماهية وكل الافراد ايضا تصديرا للتعريف  
بكل يخل بصدق الحد على الحد ودال الذي هو خمسة اي الصيغ الخمسة  
لانه يفهم ان كل واحد منها هو الافعال الخمسة قلت المراد ايضا  
المعروف الكلي الصادق على كل فعل اتصل به ضمير متينة او ضمير جمع  
او ضمير المؤنثة المخاطبة نظرا ان الموضوع له الماهية الا افراد فلو  
اسقط لفظ كل المشعر بالافراد لكان اوضح لكنه اتي بها لبيان الاطراد  
**قوله** فصل هو كغيره من التراجم عبارة عنه  
كل لفظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر  
عند السيد فالمعنى هنا لفظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة  
فاصلة ما بعد ها عما قبلها لتمييزها عنها او مفصلة عنها وهو  
معرب خبر مبتدأ محذوف وقيل ان ذكر بعده ها يتعلق به  
والله فهو مبني فيقرسا كما كهذا النصل في عيار المصنف فيه  
نظرا ان مقتضى البناء ليس الاعداد التركيب على ما دعاه وهو  
ممنوع لان التركيب وان تقدم ما يليه فهو ممكن بالمقدور المذكور  
ومثله شايع ذايغ فلا ضرورة في العدول عما لا يصلح مع امكانه  
ولفظ التثنية وما اشبهه كل قط الفصل في حكمه المذكور  
**قوله** من اول علامات الاعراب الي هنا من فيه للبيان اي  
الذي هو اول علامات الاعراب مستد الي هنا ولا تضح ان تكون هنا  
لا ابتد الفاية كقواك سرف من البصر اذ السير ثابت في المبدأ دون  
الذكر فليتأمل **قوله** ثمنا اي ذكر المصنف ذلك لترين المبتدئ اي  
ليمرنه ويعوده فيما نقله من قوله مردن علي النبي مرونا ومرانه  
نعوده

نعوده واستمر عليه **قوله** على عادة المتقدمين تقوية وسند  
للمصنف **قوله** رحمهم الله تعالى اجمعين جملة خبرية اللفظ  
النشائية المعنى اذ المراد بها الدعاء بالرحمة من الله اي ايصا لرب  
الهم واجمعين تأكيد مفيد للملاحظة اي اتي به دفعا لتوهم التخصيص  
**قوله** العربيات ههنا من اخبار المشي عوالمج وضح ذلك مع  
ان الخبر عين المبتدأ ما لان المراد بالعربيات الجنس الصادق بالاشياء  
اولا كل قسم مستعد دكما ياتي **قوله** قسم يعرب بالحركات اي  
وجودا واعدة ما قد دخل فيه العرب بالسكون وبذلك يندفع ما  
يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في العرب بالحركات **قوله**  
او بالسكون لا حاجة اليه لدخول فيما يعرب بالحركات كما تقدم  
**قوله** وقسم يعرب بالحروف اي وجودا واعدة ما قد دخل فيه  
العرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان العرب بالحذف لا يدخل  
**قوله** او بالحذف لا حاجة اليه لما تقدم **قوله** اربعة انواع  
زاد لفظ انواع للتاكيد والمبادئ الي بيان ان المراد الانواع الا افراد  
ولم يقتصر على التقصيل بمحاظنة علي فايدة الاجمال ثم التقصيل  
**قوله** الاسم المفرد وجمع التفسير اي غالبا او جميعا الاما التي  
منها بالمشي وجمع المذكور السالم وتقدمت اسانخ الوردية فلا تغفل  
**قوله** اي مجموع الا انواع الخ يصح ان يراد به الجميع بالنسبة لغير  
ما استثناه المصنف والمجموع بالنسبة للمستثنيات ويصح ان يراد بالجميع  
ولا يصح التحلف الذي ذكره كشارح لان المصنف قد استثنى ما تخلف فيه  
ذلك فليتأمل **قوله** استيا اعلم ان في اشياء منها اهدا حدها ما ذهب  
اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان اصلها شيا على  
وزن فعلا كما ذكره هو اجتماع ههنا بين الفاعل ففعلها قلبوا اللام

وهي المهمزة الاولى اي موضع الفان قالوا اشيا بوزن لغها فهو  
غير منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جعل التي **قوله**  
جمع المونث السالم ينصب بالكسرة اي ما يصدق عليه لا تقسه  
انما نصب بالكسرة جلالا للنصب فيه علي الجوز لانه فرع لجمع المذكر السالم  
وقد حل فيه النصب علي الجوز فحل في الفرع ايضا لئلا يلزم مزية  
الفرع علي الاصل واجاز الكوفيون مزية هذا الجمع بالفتحة مطلقا  
وهشام منهم نصبه بالفتحة ان حدثت لامه ولم تزد كلفات وتبات  
فان زدت في الجميع كسنوات وعصاة نصب بالكسرة وفاقاه  
**قوله** وكان حقه ان ينصب بالفتحة اي لا ينصب بحالته  
النصب بالفتحة لما تقدم من ان الاصل في النصب ان يكون بالفتحة  
**قوله** والاسم الذي لا ينصرف يحقن بالفتحة اي ما يصدق عليه  
لا تقسه استغنى الشارح عن تقييده بما تقدم لما تقدمه  
**قوله** المعتل الاخر اي ما يصدق عليه لا تقسه ان قلت لا  
حاجة الي تقييد المعتل بالاخر ولا فائدة له لان المعتل في اصطلاح  
النحاة مختص بما اخره حرف علة والتعريف اصطلاح صرني قلت ان  
سلم ذلك فعايدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم **قوله** يحرفه  
بحذف اخره وانما جار حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع  
قال الرضوي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل  
محذوف والاستشغال اي والتقدير قبل دخول الجازم فلما دخل  
لم يتجدد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى  
وقد يقال هلا حذف الحركة المقدرة فان قلت لم يلحق النصب بالجزم  
في المعتل كالمقربه في الفعال الخمسة قلت ايجيب بانه انما لحق به  
ثم لتقدير الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة علي الاصل

نصب

قوله

**قوله** المثنية ووجه المذكر السالم اي ما يصدق فان عليه لاها  
نفسها ان قلت لم تحقت النون فيها قلت لرفع نونهم الاضافة  
من نحو جاني خيلاني موسي وعيسى ومردت بنينا كرامان  
لولا النون توهمت الاضافة ولرفع نونهم الا فراد في نحو الخوزكا  
لا تثنية الخوزلي ومردت بالمهتدين ثم حمل ما لم يوجد فيه  
هذا التوههم علي ما وجد فيه ليجري الباب علي سبيل واحد  
ولقائل ان يقولوا اعتبر نونهم الا فراد في اذكر لا تمتعت ضاقة  
الجمع المتعوض المنصوب والمجروس كرايت فا ضيك ومردت  
بقا ضيك الا انه يفرق بانه هنا يمكن رفع الالباس نحو الوقف  
علي المضاف ولا كذلك فيما نحن فيه علي ذلك التقدير وقال سيبويه  
المون في الاصل عوض من حركة الواحد وتثنيته معالان  
حروف المد عند حروف اعراب امتعت من الحركة في بالنون  
بعدها عوضا من الحركة والتثنية الذين كان في سجعها المفرد  
والحركة وان كانت مقدرة علي الحروف عند بعضها لكنها  
لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه نصح جانب الحركة مع اللام احيانا  
جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة  
وجاب التثنية مع الاضافة فحذف معها حذف التثنية في نحو  
جاني رطلان يا فتى عوض منها وهو الاصل وفي الرطلان  
عوض من الحركة فقط وفي رطلان يد عوض من التثنية فقط  
وفي رطلان وقف السيد عوضا منها ولا من احدها وفي نحو ه  
يا زيدان ولا رطلان عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد  
لان حروف العلة الدالة علي ما دلت عليه الحركة مفضنة عن  
التعويض من الحركة انثري وكسرت مع المثاني علي الاصل في

واضحة في فهم  
كلامه قيل ان  
الاعراب على هذا  
عند جوارح فقد  
وقيل يحرفه لكن  
ان كان بالحرف  
فلا حاجة الي التثنية  
وان كان بالحرف  
المعدي فلا حاجة  
الي ان يقال ان الحرف  
لما لم يظهر كانت  
المعوم



في التقاء الساكنين لانه قبل الجمع نحو لم بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت  
فتحة طلبا للفتحة وانما لم يكتب بحركة ما قبلها ليا فارقتا لتخلفه في  
المصطفين كذا قيل وفيه نظر لانه هذا التعلف لا يضر بحصول التمييز  
في نحو المصطفين بين المثني والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف  
في المصطفى تحذف في الجمع وتغلب في التثنية كما تقر من باب كيفية  
تثنية المقصور ووجهه فيقال في الجمع جالمصطفون وفي التثنية  
جالمصطفين وحيد فيقال في الصب والجر في الجمع المصطفين  
ببواحدة بين الغا والنون وفي التثنية المصطفين بباين بينهما  
لان الف التثنية تنقلب يا وعلى هذا فلا اشتباه فيهما علما بما ذكره  
من الفرق بحركة النون لتخلفه بحركة ما قبل الاخر في نحو المصطفين  
يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسفوط النون التي فوق بحر كثيرا  
فلو قال نذ لما ذكره لم يكتب بما ذكره من العلة في الفرق كان وانما  
فليتأمل قولنا والاسماء الخمسة اي في احدية لغاتها والمراد  
ما تصدق عليه لا هي تقسم وانما كانت هذه الاسماء بالشروط الكسرة  
معربة بالحروف لا بالحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها  
اقوي منها فلكم استبداد المثني والجمع الفرع عن على مقربا للعراب  
الا قوي فاختار وهذه الاسماء وجعلوها معرفة بالحروف ليكون  
في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوي وهو الحرف  
وخصوصا هذا لاسماء المشابهة للمثني والجمع في ان اخرها حرف  
علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا كما لا يخفى والاب للابن  
واما نحو ابن فافترق الوصل فيه بد من اللام بدليل معاقبتها  
اياها في النسبة لنحو ابني ونحوي وكان لا يربط حرف علة ه  
وخصوصا ما ذكر بحال اضافة النظم تلك الذات اللازمة فتقوي ه

المشابهة

المشابهة وفضلت على المثني والجمع باستيفاء الحروف الثلاثة  
لا صلتها بالافراد **قوله** وهي بول الخ ايج وكلية هذه الامثلة  
اعني لفظ الاب والاخ والعم بالشرط المتقدمة **قوله** ولافعال  
للمسنة اي ما تصدق عليه لا تقسمها **قوله** يفعلان بالياء المشابهة  
من تحت اللاتين المذكورين الغائبين **قوله** وتعملان بالمشابهة  
فوق اللاتين المذكورين مخاطبين وللاثنين الموثقين ه  
مخاطبتين كما نتا وغائبتين ولو كانتا بلفظ ضمير الغيبة ه  
فتقول هما تعملان بالمشابهة فوق يعني امرين سما للضمير  
على المظهر ورعي للمعنى ونظر الى ان الضمير ترد الاستنا الى  
اصولها وهذا قول ابن ابي العافية نليد العلم وهو المخرج  
كما قاله بعضهم وقال بن البادش تقول هما يفعلان بيا تحتية  
رعي للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين **قوله** وتعملان  
بالمشابهة تحت الجمع المذكور الغائبين **قوله** وتعملون بالمشابهة  
فوق الجمع المذكور مخاطب **قوله** وتعملين بالمشابهة فوق لا غير ه  
للواعدة المخاطبة فهذا خمس صيغ لسبعة معان وتقدم  
ما يتعلق بذلك **قوله** فاما التثنية بمعنى المثني من اطلاق  
المصدر على اسم المفعول اي على معنى اسم المفعول يعني ان  
التثنية في الاصل مصدر تنقل الى كلمة مخصوصة ولو حط  
فيه معنى اسم المفعول لتكون المناسبة اتم وليس هو  
اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر  
وبعد النقل اسم لكلمة مخصوصة فان قلت ما الداعي الى  
دعوي نقل التثنية الى معنى اسم المفعول ولم لم يتجوز  
اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول بما زالت الداعي اليه

المتبادر الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة وتطلق التثنية  
 في الاصطلاح على جعل الاسم المقابل دليل اثنين متفقين في  
 اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الفاء في اخره رفعا ويا مقنوخ  
 ما قبلها جرا ونصبها يلتمها نون مكسورة فتحها لغة وقد تضمنه  
 كذا في التمهيد **قوله** فترقع بالالف وتنصب وتحذف بالياء  
 هذا هو اللغة المشهورة في المثاني وفيه لغة اخرى وهو  
 لزوم الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة  
 عليها قال احب منك الالف والعينان و قال انا اباها و اباها  
 قد بلغا في المجد غايتها **قوله** تزود منابن اذك طعنة  
 وخرج عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل  
 ان قوله تعالى ان هذا ان لساحران علي هذه اللغة و قال بعضهم  
 من العرب من يلزم المثاني الفاء ويربها اعراب المفردات  
 وعلى هذا تقول جاز الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتح  
 النون ومردت بالزيد ان بكسر النون حكى عن العرب هذا ان  
 ظملا بضم النون ولوسمي بالمثاني جاز اعرابه كما قيل التسمية  
 و جاز الزامة الالف واعرابه اعراب ما لا ينصرف كمرات وساعات  
**تنبيه** من المثاني المرفوع بالالف قول القايد  
 لقد قال عبد الله شرمقاله كفي بك يا عبد العزيز حبيبا  
 وذلك لان عبدا مثاني عبدا واصله عبدا ان حدثت لغته هـ  
 للاضافة وهو مرفوع على انه فاعل قال واما عبدا من قوله يا عبدا  
 فهو مرفوع من محذوف التاء والعريز مبتدأ خفي حبيبا والمعنى  
 لقد قال عبد الله شرمقاله كفي بك يا عبد العزيز يا الله حسبك  
 و شرمقاله منصوب على انه مفعول مطلق ومنه ايضا هـ  
 لقد

لقد قال عبد الله قولا عرفته انا ناي داود في مرتع خصب هـ  
 وذلك لان عبدا مثاني عبدا واصله عبدا ان حدثت لغته هـ  
 وانا ثلثتا تان واصله انا تان حدثت لغته هـ للاضافة  
 و ابي مصافى اليه مجرور بالمضاف و داود مجرور ايضا بالفتحة  
 لانه اسم لا ينصرف و يجوز رفع داود على انه بدل من الفاعل انا  
 من الايمان على انه فعل ما صحن و ابي اي والذي فاعله و داود بدل منه  
**قوله** واما جمع المذكور السالم فيرفع بالواو وينصب ويحذف  
 بالياء لوسمي بالجمع المذكور جاز اعرابه كما قيل التسمية و جاز الحاقه بحين  
 في لزوم الياء و اعرابه بحركات ظاهره على النون مسنونة كهذا  
 زيد بن زوريت زيد بننا و مردت بزيد بن ما لم يكن اعجبا و الا  
 امتنع المتونين و اعراب اعراب ما لا ينصرف كهذا ففسرين و رايت  
 ففسرين و مردت بفتحة نون و جاز الحاقه بمرعون في لزوم الواو  
 و اعرابه بالحركات مسنونا و الحاقه بها اذن في لزوم الواو و اعراب  
 على النون غير مسنونة للعلية و شبه العجة و جاز لزوم الواو  
 و فتح النون و نقل هذه اللغة من يلزم المثاني الالف مطلقا  
 وكسر النون و يقدرا اعراب **قوله** المكسور ما قبلها اي  
 لفظا او تقديره آخر واحصه عند تال المصطفى **قوله**  
 واما الاسماء الخمسة فترفع بالواو والحاوي في احدية لغاتها وفيها  
 لغات اخرى تعرب فيها بالحركات منها صرهما وهو الزامها الالف  
 في الاحوال الثلاثة و تقدير الحركات الثلاثة عليها كقوله  
 ان اباها و اباها **قوله** قد بلغا في المجد غايتها **قوله** و كقوله  
 ماكن انك لا بطل **قوله** ومنها لقص الاب والاخ و الجم بضعف و  
**قوله** بابه اقتدي عدي في الكرم **قوله** ومن يشابه اياه فاطلم

ومنها التثنية في الابد والآخر نحو هذا اليك واخذك بتشد يد اليها والخاص  
وهو دون النقص وجا في لاج سكون الخابورن ولو كقول **قوله**  
ما المرؤا حوك ان لم تلغه وزرا عند الكرهة معوانا على النوب  
وجا في حم حوك لو وحا كقرا وحا كحظا **قوله** واما الافعال  
الجنسة فترفع بالنون وتنصب وتجرم بخذ فها انما عربتها هذه  
الافعال هذه الاعراب لانهم ارادوا ان يعبروا بها بالحروف  
كما عراب نظيرها من الاسماء مثل يضربان مثل ضاربان  
ويضربون ونضربين مثل ضاربون وضاربين في مطلق الحركات  
والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم  
ذلك في يضربون لانه يوردي الاجتماع متماثلين فجعلوا النون  
علامة الرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الفتحة ثم خذوها  
لاجل الجازم ثم جعلوا النصب عليه كما جعلوا النصب على الخبر  
نظير من الاسماء لان الخبر نظير الخبر في الاختصاص واما تقومان  
فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفاكضادبان لانه يوردي اليه  
اجتماع متماثلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون  
فجعلت كذلك في يقومان وتقومين واعلم انه قد ورد حذف  
النون لغیر ناصب وجازم نثرا ونظما قري ساحران نظاهرا  
اي يتظاهران فادغم الثاني الطاء وفي الصحيح كما تدنو الجنة  
حتى ترضوا ولا ترضوا حتى تتأبوا وقال الشاعر  
• آبيت اسري وتبيني تدلني • وجهك بالغير والمسك الذي  
ولا يقاس على ذلك وذلك ان النون المذكورة لما كانت نايبة من  
الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل  
التخفيف كقراءة ابي عمرو وما يشعركم انها بتسكين التواو قراءة  
بعض

لان

بعض السلف ورسلا كذا فهم يكتبون بسكون اللام ارادوا ان يعلموا النون  
المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع امنا من حذف لم يامن منه  
الحاصل فخذوها في بعض المواضع لغیر ناصب ولا جازم واذا اختلفت مع  
نون الوقاية جاز الاثبات مع النون والارغام والحذف واختلفت في  
المحذوف في حينئذ فذهب سيوييه ورجحه بن مالك انه نون الرفع واكثره  
المتأخرين علي انه نون الوقاية **قوله** وحاصل علامات الاعراب الخ  
فان قيل هذا انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي الذي جري  
عليه المصنف واما على القول بان الاعراب لفظي فغير متجه لان  
العلامات المذكورة هي تعس الاعراب على القول بانه لفظي والتي  
يكون علامة على نفسه لان العلامة متحبا ان تغاير صاحبها قلت عن  
عن ذلك اجوبة أسهلها ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان  
الاعراب معنوي جرت على السنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك وقد  
بيننا بقية الاجوبة في غير هذا الكتاب **باب**

**الافعال** **قوله** ما قدما الماضي على المضارع وهو علم الامر وعامة  
الترتيب الوجود لان كل حادث مسبق ق ياراد ثم بان تقول ثم يكد قال  
تعال انما قولنا السني اذا اردناه ان نقول له كذا فيكون وقوع الماضي ثم  
المضارع ثم الامر واستحق الماضي لسببه بارادا التقدم المضارع  
لسببه لان نقول التوسط والامر لسببه بكر الماخر ذكره الاصفا  
**قوله** وهو ما دل على حدث الي خرج اي فعل دل بحسب الوضع  
بالتضمن على حدث بان يكون جزءا من حدث مقترن بزمان ماض  
بحسب الوضع بان يكون الحادث والزمان معتبرين في المعنى الوصفي  
اي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحادث بحسب الوضع بزمان  
ماض يقربية ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر من الدال الدال  
بالوضع

بالوضع

والالفاظ في التعريف بحب حلها على المتبادر منها و اراد بالماضي في قوله  
بزمان ما ض اللغوي وبالاول الصياغي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه  
المصادق بالتعريف بالمعنى فقط وبالتعريف بما فيه النفس كما هنا ولا  
يشكل التعريف ببيض في لم يبيض لان دلالة على الزمان الماضي عارض  
وكذا كسكل بالفظ الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف  
الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر ان لم يدل على حدث مقترن  
بزمن ما ض واذا اريد به شيء كان في الماضي فلا بد ان يدل على حدث  
مقترن بزمن ما ض وانما يدل على شيء من الاشياء غير معين فان  
قلت ينتقض التعريف بالماضي المستعمل والمستعمل كثيرا  
بعارض وذلك في الانشاء وعند الاشياء القطع بالوقوع او عند  
التعقيل او ان في جواب القسم وبعد كالمجازة غير لو وبعد ما  
النائية على الطرف نحو مادامت السموات والارض وبعد همزة  
التسوية وبعد كذا وحدث وحرف التخفيف الا صلى وبعد وقوه  
صلة عامه وصفة عام نحو كل رجل اقا في وفي التعاريف ايضا كما  
قاله السيد قلت لا يقض بشي من ذلك لانه في اصل الوضع الماضي  
وهذا الاستعمال عارض فان قلت ينتقض بالاشياء مع زمان  
نحو اراد الله في لازل كذا وطلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة  
والخلق قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى يكفى في ذلك توهم العقل  
الزمان فليراجع ودخل في التعريف الافعال المنسوبة عن الزمان  
نحو عسي وكان في قران حديثه بحسب الوضع وخرج عنه اسم  
الفعل الماضي نحو هيئات اما لان اسر الفعل موضوع للفظ الفعل  
ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض وانما لانه  
وضع للمعنى المصدرية ثم استعملت على ما في معنى الفعل كما ذهب اليه  
اخرها

اخرها والمراد من الوضع ما يشبه الوضع التقديري لانه المعروف  
من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم يثبت في عسي وضعه للزمان  
لكن لما وجد فيهنو اصل الفعل قدر ذلك اذ راجاله في نظم اخوانه  
وقد ذكرنا زيادة على ذلك في الاصل وليراجع اليه من احب الوقوف  
عليه **قوله** وقلنا التانيث الساكنة بيان لعلا مته بعد ذكر  
تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها قد تحرك لعارض كما تقدم  
فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل التانيث الساكنة كفعل  
التعجب وجب من حذا او خلا وعدا وحاشا وكفى في قولهم كفى  
فهمد قلت تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل التانيث المذكور لكن  
طرا لها ان الزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التانيث والفتح باصل  
الوضع وايضا فالعلا مته لا يجب انعكاسها فان قلت لكن التانيث  
بالعلا مته رسم والرسم كالمحجب انعكاسه قلت قال شيخنا  
رحمه الله تعالى ذهب الرفع عن الوجوب المتقدم لا يخرجوا  
التعريف بالاخص وصوبه السيد **قوله** اي مشابهة اشارة الى وجه  
تسمية هذا القسم يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان المضارعة في اللفظة  
المشابهة من الضرع كان كلا الشبهتين ارتضا من ضرع واحد فاما  
اخوان رضاعا وهذا القسم مشابها للاسم في الابعاد والتخصيص  
وقبول لام الابتداء وجر يانه على حركات اسم الفاعل وسكاته وهذا  
الشبه اعرب دون اخويه ورد ذلك بين ما لك ما الاول فلان الماضي  
يقبله تقول ذهب زيد فيحمل قرب الزهايب وبعد فاذا دخلت  
قد تخصص واما التانيث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول  
اللام اذا وقع حورا بالروا ما الثالث فلين مطرد ولو سلم فالماضي محبي  
ايضا على الاسم كفتح ففرفج واشرف فهو شر وغلب غلبا هـ

غلبا وغلبا  
صحا

وَجَلَبَ جَلَبًا ثُمَّ اخْتَارَ ان وجه الشبه المقتضى لا عرابه اعتوار المعاني .  
المختلفة عليه قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب لشيء في الاربعة  
لان المشابهة له بمنزل كما عا في بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة  
فيما اعتبر به وحاصل ما ذكره انما ذكره ليس بتمامه في نفسه وبتقدير  
تمامه لا يفيد ان تلك الامور الاربعة لينة هي السبب في اعراب الاسم  
حتى يترتب علي ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان يكون هو  
سبب الحكم وانه ان تقول ذهب الفحل يست سبب الاعراب الا انه يعجز  
اللاحق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه على انه يرد على  
ابن المالك امران احدهما ان ما بين به الشبه يأتي مثله في الماضي مع  
انتقاع اعرابه قطعا وذلك لانك اذا قلت مثلا ما صام زيد واعكف  
احتمل نقل الفعلين ونقول الاول مصاحبا للثاني ونقول الاول واثنان  
الثاني فكأن ينسخ اعرابه لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في  
اعراب المضارع على قوله والثاني انه وافق غير علي ان السبب في اللاحق  
الاسم بالحرف في البناء مشاهدا له في الوضع مع ان وضع الحرف ليس  
هو علة بنايه وانما هو استعنا وعراب الاعراب كما قرره في رد عليه  
نظير اعتراضه عليهم هنا فما كان جوابه فهو جوابه لا يقال ما ذكره  
هناك مبني على طريقة غير اما على طريقته في جعل سبب البناء  
هو الاستعنا لانا نقول هذا غير ممكن لان الاسما التي بنيت لشيء  
الحرف محتاجة للاعراب قطعا فلا يمكن ان تجعل سبب بنايها الاستعنا  
المذكور فليتامل انتهى **قوله** وهو ما دل على حدث مقترن باحد  
زمان في الحال والاستقبال اي فعل دل بحسب الوضع بالتصريح على  
حدث بان يكون خبر معناه حدث مقترن باحد الزمانين بحسب  
الوضع بان يكون الحدث واحد الزمانين معتبرا في المعنى الوضعي اي

فهم

فهم منه حدث مقترن ذلك للحدث بحسب الوضع الصحيح عند كثير  
منهم انما الحاجب ان المضارع مشترك بين زمان الحال والاستقبال  
استرا كالفظ كما ان الاسم يكون مشترك بين المعاني المتعددة  
كالعين اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث  
المقترن بزمان الاستقبال فهو حقيقة فهم على الاصح عند فهم  
فالمضارع مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الي كل وضع مقترن  
بواحد فالمراد بوضع واحد وما للجواب بوجود الواحد في الاثنان  
فالمقترن بهما مقترن به فليس يوجب فليتبخر فخرج اسم الفاعل  
المستعمل في زمانه ان الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه ولا  
يشكل بيقين في لم يقرب كان دلالة على الزمان الماضي عارض  
وكذا لا يشكل به بلغوظ المستقبل اذا اريد به الزمان اول لفظه  
الفعل اذ لم يوضع لحدث مقترن وكذا ال اريد به شيء مستقبل  
لانه لم يوضع لحدث مقترن بزمان مستقبل بل لشيء ما قبله وخرج  
وخرج عن التعريف اسم الفعل المضارع لما تقدم من ان اسم الفعل  
اما موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه  
كاذب اليه البعض واما لانه موضوع للمعنى المصدرية ثم استعمل  
غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه بعض اشرافنا قلت مقتضى  
كلامه ان كرامة الماضي المضارع يدل على اقتران الحدث بالزمان  
مع ان الاقتران ليس من اول الفعل وضعا وان سلم فلا يدل  
تفريعا على دخول الزمان في معناه قلت المراد كما تقدم من  
اقتران الحدث اقترانه وضعا بان يكون الزمان ايضا داخل في  
الموضوع له فالعملان يدلان على لزمان ايضا **قوله** وقيل لم  
بيان لعلامة بعد ذكر تعريفه والمراد بقبول لم صحة دخولها عليه

وانرها على غير ما لا فعلا استمر عوامه وكان لها امتزاجا به بتغييره  
معناه الى الماضي حتى صارت كجزية كما قاله الرضي فان قلت فيه دور كان  
معرفة المضارع متوقعة على معرفة صحته دخول له عليه ومعرفة صحته  
دخول لم متوقعة على معرفته قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد  
بصحته دخول لم استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا حقا  
فيا مكان معرفة ذلك يدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع قوله  
وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال وقبل يا المخاطبة  
اي فعل دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث حاصل ذلك هو  
الحدث في زمن الاستقبال وان لم يستعمل فيه يل اريد به معنى  
اخر من معانيه المجازية الكثير في زمانه مستقبل ابدابا عننا والحدث  
الماضي بايقاعه لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام  
ما حصل اما باعتبار الانشائه زمان حاله بنا على ان الانشاء  
ايقاع معنى يلفظ يقارنه في الوجود فدخل نحو ضرب و اترك كذا  
وكف عنه وان استعملت في نحو الا باحة بقربيه لدا لثنا على الطلب  
بالوضع بصيغتها وخرج افعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب وكاف  
بالوضع على الصحيح بل هو خير وهو فعل ما صح اتيه في صوت الهمزة  
كما هو مقرر في محله وخرج ايضا نحو تومنون بالله ورسوله  
وبجاهدون في سبيل الله لانه وان قبل يا المخاطبة ودل على الطلب  
بدليل جنم المضارع في جوابه ليست دلالة على الطلب بالوضع فقيل  
الوضع يفيد كلا الامرين من الاحترار والنعيم وان كان المقصود به  
للاستغناء عن الاحترار به يفيد الصيغة انما هو الثاني اذا دخل  
ما دل على الا باحة بقربيه وخرج ايضا التضرع لانه وان قبل الماورد  
على الطلب بالوضع ليست دلالة على لصيغته بل بسطه اللامه  
وخر

و نحو ترال ودراك بمعنى اترك وادرك لانه وان دل بالوضع على ه  
الطلب لا يقبل يا المخاطبة وكذا نحو كلامه بمعنى انت لانه لا يقبل اليا  
وان دل بالوضع على انه منع دلالة كلا على لطلب يدل معناها الروع  
والزجر وكذا نحو بازيد بمعنى اصرب زيدا لانه لا يقبل اليا ه  
وان دل على الطلب ويخرج ايضا يقيد الوضع ولا يخفى عليك ان نحو  
قال ودراك وكلا وضربا زيدا اشارة ايضا بتفسير ما بال فعل  
**قوله** فالماضي مفتوح الا خلا بدال اي مفتوح مبني على فتح اخره  
ابدا اليا الينا لانه الاصل في الافعال لان الاعراب انما هي لبيان  
المعاني المتعاقبة على كلمة بصيغة واحدة وتعاقبت المعاني  
في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكر ان  
الاعراب اصل في المضارع من الافعال لجر يانه فيه كقولك لا تاكل  
السكك وتشرّب اللبن قلت اجيب بان الاعراب في المضارع غير  
متعين لبيان المعاني لا مكان الاستعنا بظهور لا اوان خلافه  
في الاسم واما الحركة فلست اهداه الاسم مشابهة مما في وقوعه  
موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب فلما شابه الاسم اسما حتى  
يبعد عما اصل السكون ويقرب الى اصل الاعراب وهو الحركة فيني  
على الحركة واما الفتح فلحقته ونقل الفعل ولانه كوني على  
الضم اجتمع صتان في مثل شرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان  
في مثل علم وقد بني على الفتح مطلقا فيقدر الفتح في نحو ضربتاه  
وضربوا وفي عاقبة الحفيد على التوضيح واعلم انهم اختلفوا فيما  
يبني عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه يبني على الفتح حاله  
تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما اذا استند الى الواو  
وعلى السكون اذا استند الى الضمير الرفع او على الفتح في جميع الاحوال

و هو ما ذهب اليه المصنف او على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه لصف  
 في شرح الشذوذ وراى وقال القائل للجاني هو يعني الما ظي منسبي  
 على الفتح لفظا محض او تقديرا لخورس الله ولعل فائدة قوله ابدأ  
 المشارة الى انه منسبي على الفتح في جميع الاحوال ومنه المنسبي على الفتح  
 لفظا محض يا على الاصح **قوله** ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فليسكن  
 اما سكني اخم هذا اتصال الضمير المذكور به لئلا يتو الي في نحو ضربت وحمل عليه  
 نحو استخرجت طرف الباب اربع حركات فما هو كالكلمة الواحدة لان  
 ضمير لفظا على كجزء من الفعل وهو غير جائز كقول الراعي والجماع  
 بالضمير اسم الظاهر كحوض ب زيد وبالرفع المنصوب كحوض ب زيد وبالمتحرك  
 الساكن ما عدا الواو كحوض باقبتا و ما على الفتح كما تقدم وقوله فسكن  
 يحتمل تسكين التنا وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه  
 ويصح به كلام ابن هشام في شرح الشذوذ وهو كما تقدم ويحتمل خلافه  
 وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه اخرون ويؤيده تعيين  
 بسكن دو و يجب اني على السكون **قوله** و ما لم يتصل به واو الجماعة  
 فانه يضم انما ضم اخر مناسبة الواو و اما نحو دعوا ورموا فالضم  
 فيه مقدر على الواو واليا المنقلبين الفاعل المحذوف فلهذا فتح العين  
 دليلا عليها وقوله فانه يضم يحتمل ضم السا المتبادر من الاستثنا وهو  
 ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر  
 وهو ظاهر كلام المصنف و اليه ذهب اخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر  
 قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل ثقله **قوله** والا من مجزوم  
 ابدا بلام امر مقديع عند الكسائي لا يخفى عليك انه لا يتبعان محل  
 كلام المصنف على قول الكسائي بل يصح حملها على قول شيبويه بان يقال  
 حذف المضاف وهو اداة التشبيه بتبنيها على التبالغة والاصل مثل  
 المجزوم

المجزوم او يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من  
 بان تسمية الشيء باسم ما يشابه كانه كما يقال للغرم المتفوش على الجدار  
 انه فرس لشبهه صوتا بالحياوان المعروف ويؤيد ذلك قول المصنف  
 فيما سبق الافعال ثلاثة و كانه اما خص الكسائي لانه اما ما اهل  
 الكوفة والاقول بان الامر منصرف مجزوم عزاه المولى سعد  
 الدين كفيح للكوفيين و رده بقوله وليس بالوجه كان اضممار  
 الجازم ضعيف كما صار الجازم قيل يرد ايضا بنا على واي الكسائي اباهم  
 يانه خلق من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب **عنده**  
 وهو منتف فجب انتفا الاعراب على قياس الاسم بل هو واحد ركلا  
 يخفي وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير كما جاز في اكثر المواضع  
 وانقر ابن هشام في معنيه لقول الكوفيين فقال فيه و يقولهم  
 اقوله لان الامر قضي تحقه ان يودي بالحرف و كانه احوالني وقد  
 دل عليه بالحرف و كان الفعل انما وضع لتفنيك الحديث بالزمان هو  
 المحصل و كونه امرا او خيرا خارج عن مقصوده ولا يحد قد  
 نطقوا بذلك الاصل كقوله **بيت**  
**لتقيم انت يا ابن خير قريش** **كي لتقضي حوائج المسلمين**  
 وكقراءة جماعة فبذلك فلتقروا بالناس الوقت فاشية وفي الحديث لنا خذوا  
 مصافكم ولا تتركوا قول اعزوا حتى و ارم واضربوا واضربوا  
 كما تقول في الجزم و لان البناء بعد كونه بالحدف و ان المحققين على  
 ان افعال الانسا مجردة عن الزمان كعمت واقسرت و قلت اجابوا  
 عن كونها مع ذلك افعالا بان تحرد ها عارض لها عند تعلقها عن  
 الخبر و لا يمكن ادعاء ذلك من كونه ليس له حالة غير هذه و حينئذ  
 تشكك فعليته و اذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانسا اللام

في العقل **قوله** بالمضارع اي الصحيح الاخر وقفا **قوله** ثم اني

الوصل عند الاحتياج اليها وذلك اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا

سكونا لفظا او تقديرا نحو تقوم وتبيع وترد بشرط ان يكون ما بعد

حرف المضارعة تاليا له تحقيقا وتقديرا ليخرج نحو فقد فان قيل ينقص

هذا بخوخذ وكل ومر من تاخذ وتأكل وتأمر قلت قيل بل جي فيها

همة وصل فاستثقل جمعها مع حرفه في العقل فخذت الثانية خفيضا

والاولى استغنا عنها فان قلت لم زيدت الهمزة لدفع الابدال بالسكون ولم

يحرك ما بعد حرف المضارعة فانه ايسر من ابدال همزة الوصل قلت

للمحافظة على صيغة المضارع ولذا ردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم

مع ان تغيير الهمزة قليل وانما خصت الهمزة بالن زيادة دون غيرها

من حروف الزيادة لانها اقوي الحروف والابتداء بالاقوي اولي واما

كسرها اذا لم يكن المضارع مضموما فلا يماز يدت ساكنة عند المجرور لما

فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتج الى تحريكها حركت بالكسرة كما هو

الاصل في المتحرك لا لتقا الساكنين واما كذا كذا لهما بين الكسرة

والسكون من المواجاة من حيث اختصاص كل منهما بتبديل من العرات

انه فان في هذه  
المثل السكون  
تقدير في فتحة  
بالحركة المنقولة  
فتحرك ثم وجع  
ورد في كتابه

حرف المضارعة  
الواحد  
السكون  
المحرك  
يعود  
يرد  
يعود  
حرف المضارعة  
في الاصل  
رد الهمزة  
لا في المجرور  
لا في المجرور  
يقال  
واذهب  
ثم يعيد  
حرف المضارعة  
في قوله  
في قوله  
في قوله

بانه لا يتقي كذا كذا وانما لهم ابن هشام في معناه **قوله** مبني

علي السكون فان كان صحيح الاخر اما البناء فلانه الاصل في الفعل وهذا

لم يسهه الا سم فلم يعرب واما السكون فلانه الاصل في البناء لا فوق

في السكون بين اللفظي نحو ضرب والتقديري نحو كلف وعصق واشتد

واعند وا ضرب الرجل وحل بنا الصحيح الاخر على السكون اذا لم

تباشع نون التوكيد لفظا او تقديرا فان باشعته كذا كذا بني على الفتح

نحو ضرب **قوله** وعلى حذف الاخران كان معتلا مقدر بما اذا لم

يتصل به الغائتين او ووجه او يا مخاطبة او نون نسوة او

نون توكيد مباشر له لفظا او تقديرا فان اتصل به الفائتين

او ووجه او يا مخاطبة بني على حذف النون كاسياني وان اتصل به

نون النسوة بني على السكون نحو تعالين واغزوين واخشين

وارمين وان باشعته نون التوكيد بني على الفتح نحو غزوين واخشين

وارمين **قوله** وعلى حذف النون انما حذف النون لانه علامه

لاعراب وهذا مبني فتنا في البناء **قوله** لضير تثنية قد يستعمل

ضمير التثنية لاجل تكثير الفعل مرتين كقوله **قوله** يا حرسيا ضربا

6

6

حرف المضارعة  
الواحد  
السكون  
المحرك  
يعود  
يرد  
يعود  
حرف المضارعة  
في الاصل  
رد الهمزة  
لا في المجرور  
لا في المجرور  
يقال  
واذهب  
ثم يعيد  
حرف المضارعة  
في قوله  
في قوله  
في قوله

حرف المضارعة  
الواحد  
السكون  
المحرك  
يعود  
يرد  
يعود  
حرف المضارعة  
في الاصل  
رد الهمزة  
لا في المجرور  
لا في المجرور  
يقال  
واذهب  
ثم يعيد  
حرف المضارعة  
في قوله  
في قوله  
في قوله



والمصارع ما كان في اوله احدي الزوايد الاربع فان قيل دخول كان في التعريف  
مفسد له بصدقه على الامر قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد  
بلا فعال في التعاريف اقتران بزمان انتهى قال استاذ شيخنا بل  
المراد بمجرد ثبوت الحرف بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وقيل  
وعلى التقديرين بما ذكرته من فلا ضرر ولو سقطت كلمة في لكان انحصار  
واظهر وصح لفظ في لان النسبة بين قوله اوله وبين احدي الزوايد  
العموم من وجه وتصح نسبة العام الى الخاص يعني وبالعكس اوله  
المراد في موضع اوله كما توضحه الصفة الى الموصوف يعني وهو شايخ  
والزوايد جمع زايدة لا زائد بدليل احدي والاربع وقد صرح المديري  
بان الحروف تذكر وتثبت هذا واعلم ان زيادة التام المذكور وتركها للمؤنث  
انما يجب اذا كان المؤنث مذكورا بعد اسم العدد واما اذا حذف او  
قدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجزا هذه لقاعدة  
وجوز تركها كما في غيرها تقول تسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس  
كما نقله الامام الغروي رحمه الله تعالى عن النخاعة فاحفظها فانها  
غريب **قوله** المساءة باحرف المضارعة اي المشابهة فالاصناف  
للملاسة اي الاحرف التي هي لسبب المشابهة او المعاني احرف لكلمة  
المضارعة التي تتراد في كلمة المشابهة **قوله** بجملها حروف  
قوله انيتان قلت كما جمعها قوله انيتان بجملها ايضا في كتاباتي واتي  
واتين فاجاب اختصارا نيتان قلت لعل وجهه ان انيتان بمعنى ه  
ادركت فقهه نقول بآراء المطلبين ولا خيبان علي فاتي وجه آخر  
وهو ان الماضي قبل المضارع كما تقدم والمعني بجملها حروف  
منقول الذي هو انيتان **قوله** وحروف انيتان الخ جواب عما قيل  
انه لا يصح تعريف المضارع بها لانها وجدت داخله في اول الماضي

نحو

نحو اكرمت زيدا ونقلت المسئلة ونرجست الدوا اذا جعلت فيه  
نرجسا ويزونات السيب اذا اختصته بالزنا واصل الجواب  
ان هذا لا حرف بل هو المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على  
الماضي فان قلت لعل القائل انها اذا ذكرت عن مقيد كما  
وقع في لغتين تبعا للكثير لم يميز المضارع عن الماضي لدخولها  
عليها وكون الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة  
لا مطلقا لا يفيد اذ لا تعرض له في العبارة قلت لا حاجة  
للتعرض لها في العبارة لانها صارت في الاصطلاح علم على الحروف  
ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من احرفه  
ان كانت الا ذات المعاني المخصوصة فان قلت او سلمنا ذلك فقوله  
بجملها لطالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بان المقصود  
بالذات من وضع هذا لمقدمة السيد المقصود بوضع الكتب  
بالنسبة اليه انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجز عن الاستفا  
دتها على الوجه الكامل وغالبا الالفاظ التي في لغتها الاحرف المذكورة  
افعال مضارعة فيستفيد كثيرا من الالفاظ المذكورة وكفي  
هذا في الاستفاداة بالنسبة اليه ولا يضركه قد يجزي في اعتقاد  
بعض الالفاظ المذكورة لوجوه ذلك الحرف في اوله طاهرا  
لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما او خطا في ذلك فان المبتدئ بمنزلة الخطا  
اذ استعد بالاحد علي ان المبتدئ قطعا لا يستغنى عن التوقف  
للقطع بعجز عن الاستقلال بالاستفاداة بالنسبة لجميع ما في الكتاب  
والتوقف بين له ما يستفيد به عدم مضارعه تلك الكلمات  
التي وجد في اولها تلك الاحرف مع عدم مضارعتها فان قلت فلا  
ذكرها المصنف مقيدة بهذا المعاني قلت لانه يوردي الي الطول

ن

مع توقف الاستنباه على المبدء المقصود بالذات بوضع هذه المقدمات  
للاحتياج الى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه وما قبل من ان له  
التمييز بها اولى من التمييز بل لا تضالها وبعدها تفككا كما عنده  
والتنصيص على وجه اما مثلته فقيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى  
نظر **قوله** بشرط ان تكون الهرة للمتكلم وحده الى اخره فان قلت  
هذا يوجب صدق حد الضمير بما وضع للمتكلم او مخاطبا او غايب علمه في  
المضاد علة فالصواب ان يقال الهرة للمتكلم مع الافراد وهكذا قلت  
يكن الجواب بخلاف المضاف اي لتكلم المتكلم وحده وهكذا **قوله**  
بشرط ان تكون للمتكلم ومعه غيره صادق بكون الموضوع له المتكلم  
وحده لكن مشروط بمصاحبة غيره فالكون معه غير شرط للموضوع  
له خارج عنه وكذا المصاحبة خارج والظاهر ان الموضوع له بجمع  
المتكلم وغيره والمراد بغيره مصاحبا او مشاركا له في مدلول الفعل  
المبدؤ وبالنون او من قدرانه مشاركا له في التكلم كما قيل **قوله** او  
المعظم نفسه اعمد العظم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن  
او بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مجرعا عن تقط نفعه وقال  
بعضهم انما يستعمل المعظم لنفسه وحده حيث يترك نفسه مترلة  
لجماعة او عيان بعضهم والتوجيه ان العظم يتكلم عن نفسه  
وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب امور والاستعمال  
المذكور محاذ من الجمع لعددهم المعظم كالجاعة ولم يجي مثله في  
الغايب والمخاطب المعظمين في الكلام القدر المعتمد به واما هو  
من استعمال المولد بن هذا وقد يستعمل النون للدلالة على  
ان الضمير لتمامه مما يقصر الواحد عن القياس به كما قاله كثير  
من المحققين ومنه قول العبد لايك تضيد ويحدث اللهم  
وما

اي وهو المشهور

وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل والخضوع **قوله** رجس ه  
يقال نرجست التوا اذا جعلت نرجسا **قوله** بشرط ان تكون  
للغايب اعترض بان اليا مستعمل في الله تعالى وليس بغايب  
تعالى عن ذلك اما لان الغيبة من صفات الممكن ومطلقة ه  
عليه باعتبار كونه في حيز وجهه لسر وجواب كذا قيل واما  
لان الغايب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلمها والله ليس  
كذلك لانه في كل مكان وزمان بعلمه فلا يتصور الغيبة واما  
لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون اخر فليست  
علي من هو في كل زمان فالا وولي ان يقال واليا لما عدا المتكلم  
والمخاطب قلت اجيب بان المراد اللقط فان قلت الله يتكلم  
فالله لفظه مذكور غايبا لانه ليس يتكلم ولا مخاطب وهو  
المراد بالغايب فاللقط ليس متكلم ولا مخاطب يقال عليه ه  
غايب **قوله** يرتان يقال يرتان الشيب اذا خضنته باليرت  
بضم الياء وفتحها وتشديد النون وهرة تليها بلا فاصل يقال  
ايضا اليرت بالضم والمد وهو الحنابا لمد **قوله** بشرط ان تكون  
للمخاطب اي للشخص المخاطب مفردا نحو انت تنصر ومثلي نحو  
انتما تنصرا وجمعا نحو انتم تنصرون مذكورا كان المخاطب كذا في  
هذا لثلاثة او موشا ويستعمل ايضا للغايبة المفردة ه  
نحو هي تنصر ولثناها نحو اهل هذا ان تنصرا فان قلت لعل  
زاد واخذ الحروف دون غيرها ولم يخصصوا كلامنا بما خصوا  
قلت قد سال ذلك المولى سعد الدين واجاب بقوله لان ه  
الزيادة مستلزمة للتقلد وهم احتاجوا الى حروف تروا لخصب  
العلامات فوجدوا اول الحروف بذلك حروف خالدة والذين للثق

57

الذي ه

دودها في كلامهم اما نفسها او باعاضها اعني الحركات الثلاث فرادوا  
 وتلجوا في الفخر لرفضهم لا يتد بالساكن وتخرج الهمزة تويب من  
 مخرجها واعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها مقدم  
 على مخرجها لكونها من اقصى الخلق ثم قلبوا الواو تالا لانه يورد في يادها  
 الة التثنية لاسما في مثل وو وجل بالعطف وقلها تاكثير في الكلام  
 نحو ثرات وتجاه والاصل ورات ووجه فقلبوها هنا ايضا تا اعطوها  
 الخاطب وابتعد الغاية والغايتين لئلا يلتبسها بالغايب والغايتين  
 وحينئذ وان التمس بالمخاطب والمخاطبتين لكن هذا السهل ويوجد  
 الفرق بالواو والنون نحو نضر ونضير ولم يجعل الجمع بالتا كما في  
 الواحد بل باليا كما هو مناسب للغايب لكونه يخرج اليها متوسطا  
 بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر الغايب ديار بين المتكلم والمخاطب  
 ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره ارادوا ان يفرقوا  
 بينها في المضارع ايضا فزادوا النون لسانها حروف المد واللين  
 من جهة الحقا والقنة انهي **قوله** المجرى من النون اي نون  
 اللغات اي الموصو عنظن وان استعملت في غيرهن وهن البوكيد  
 المباشرة له لفظا ونقد براد ذلك اما ان لا تصاحبه واحدة منها  
 واما بان تصاحبه نون التوكيد لئلا يتفصل عنه لفظا نحو قوله  
 تعالى ولا تتبعان واما نقد براهم قوله تعالى ولا يصدرك للفصل  
 بالواو والمعدن **قوله** مرفوع ابدا ايهم الواقع ليكون كلامه جاريا  
 على كل الاقوال في رافعه والذي قاله الفيل واصحابه واخراجه ابن مالك  
 وقال بن هشام انه اصح الاقوال انه مجرود من الناصب والجارم  
 لدوران الرفع مع ذلك المجرد وجودا وعدما والدور ان يستعد  
 بالغلبة لاسلامته مما اورد عليه واجيب عنه بما فيه تكلفه  
 وقد

وقد اعترضني هذا ايضا بما اجبت عنه في الاصل وغيره فان قلت  
 ما فان يخ يقول المصنف ابدا قلت لعلها الاشارة الى انه مرفوع  
 وان اتصلت به احدي النونين لكن محلا **قوله** حتى يدخل  
 عليه ناصب فينصبه او جازمه فيجره ان قلت ما فائدة قوله  
 الشارح فينصبه فيجره قلت الاختراجه عن ناصب او جازم  
 اهل نحو قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة يرفع يده في قرآن ونحو  
 قول القائل ان تقرأن علي سماءا ويحكما مني السلام وان شئت احد  
 ونحو قول الاخضر لم يوفون بالجارد يوم الضليفا والمصنف كان  
 في الوصف حقيقة في الحال اي في الحديث المتحقق لما صلح الفعل  
 واما قول علي بن ابي طالب يحاطب النبي صلى الله عليه وسلم  
 محذوقا فقد تفسك كل نفس اذا ما حقت من امر سالا  
 فالجارم فيه مقدر وهو لام الدعاء لنقد وقوله نبأ لا اصله  
 وبلا فابدا لت الواو تا كما قالوا في ورات ووجه تجاه وراثه  
**قوله** حمزة اي بضبطه **قوله** على ما ذكر هنا اي بنا على ما ذكر  
 في هذه المقدمة **قوله** والمتفق عليها اربعة فيه نظرتان  
 اذ ليس النصب بها متفقا عليه وانما هو قول الجمهور القائلين  
 بانها ناصبة بنفسها لانها تقبله الى الاستقبال وقال الزجاج  
 والفادسي الناصب ان مضرت بعد ها وهو احد قولي الخليل  
 لانها غير مختصة لدخولها على الجمل لا تند ابدا بخوانه عند الله  
 يايتك بلا خلتوا فيما عهد ان فقد قال ابو حيان تغليب  
 لقولهم ان المصدر رتبة ام النواصب بدليل الاتفاق والاختلاف  
 في النون واذا وكي **قوله** تنصب المضارع لفظا اي ان كان معربا  
 فان كان مبني ناصبه محلا وانما عمل ان النصب لكونه مشابها

وفي المعنى  
 لولا فوارس من نعم الله  
 يوم الصليفا ولم يوف  
 بالجار

لان وهي تنصب الاسماء فتتصب الافعال وانما تم عمل الرفع والنصب  
 لانها ترفع عنها فان قيل فلم يتم الرفع دون النصب مع انه عمل  
 لا صلحا قيل ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب وايضا لو دفعوا  
 به لم يظهر لها عمل **قوله** والماضي محلا له في بعض النسخ هـ  
 وفيه نظر فان ابن هشام في المعنى لما قال ان المصدرية توصل بالفعل  
 المنصرف مضارعا كانا وما ضما او امر او قال هذا هو الصحيح وذكر ان ابن  
 طاهر خالف في كون الموصولة بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع  
 وذكر ما استدله ابن طاهر انها لو كانت الناصبة لحكم علم موضع  
 الماضي والامر بالنصب كما حكم على الماضي بالجزم بعد ان الشرطية  
 ولا قابلية واجاب اي ابن هشام بانه انما حكم على موضع الماضي  
 بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت الاستقبال في معناه فان قلت هـ  
 الجزم في محله كما انها لما اثرت التحليل الى الاستقبال في معنى  
 المضارع اثرت النصب في لفظه انتهى فان قلت تراه لم يتعقب ان  
 طاهر في قوله ولا قابلية بل اقره وفي بعضها تنصب المضارع  
 لفظا ومحلا **قوله** تسك مع منصوبها بمصدر الذي يظهر  
 ان المنسك بالمصدر صلته فقط لا هي وصلتها ثم رابت استناد  
 شحنا قال عقب قول ابن الجاحي حرف وف المصدر اي تحميد  
 ما بعد ما في تاويل المصدر **قوله** فلذلك لشي مصدرية  
 ولما كانت ان عند الملاحظة تتصرف الى المصدرية استغنى  
 المصنف والسامع عن التفتيد بالمصدرية وتخرج المفسر  
 والزايدة فانها لا ينصبان خلافا للاختصاص حيث يجوز اعمال  
 الزايدة جملها على المصدرية وقيا سا على الزايدة حيث تعمل  
 الجوز و فرق بان البا الزايدة مختص بالاسم بخلاف ان الزايدة هـ  
 لا تنصب

٥٩  
 يختص بالفعل المضارع **قوله** كون قال في المعنى وزعم  
 بعضهم انها قد تجزم كقولهم لان يحل للعينين بعد ك ينظر  
 وقوله لان يجز الان من رجايتك من حرك من دون بابك اللطفة  
 والاول محتمل للاجتراب بالفتحة عن الالف للضرورة **قوله**  
 وهي حرف تنفي المستقبل اي حرف مفيد لان تنفي الحدث في الزمان  
 المستقبل ولا يفيد تو كيد المعنى اخلا فاللزم محشوري في كشافه هـ  
 ولا تايد وهو نهاية التاكيد خلا فانه في نموذجه قال ابن هشام  
 في شرح القطر ولا تقع له للدعا خلافا لابن السراج واختار في المعنى  
 انها تأتي للدعا فقال وتأتي للدعا كما ان لا كذلك وهي عند الجمهور  
 حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقد بسطت اذلة ذلك في هـ  
 الاصل **قوله** نحو لن نبرح اي من قوله تعالى لن نبرح عليه هـ  
 عاكفين حتي يرجع اليها موسي اي لن نبرح عاكفين علي العمل الي  
 ن من رجوع موسي ونبرح من الافعال الناقصة اسمه ضمير هـ  
 مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وجرنا كفين وعليه متعلق هـ  
 يعاكفين وحتي حرف جزعي الي ويرجع منصوب بان مصرع بعد  
 حتي التنا متعلق يرجع وموسي فاعله وان المصترق والفعل بعد ها  
 اسم تاويل في محل جر محتي والمجرور متعلق بل نبرح **قوله**  
 بكسر الميم وفتح الذال المعجمة وسكون النون الصحيح ان نونها تندر  
 في الوقف الفا تسببها لها ينتوين المنصوب وقد يوقف بالنون  
 لا تكون لن وان قال الدماميني هو الظاهر لان النون من نسخ  
 الكلمة واي داع الي تشبيهها بالنون الزايدة علي بنية الكلمة المعجمة  
 لان يرد السماع بما قاله الجمهور فنعما وطاعة **قوله** حرف جواز  
 وجزا هذا ما قاله سيبويه فقال السلو اي هي كذلك في كل موضع

الشيخ الاصل  
 تاويل

وقال الفارسي في الأثر كقولك لمن قال انزرك اذا كرمك فقد اجتده  
وجعلني كرامك جزاء بارته اي ان زدتني اكرمتك وقد يتمخض للجواب  
بدليل انه يقال احبك فتقول ان الظنك صادق اذا لا بجازة هذا  
الشرط والجزا كما قال الرطبي اما في المستقبل او في الماضي ولا يدخل  
الجزا في الحال ويكلف السلوين في جعل هذا امثالا للجزا ايضا اي ان كنت  
قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد يكونها للجواب ان تقع في كلامه  
كان به كلام آخر مرفوظ او مقدر رسول وقعت في صدق او حسي  
او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابد ليس جوابا عن شيء فيما عدا  
ملازمة الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد يكونها  
للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي ياتي به جزء المضمون كلام اخر قال في  
المفصل واذا جواب وجزا القول الرجل انا اترك فنقول انا اذا كرمك  
في هذا الكلام قد اجتده وصيرت اكرامك جزاه علي ايابه **قوله**  
وشرط النصب باذا الفا اذا مع استيفاء الشروط لغت لبعض العرب  
حكاه عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقول وواقعه تغلب  
دون سايرا الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع بعدها قال ابو حيان  
رواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا ان اللغة  
نادية جدا ولذلك انكرها الكسائي والفرع على تسامع واخذها بالشاذ  
والقلب **قوله** لان تكون في صدر الجواب اي في صدر جملتها الواقعة  
جوابا بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخر  
نحو اكرمك اذا العنت بلا خلاف ان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه  
على ناصبه وانه ان توسطت بان افتقر ما بعده لما قبلها كالشرط  
والجزا نحو ان ترزني اذا اكرمك والقسم وجوابه كقوله **ت** **هـ**  
اي عادي عبد الغزي بمثلها **و** امكنني منها اذا اقبلها **هـ**

والخير

والخير والمخير عنده نحو زيد اذا بكرمك واني اذا اكرمك مع خلاف في بعض هذه  
الصور واما قوله اي اذا اهلك او طير افسر وورد او موزول على حذف  
الخبر اي اني لا اقدر علي ذلك ثم استأنف بجاء النصب لتحقيق شرطه  
وقال تلميذ بن الحاجب انما لم تعمل مع الا اعتماد لصنعها بسبب وقوعها  
حسوا ولو قدمت معول الفعل على نحو زيد اذا اكرمك قد ذهب الفعل  
الي انه يبطل عملها واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان  
ولا نصوا حفظهم عن البصريين في ذلك ومقتضي استراطهم لتصد  
في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لا تقا غير مصدره ويحتمل ان يقال  
تعمل لانها وان لم تتصد ولقضا فهي مصدر في لينة لان الندية  
بالمفعول التاخير ويؤخذ من توجيهه اي حيان للاختلاف الثاني  
عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو ما زيد اذا اكرمك **قوله**  
والفعل بعدها مستقبل اي زمان حدثه مستقبل ولو حدثت  
تخص كذا بيت فقالت له اذا تصدق رفعت لان المراد من الحال ومنه  
شان الناصب ان يخلص المضارع الي الاستقبال والمستقبل  
يفتح الباسم مفعول والقياس يقتضي كسرهما ليكون اسمها على انه  
يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الاول ان الزمان يستقبله فهو  
مستقبل اسم مفعول لكن الاولي ان يقال المستقبل بكسر السين  
الصحيح وتوجيه الاول لا يتلوا عن خازنة قال بن الحاجب في شرح  
المفصل وانما لم يعمل الا في المستقبل اجراها مجري النواصب كلها وانما  
تليده الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال لا يتحقق في  
الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل الا فعلا **قوله** متصل بها  
الخ ظاهر ان الشرط اتصالها بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه  
يقتضى الفصل بما بينهما بالقسم لا ان الشرط احدها ومثل القسم

اذ

اطل

كما في المغني لا وذلك لان القسم تاكيد لربط اذا و لا لم يفتد بها فاصلة  
 فما ان فلذا اخذا اذا فالمتصل نحو اذا اكرمك والمتصل بالقسم  
 نحو اذا والله نريمهم بحرب والمتصل بلا نحو اذا لا اهنك ولا يجوز  
 الفصل بغير ذلك فلو قلت اذا يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل  
 بغير ما ذكره واجاز بن عصفور الفصل بالظرف نحو اذا يوم الجمعة  
 اكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر وان بالنسبة للفصل بالندا  
 كما مر مثله وادعا نحو اذا اعطاك الله اكرمك بالنصب قال  
 بعضهم ولم يسمع شي من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي و هشام  
 الفصل بمفعول الفعل نحو اذا زيد اكرمك والوجه حينئذ عند الكسائي  
 النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاعل وكان  
 القياس بطلان العمل فلا اقل من ان يكون مرجوحا **قوله** المصدرية  
 خرج بالتقييد كالمختص من كيف نحو كيف كى تخمخون الي سلم و ما تيرت  
 قلاكم و لظا ههنا تضطرم و خرج به ايضا كى التعليلية فانها ليسا  
 باصبيين المضارع **قوله** و هو الداخلة عليها لام التعليل انما هـ  
 تعيبت المصدرية عند سيبويه و لم يورد اذا وقعت بعد اللام  
 ليلا يدخل الحار على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا اذا لم تقع  
 بعد ها ان فان وقع بعد ها ان كقولك جيت لكي ان تكرمني وكقوله  
 اردت لكي ان تطير بقرتي تبح كونها حرف جر مؤكدة للام واحتمل  
 ان يكون مصدرية مرادفة لاذ وانما تخرج الاول لان ام الباب هـ  
 فلو جعلت مؤكدة لكي كانت كى هي الناصبة هي تقدم الفرع على الاصل  
 وكان ما كان اصلا في بابها لا يكون مؤكدا للغير وكان اولها الفعل هـ  
 فكانت احق بالاعمال لغزها ومجاورها **قوله** لكيه ياسوا قال  
 السارح في شرح الازهرية اي لعدم اسماكم انتهى و تعيين بلاسة  
 خطا

خطا والصواب التعمير باساكم اي خزنكم وفعله اسما تغيره في اخره واما  
 الاساة فصدر اسما اللازم والمساة مصدر اسما المتعدي **قوله**  
 فان لم يتقدم كى لام التعليل الخ اعلم ان كى التعليلية اي الدالة على ان  
 ما قبلها سبب حصول ما بعدت هانتقيا اذا طت قبل اللام اوان هـ  
 فلا ولا نحو جيت كى لا قر ا فكي حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمر هـ  
 بعدها ويمتنع ان تكون ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام  
 والفصل بينها ممتنع بالجاء ويعبر كما تمتنع ان تكون زائدة هـ  
 لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى تحمل عليه والثاني  
 نحو جيت كى ان تكرمني وقوله كما ان تقر وتخدعا فكي حرف جر  
 ويمتنع ان تكون ناصبة ليلا يدخل الحرف المصدرية على مثله هـ  
 اي مع امكان الاحتراز عنه ومحى كى قبل اللام نادر ومنه  
 قول الظوماخ **قوله** كاد وانصر تيمم كى ليحقمه **قوله** قال ابو حيان المحفوظ  
 اظهار ان بعد كى الموصولة بما كقوله كما ان تقر وتخدعا و لا هـ  
 احفظ من كلامهم جيت كى ان تكرمني ويصح الامر ان كما علم مما  
 تقدم في نحو قوله تعالي كى لا يكون دولة فيصح ان تكون مصدرية  
 واللام مقدرة قبلها للتعليل وتعليلية فان مضمر بعدها و اذا  
 قيل جيت لتكرمني فالنصب بان مضمره وخوز ابو سعيد  
 كون المصدر كى قال بن هشام في المغني والاول اول لان ان امكن في  
 عمل النصب صاغرها فهي قوي على الجوز فيها بان فعل مضمر انتهى  
**قوله** منصوب بان مضمره جواز او في بعض المنصوب بان مضمره  
 وجوبا والنصب بان مضمره وجوبا من هـ البصريين فاللهجة بحوزون  
 اظهار ان بعد كى التعليلية الا في الضرورية كقوله كما ان تقر  
 وتخدعا المراد بالجواز عليا في بعض النسخ مقابل امتناع الصادق

بالواجب ولا يصح حمل قوله منصوب بان مضموع جواز علي مذهب  
الكوفيين لان الناصب عندهم انما هو كى لان مضموع وان جازا ظاهرا  
عندهم وانما اخبرت ان بعد كى للملايدخل عرف المرعي الفعل **قوله**  
وهي لام كى التعليلية مثل التعليلية اللام التي للعاقبة كقوله تعالى هو  
فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا  
لانهم لم يلتقطوه لذلك بل يكون لهم وقع عين فكانت عاقبته اضرار  
لهم عدوا والزيادة كقوله تعالى انما يريد الله ليبدى عنكم الرجس  
ومنهم من اذحل هذين اللامين في لام التعليل فلا يرد ان على ه  
التاريخ والاول ما صنعه بعضهم من افساحه باجمع حيث قال  
وتصير بعد اللام التعليلية والخودية والتي للعاقبة والزيادة  
ومحال جواز ضمها لان بعد لام كى اذا لم يقترن الفعل بلا زيادة ه  
كانت نحو لا يعلم اهل الكتاب او نافية نحو لا يكون للناس  
فان اقترن بها وجب اظها لان لم يقع الفصل بين التماثلين الا بعد  
لو قالوا حيث ابلت غضب كان في ذلك تعلق من اللقط ونوع في النطق  
فتمنعوا باظهاره وان ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل الا بال  
وانما ساء ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور  
في فصيح الكلام نحو غضبت من كاشي وجيت ملا زاد **قوله**  
جواز اى اضرار جوارا اى جازا او اضرار جوارا **قوله** وهو الزيادة  
في خبر كان الخ المنقذة لم قال المرادى قلت ما نقل عن الصريين  
من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضى انها ليست زائدة وتقدم  
مريدا يقتضى انها زائدة تقوية للعامل فليتامل ومعناها  
توكيد النفي وتوجه التوكيد فيها اما عند الكوفيين فلان اصل  
ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام من زيادة التقوية النفي

كما ان قلت الماء في ما زيد بقايم لذلك فعند هذا حرفي زائد موكد  
غير جار ولكنه ناصب بنفسه لقيامه مقام ان ولو كان جار  
لم يتعلق عندهم بسبب لزيادتها فكيف وهو غير جار واما عند  
البصريين فلا الاصل ما كان قاصدا للفعل وتقي قصد الفعل  
ابلاغ من تقيده ولهذا كان في قوله **قوله**  
يا عاذلاني لا تردن ملامتي ان العواذل ليس لي بامير  
ابلاغ ملامتي لانه نفي عن السبب والحاصل انه اختلف في الفعل  
الواقع بعد لام الجواز فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتقيد  
وجري عليه بن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب ضمها لان  
تبع البصري فهو قول ثالث فانه صرح بانها موكدة لتقيد الخبر  
فطاهر موافقة الكوفي لان الناصب عندك مضموع قال الشيخ  
ابو حيان ليس يقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله موكدة  
انها زائدة وصرح به وولد وقال في شرحه لهذا الموضع من هو  
التسهيل سميت موكدة لصحة الكلام بدو فعلا لا نظا ابدا  
اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما  
هي لام الاختصاص دخلت على الفعل بقصد ما كان زيدا مقدر  
وهائلا لنفعل ومقتضى تقيده الشارح بكان او يكون اختصا  
لام الجواز بالكون المنفي بما او لم لكن اجاز دخولها في احواله  
بعض النحويين فيما اتى عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجبا  
بعضهم دخولها في باب ظننت نحو ما ظننت زيد المصرب  
ثم قال ابو حيان وهذا كله لم يسع فوجب منعها واجاز  
دخولها في كل فعل مستقي تقدمه فعل نحو ما جيتي لتكرمني  
قال ابو حيان وهذا فاسد لان هذه لام كى وشرط المعنى ان لا

كيد

١٤

ينتقض بالانتماء ما كان زيدا ليفعل وخرج بما ولده لاني وان كان  
لا يتغير الاستقبال او الحال قال في المعنى وقد تحذف كان قبل لام  
الجمود كقوله فاجمع ليغلب جمع قوي مقاومته ولا فرد الفرد  
اي ما كان جمع وقول ابي الورد رضي الله عنه في الركعتين بعد  
العصر ما انما لا دعما انتهى **قوله** وجو با اي افتاد وجوبا اي  
واجبا وذا وجوب وعلل وجوب الاضار بان اثبات ما كان  
زيدا ليفعل كان زيدا سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة  
للسين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين كما يجمع بين ان واللام  
في اللفظ مراعاة للطابقة بينهما لفظ **قوله** وسهت هذه  
اللام الي اخر هذه للتسمية من باب تشبيه العاد باسم الخاص قال  
المناس والصواب تسميتها لام التقى لان المحذوف في اللغة انكار ما تفر  
لامطالع الانكار انتهى **قوله** حتى الجاء خرج الامتدائية هـ  
والعاطفة **قوله** المفيدة للغاية او للتعليل اي لان ما قبلها  
ينتهي عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها  
قال لست ادشيمها فما صلا الكلام ان معني حتى حينئذ ان ما  
قبلها لاجل حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله سواء تحقق  
المسبب والمنتج او منع مانع من حصولها لان ما بعدها حاصل  
بخلاف ما اذا اريد الحال فان تعطل فان الموضع من مزال الا قد مر  
في كلام انتهى **قوله** السلام حتى تدخل الجنة التمثيل به للتعليل  
صحيح لان الامر بسبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من هـ  
السبب هو ما يكون مفضيا الي المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن  
مستلزما له **قوله** منصوبان بان مضمر وجوبا بعد حتى انما كان  
النصب بان مضمر وجوبا بعد حتى لا حتى نفسا خلافا للكوفيين  
فان

قال بن هشام الانصاري لانها قد علمت في الاسماء الجركت قوله تعالى حتى  
مطالع الجرح حتى حين فلو علمت في الافعال النصب كذمر ان يكون لنا  
عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذه الاظاهرة في العربية  
انتهى واعتبر من واجبت عنه بما يتناه في الاصل وانما نصب هـ  
المضارع بعد حتى بان مضمر وجوبا ان كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها  
سواء كان مستقبلا بالنسبة لزمن المتكلم ايضا حتى قوله تعالى لن  
نرجع عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه هـ  
الصلاة والسلام مستقبلا بالنسبة الي الامر من جميعا او لا نحو  
قوله تعالى و من لزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان هـ  
ما ضيا بالنسبة الي زمن الاخبار الا انه مستقبلا بالنسبة الي الزمان  
قال بن هشام في المعنى ثم ان كان استقباله بالنظر الي زمن التكلم  
فالنصب واجب وان كان بالنسبة الي ما قبلها خاصة فالوجهان  
اما لو كان للحال فانه يرفع الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة  
يكون تقديرا فالاول كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانما  
في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول  
قد مضيا ولكنك اردت حكايته للحال وعلى هذا نجا الرفع في قوله  
تعالى حتى يقول الرسول لان القول والزوال قد مضيا انتهى **قوله**  
والجواب بالفاو والوا وفيه قلب والاصل والفاو والوا وفي الجواب هـ  
**قوله** المفيدة للتسبيبية اي سببية ما قبلها لما بعد هـ لان  
العدول عن الرفع الي النصب للتصحيح على السببية حتى يدرك  
تقدير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا تحتاج  
الي الدلالة عليها وخرج بتقبيد الفا بالسببية اي مع العطف  
كاسياني الفا التي لمجرد العطف او مجرد السببية كما سيأتي هـ

لجمع



**قوله** المفيدة للمعنى الواو المفيدة للمعنى هي التي قصد صاحبها  
ما قبلها لما بعد ها في زمان واحد وتخرج بتقريب الواو بالمعنى  
العاطفة والاستئناف كما في لا تأكل السمك وتشرى الكلب ان تجزيت  
تشرى او دفعته يوخذ من قوله المفيدة للمعنى اي التي قصد بها  
المعنى ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد الفاء ولو لم تقع  
الواو في جواب كذا او كذا تجوز طاهر وزعم بعضهم ان النصب هو  
بعد ها على معنى الجواب وليس بصحيح **قوله** العاقل في الخ لا يخرج به  
في كلام المصنف ان رفع الواو **قوله** العاقل في الخ لا يخرج به  
تجوزيد يا تينا فيجوزنا فيمتنع نصبه وخلاف ذلك ضروري او مروي  
وانما اعتبر الوقوع بعد ما ذكر لي بعد تقدم ما ذكر المستند على جوابا  
عن توهم ان ما بعدها جملة معروفة على الجملة السابقة **قوله**  
بعد الامر شرطه امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت  
حسبك حديث فينا من الناس بالنصب لم تجوز خلافا للكسائي هـ  
والثاني ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا تجوز ان تقول صد هـ  
فكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وفيه كلام اخر ذكرناه في الاصل  
**قوله** اقبل فا حسن اليك او وا حسن ليك مثلا لان الامر  
اولها للفا وثانيها للواو اي ليك منك اقبال فا حسن مني اليك  
او وا حسن مني اليك **قوله** او بعد النهي مشروط بان لا  
ينتقض النهي بلا قبل الفاء والواو فان نقض بلا قلها امتنع  
النصب نحو لا تضرب الامم افيضب فيجب في يفضب الرفع وان نقض  
بعدها لم يمتنع النصب نحو لا تضرب بؤيد افيضب عليك او ن  
ويضرب عليك الا نادى بالياء والنصب **قوله** نحو لا تأم زيدا هـ  
فيضرب او ويضرب مثلا ان للنهي اولها للمخاطب وثانيها للواو اي لا  
يكون

يكون منك حصا لمزيد فغضب منه او وغضبا منه ولحق الكوفيين بذلك  
لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الا يسير  
ثم يغتسل منه وجوز ان يملك قيد الرفع والنصب وزيد يانه يصير  
المعنى النهي عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل  
لو بال في الماء فقط كان داخل تحت النهي وتجاوز فيه الجزم ايضا هـ  
**قوله** لا تترك عندنا قضيبا علما او قضيبا علما مثلا هـ  
للعرض اولها للفا وثانيها للواو اي لا يكون منك تروك فا صابته علم  
او وا صابته علم **قوله** نحو هلا اكرمت زيدا فشكر او و يشكر  
مثلا ان للمخضوض اولها للفا اي هلا يكون منك اكرام لزيد فشكر  
وثانيها للواو اي هلا يجمع بين اكرام زيد وشكره **قوله** نحو لبت لي  
ملا فا تصدق به او واتصدق به مثلا لان للتمني اولها للفاء  
وثانيها للواو اي لمنت لي بتوت مال فتصدقابه او وتصدقابه  
**قوله** نحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني مثلا لان للرجي  
اولها للفا وثانيها للواو **قوله** او بعد الدعاء شرطه ان يكون  
بالعقل فلو قلت سقيا لك فير ويك الله لم تجز بالنصب **قوله**  
رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل صالحا مثلا لان للدعاء اولها هـ  
للغا وثانيها للواو اي يارب ليكن منك توفيقى فاعمل صالحا هـ او  
واعمل صالحا **قوله** او بعد الاستغفار مشروط كما في شرح الشارح  
ان لا يكون باداء يديرها جملة اسمية خبرها جامد فلا تجوز النصب في  
نحو هل اخوك زيد فاكرمه بخلاف هلا اخوك قايم فنكرمه لان الطريق  
ينوب عن الفاعل ولا فرق بين الاستغفار والحرف نحو قوله تعالى فاعلم  
لنا من شفعا فشفعوا لنا والاستغفار بالاسم نحو من ذا الذي يعرض  
الله قرصا حسنا فيضاعفه له برفع يضاعفها ونصبه وفي الحديث حكاية

عن الله سبحانه وتعالى من يدعوني فاستجب له من يستغفرني فاغفر له هـ  
والاستغفار بالظرف نحو ايمان بيديك فاذا وردت وميتي تسامى فاراقتك واكرم  
تكون فاصححت وشرط ان مالك في الاستغفار ان لا يتضمن وقوع الفعل هـ  
فان تضمنه امتنع النصب نحو لم تضرب زيدا اي تجاوزك لان الضرب قد وقع  
فلا يمكن سبكه مصدر ومستقبل منه وهذا شرط ايراعي خلافا للمعادية هـ  
**قوله** هل زيد في الدار فامضي اليه او وامضي اليه مثلا لان هـ  
لاستغفار اولها للغا وثانيها للواو اي هل يكون حصوله لزيد في الدار فامضا  
فامضا مضي اليه او مضا مضي اليه **قوله** او بعد التقى المحض المواد  
بالمحض غير الراجع الي معنى لا يثبت **قوله** نحو لا يقضي علي زيد  
يموت او ويموت مثلا لان للمضي المحض اوهما للفا وثانيها للواو **قوله**  
ولو قال والفا والواو ارجح لوقال بدل ارجح واما لكان اولي ولم يبال لظن  
بالشرح في هذا الكلام لظهور المراد من ان الناصب هو الفا والواو هـ  
**قوله** التي بمعنى الا او الى مخرج بها والتي لا يكون معها وا حذق  
منها فان الفعل بعد ها ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة  
باسم خالص من التاويل بالفعل فان قلت يرد علي تقييد الشارح  
بقوله التي بمعنى الا او الى انه يخرج او التي للتعلييل نحو طبع الله اذ  
يفضلي قلت المفهوم اذا كان فيه تعصيل لا يرد **قوله** لا لزمنك او هـ  
تقتضي حقي المقصود به التمثيل والمثال يفيده الاحتمال فلا يرد انه  
يصلح للتعلييل والغاية والاستثنا وما ذكره الشارح من ان اوفيه  
بمعنى الا هو ما قاله سيبويه في لا لزمنك او تقتضي حقي **قوله**  
واوما ذكر من ان او حرف عطف اي مصدر وموول ممان والفعل علي  
مصدر وموول مما قبلها هو المشهور **قوله** الجواز  
**قوله** والجواز مائة عشر الجواز جمع جازم او جازمة ولا ينافيه قوله مائة  
ع

عشر لما تقدم عن العاوي **قوله** ما تجزم فعلا واحدا اي بلا صلة ولا  
تقد يحدد المجزوم به او حرف عطف او غير **قوله** وما تجزم فعلا  
مبني على الاعمال الغلب والا فقد تجزم فعلا وجملة **قوله** فلم  
حرف تجزم المضارع اي غالبا وقد يرتفع الفعل بعد ها نحو لم يوفون  
بالمجاز فقبل ضرووق وقال بن مالك لغة وزعم اللحيان ان بعض العرب  
ينصب باها كقراءة بعضهم لم تشرح بالنصب **قوله** وتنفي معناه  
اي يدل علي انتفا معناه التصن الذي هو الخبر لا على ان الفخر تقاه  
**قوله** وتقلبه الي الماضي اي معناه بمعنى الزمان الماضي فقي  
كلامه استخدام وهو ان يرد بلفظه معنيين احدهما لم يضمن الاخر  
او يرد باحد صيغيه احدهما ثم بالآخر **قوله** المرادفة للم  
فيما تقدم قيد به احترازا عن التي بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس  
لما عليها حافظ من شد الميم وعما التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء  
زيد الكوفة واذا تأملت لم تجد موقفا للاحتراز فان لا تدخل على المضار  
الاجازة **قوله** وينبغي معناه ويقبله الي الماضي يجري فيه نظير  
ما تقدم **قوله** فام حرق تقرير وجزم فيه تسمي فان الجازم اما هو  
لم والمفيد للتقرير انما هو المخرج كما هو صرح به في كلامهم والتقرير  
لاستغفار من امر معلوم للمخاطب يستلزم حله علي اقراره بما هو معلوم  
منه واعلم ان المخرج تدخل علي منتهي فتخرج عن الاستغفار الي التقدير  
اي حل المخاطب علي الاقرار بما بعد المنفي نحو لم تشرح لك صدر كتاب بيدي  
كافز حديث البخاري بينا يوب يقتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب  
ايوب يحيي في ثوبه قنا واه اربعه لم اكن اعنتك عما تربي قال بلي وغيرتك ولكن  
لا غني بي عن بركتك وقد يسمي علي الاستغفار كقولك لمن قال لم افعل كذا لم تقطه  
اي استغفرتك ففعلك فيما بنعم اولاد منه قول الا اصطبار لسليما لعا حله

ع

اذ الاقني الذي لاقاه امثال **قوله** فيجاب بمعنى منها وقد جئنا لغرض ذلك  
نحو الم بيان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله والتواضع نحو اوله  
نعم **قوله** فالما حرف تقرير وجزم فيه نصح كما تقدم **قوله**  
وظم الاصراري اللام الموضوعه لطلب الفعل سواء استعملت في الطلب  
امرا كان نحو لينفق ذوا سعة او دعاء نحو ليقيم علينا ربك او التماسا  
كقولك لساويك ليفعل فلان كذا او استعملت في غير كالتي يرد بها نحو  
الخبر نحو قل من كان في ضلالة فلنهديه له الذم مدد اي فيهد والهد يد نحو  
من يشا فليكرم واصناف الامر الى الامر والدعاء لانه فكره قابلته  
للاضافة ولم يصفها كالانها علم لنفسه فلا يقبل الاضافة وانما عايت كلام  
كلام الجزم لان المضارع لما دخله لام الامر شابه امرا لمخاطب وهو سبي  
ولم يكن ينبغي بنا ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعدد الاعراب  
فاعراب باعراب يشبه البناء وهو الساكن لانه اصل في البناء فاللام  
لكون المشاهدة مستفادة منه عمل الجزم **قوله** المستعملة في  
التهي والرعاي الموضوعه لتستعمل في النهي والرعابان وصنعت  
لطلب ترك الفعل سواء استعملت في النهي نحو لا تخف او في الرعا  
نحو لا تؤاخذوا في الايمان كقولك لنظرك غير مستعمل عليه لا تفعل  
كذا او في غير ذلك كقولك لو لرك او عهدك لا تفطني واسأرت بقدر  
المستعملة الي ان قوله في النهي والدعاء صفة لا تتقدير متعلق الظرف  
معرفة ان كان المشهور تقدر متعلق الظرف نكرة وان قدر **قوله**  
والا قد متعلق الظرف نكرة فيوافق المشهور وخرج الاضافة والتايد  
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذ اصح قبلها كي نحو جيبه لا يكن له  
على حجة ولقلته لم يتعصمه المصنوع وانما عايت الناهية للجزم  
لكونها نظير كلام الامر من جهة انها للطلب او نقيضها من جهة ان  
اللام

الكلام لطلب الفعل وهو لطلب تركه بخلافه النافية اذ لا طلب فيها **قوله**  
بلا الناهية سنا والهي اليها بما دلان الناهية هو لمعلم بواسطة **قوله**  
والذي يجزم فعلية الي آخره دخل في قوله فعلين المصدر عن نحو طان ه  
تعودوا بعدد والما صيان وان عدتم عدنا ولا تظنوا فاضارع ه  
نحو من كان يريد حث الاخرة ترد له في حربه والعكس وهو قبل  
بل خصه سبويه والجمهور بالضرورة لكن اجاز الفراء في الاحتياط ه  
وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور بقوله عليه الصلاة والسلام من يقيم  
ليلة القدر ايمانا واحسانا يغفر له وقوله تعالى ان نشاء نزل عليهم  
من السماء اية فطلت اعناقهم لان المعطوب على الجواب جواب **قوله**  
ان الشرطية قال في المعنى وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة  
له اياها الا الاستثنائية نحو ان لا تنصرف فقد تصرف الله الا تنصرفوا  
بعدكم وان لا تغفروا وترحموا كما من الحاسر بين والاصرف عني كدها  
اصح اليه وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سأل في ان لا يفعله  
فقال الاستثناء متصل ام متقطع انتهى وكان ينبغي ان يجاب بان ه  
الاستثناء الذي تحلته متصل بالجملة ومقطع عن الفضل واحترز  
بالشرطية عن النافية وعن المحققة من المثقلة وعن التايد فانها  
لا تجزم **قوله** تجزم المضارع لفظا مشروطا بان يكون معر بالجملة كالما  
**قوله** ان الاستقبال اي المستقبل وقد تامل ان جملا على ووصي  
حلا على اذا حديث فانك ان لا تراه فانه يدرك وحدث وانه متى يقوم  
متعاملا لا يسمع الناس قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان **قوله** وما  
تفعلوا من خير بعلم الله فان قيل الله عالم بكل شئ سواء كان حاسرا او مشرا  
فا النافية في تعلقها بعلم بالخير وحده قيل المراد به الحاش عقيب النهي  
عن الشر ليس يتبدل به ولا يستعمل مكانه وقيل المعاني على العموم لكن

صبي والاذ

كأن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء لها لا لشرفه فان قلت ما الفاعل  
في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى متعلقا بكل شيء قلت قيل  
الوعيب في فعل الحسنات والترهيب عند كتب السعيات على الشرط  
قد يستعمل للدلالة على ان الشرط ثابت مستقر في كل حال وهذا  
من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد من التعليق قول مثال هذا هو  
مطلقا لا يربط سوا كان على سبيل التوقف فلا وما اسم متضمن  
لمعنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول بفعال مثل ايمان دعوا وقال  
السير في اعرابه كل ما قلنا في اعراب ما تنسخ باي هنا والذي قاله هناك  
ان في ما قلنا من احدها وهو الظاهر في مفعول مقدم لتسخ وهو شرطية  
جازمة والتقدير يراي شي تنسخ مثل قوله تعالى ايمان دعوا والثاني  
الشرطية ايضا جازمة لتسخ ولكنها وقع المصدر ومن  
ايه هو المفعول به والتقدير يراي شي تنسخ اية قال ابو البقاء عيسى  
وقالوا يحيى ما مصدر اجابنا لنتبي وتقال عن البعثة انه يراي ويأقعلوا  
وجه اخر وهو ان يكون من خير في محل نصب لغنا لمصدر محذوف  
تقديرين وما تقعا وفعلا كما بنا من خير وبعده جزر على جواب الشرط  
وكلا من مجاز في الكلام فاما ان يكون غير بالعلم عن المجازة على فعل  
الخير كانه قيل بجازم واما ان تقدر المجازة بعد العلم اي قبله  
عليه **قوله** من اسم شرط وجزر فان قلت ما محله قلت محله  
رفع بالابتداء وجزر خلاف اللاح ان جملة الشرط وحده لانه اسم تام  
وفعل الشرط مستعمل على ضم ففوك من يقم لو لم يكن فيه معنى  
نحو الشرط بمرة لك كل من الناس يقوم واما توقفت الفائدة على  
الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية **قوله** نحو قوله  
تعالى اي قول الله وجملة تعالى معترضه او حالية معترضة للتقديم

والنهر

والتمييز اي عملا لا يلحق به علوا كبيرا وجازا لا ضار بنا على شرف الكلام  
المحكي فان قيل قد اشترى في جميع الكتب مثل هبط لعنان كفا له  
وقولها الشاعر و الشاعرة وان لم يشتر بل جمل القابل بتعدي  
فالجواب عن هذا الايدى مع جواب الضار تطرا الى شهره القابل كما  
ظنه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح الفتوح والمخاض ان  
القابل تارة يجمل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير الي القابل  
بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهورا بالنسب  
اليه بحيث يبادر لذهن بذكر القول الي معرفته قابله فيجوز الاضا  
ر هنا على هذا وجه شوك نحو هو جزرني لما قبلها يقصد بذكر توضحه  
وهو هنا قوله فلا يصح ان تزايد به حقيقته وهو اللفظ اذ ليست  
من جن ثبات مهما والفعل الجزر وضربها فوجبا حمله على المفعول  
ومها تانتابه الي اخر عطف بيان اي نحو مفعول الذي هو مهما الخ  
قال معناه السيد الجرجاني في بعض حواشيه **قوله** فهما اسم  
شرط وجزر الدليل على انها اسم عود الضمير عليها في نحو مها تانتابه  
الاية والضمير بالاستنقار انما يعود على الاسما قال الزنجشيري عزم  
عاده عليها ضمير به وضميرها محلا على اللفظ وحلا على المعنى انتهى  
وقال في المغني والاول ان يعود ضميرها على الاية انتهى وهل هي  
سبب او مركبة خلاف وانما الشرح ابو جبار ان السبب لانه لو لم  
يقم على التركيب دليل وعليها قبل الفرك لنا نبت والالحاق وعلى نه  
التركيب فقبل مركبة من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدت  
الها من الالف الاول دفعا للتكرار لتقارن المعاني وقيل غير ذلك  
**قوله** في موضع نصب على الجواب من به فان قلت اذا كان الجواب  
والجزر مرطبا منه الضمير في به يكون العامل فيه تاما لان العامل في الحال

هو العامل في صاحبها مع تصحيحهم بان اللغز لا يتبع كلاما ولا خيرا ولا ه  
صفة قلت اطلاق الحال على نفس الحار والحرور مسماحة من قبل  
اطلاق اسم الكل على الجزء او التسم المتعلق على المتعلق لان الحال في الحقيقة  
متعلقة معها او متعلقة فقط **قوله** والفاعل مستتر فيه جواز  
كذا في بعض النسخ والصواب وجوبا كما في بعض النسخ **قوله** ونحن  
اسم ان قدرت حجازية هو الظاهر وفي المعنى قوله لهد في نحو  
وما ربتك بظلام للعينه وما الله بغافل ان المحرور في موضع نصب  
او دفع على الحجازية او التيمية والصواب الاول لان الخبر لم ينجي  
في التثنية محذوف من الباء الا وهو منصوب نحو ما هو امها فهد  
ما هذ البشر **قوله** وهو منبت خبريا ظاهرا ان الباء اصلية  
مع انها زائدة على كلا التقديرين ففي عبارته لسم **قوله** وحمله  
فما نحن ان هو منبت في موضع جزم جواب الشرط ان قلت لم كان  
محل الجملة المقرونة بالخبر وغير المقرونة المصدر في ما  
نحو ان قام زيد قام عمرو محل للفعل الماضي وحده قلت لان  
المقرونة لا تسلط للاداة على الفعل وانما الفاعل في الجملة لربطها  
بالاداة فكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة فالاداة هو  
متوجه من الفعل وهو مطلقا بالذات ومنه فليتامل  
**قوله** وانك اذا ما تات الخ تات واتبان من الاتيان وروي بداه  
تا واتبان بالواحد **قوله** فاذا ما حرف شرط على الاصح وهو مذهب  
سيبويه وصححه ابن مالك وغيره **قوله** واي هو بفتح الهمزة وتثنية  
البا محسب ما يضاف اليه من عاقل وغيره فان اصبحت لمكان  
او زمان فظرف زمان او مكان او لمفعول المصدر فكذا فكيف  
للعوم **قوله** ايما تدعوا اي اي اسم تسمي **قوله** متي هو للتعوم  
في

في الزمان **قوله** متي اصنع العامة تعرفوني بحزبتي لسم  
وثيل صدق انا بن جلا وطلاع الثنايا والثنايا جمع ثنية وهي  
العقبة و فلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي ابر رجل  
بجلا الامور اي كشفها وقيل انا بن رجل جلا اي انكشف امر  
**قوله** ايما تكونوا يدرككم الموت تزي برفع يدركم على حذف  
الفا كما في قوله من نعمل الحسنة الله يشكرها او عباية اسم كلام  
مبتدأ وايما متصل بلا تظلمون **قوله** حيثما تستقيم بقدر  
لك الله بما حالخ النجاح الظفر بالمقصود والغاير بالفتح العهد يطلق  
على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا **قوله**  
وكيفما ذكره من ان كيفما تجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب  
ومذهب ساير البصر بين المجازاة بها معبدا عملا وذلك لما لغتها  
لاذوات المشروط بوجوب موافقة جوابها لشرطها **قوله** واذ اني  
السعر معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك الساج بقوله  
زيادة على ثمانية عشر وخرج بالسعر النثر فلا تجزم فيه لانه  
موضوعه كز من معين واجب الوقوع والشرط مقتضى الجزم  
الا يكون الا فيما احتمل الوقوع وعدمه ومذهب الصيرفي الجواز  
مطلقا اذا كان بما كقولك وكان اذا ما يسأل السيف يضرب  
واجب بان الرواية الصحيحة متي ما وعلى تقدير تسليم ذلك يكون  
موضوعه **قوله** واذا تصبك خصاصة فعمل بحزبتي صدق  
استغن ما اعتان ربك بالفتي ما مصدرية ظرفية والخصاصة  
الفقر والحاجة وتعمل ما بالجم اي اظها الحال بالتحقق او كل  
الجمل اي التسم المذاب وما بالجملة اي تكلفا لمشفة **قوله**  
وهو و فاعله جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط الذي هو

كيف

في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجارم محكوم به لمجموع الفا وما بعد  
وقد صرح به الشارح قبل حيث قال وجملة ما نحن كالمؤمنين في موضع  
بحزم جواب الشرط ويمكن جعل كلامه هنا على ما صرح به فيما سبق هو  
**قوله** فعيل بمعنى فاعل من الاسف وهو شدة الحزن والبكاء المراد  
رفيق العلب و قال بعضهم **الاسف الرحيم باب**  
**مرفوعات الاسماء** المرفوعات سبع مجاميع المرفوعات لان  
موصوفه اللفظ وهو مذكور لا يعقل وجمع هذا اللفظ مطرداه صفة  
المذكر الذي لا يعقل كالصاقيات للذكور من الخيل والابل والحيوانات  
والجبال والواسيات ويجوز ان يكون جمع المرفوعة ولا ينافيه قوله سبعة  
لما تقدم عن النونوي ولا يخفى ان المرفوعات اكثر من سبعة  
اذا بقي منها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولا المشبهات  
بل ليس تخبره النافية للجس فعموم هذا وخصوص الخبر هو قوله  
سبعة لم يقصد به حقيقة المصير بل التسهيل على المتدبر بمنعه  
عن التوجه لغيرها الموضع في المشتقة لنا سبعة عن الاشارة للغير  
بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها فان قلت فالحكمة في اقتضائه  
على ما ذكره قلت لعل ذلك لشهرتها وكثرة هذا ولتقابل ان يقول  
لا نسلم ان هذا المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد  
باخوات كانه الكلمات التي ترفع المسند او تنصب الخبر فدخل في اسم  
كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولا المشبهات  
المشبهات بليين ولا ينافي ذلك ما يأتي من قوله وهي كان وامسى  
لانه اقتضاه على السرور والمراد باخوات الكلمات التي تنصب  
المسند او ترفع الخبر فدخل في خبره واخواتها خبر النافية للجس  
مع ان المصنف ذكر في المنصوبات كاسمياتي وبد المصنف بالمراد  
لان العدة ثم نفي بالمنصوبات لانها فضله غالباً ثم نكث بالمجردات لانها

لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظاً **قوله** الفاعل  
انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور **قوله**  
الذي لم يسم فاعله اي الذي لم يذكر فاعله الا صطلاحاً بان ترك ولو هو  
يقصد وانما صنف الفاعل الى المفعول لانه كونه فاعلاً  
لنعمل متعلق به ويحتمل انه على حذف مضاف اي فاعل فعله  
**قوله** واخواتها اي واخواتها اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع  
**قوله** وهي اربعة اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع  
**باب** **اسماء افعال** **قوله** ورسمه ببعض خواصه انما كان ما ذكره  
المصنف رسالاً لان الرفع وكونه مذكوراً قبله فعله خارجاً عن  
حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظر فان الرفع وكونه  
مذكوراً قبله فعله غير داخلين في حقيقة الرفع بل الرفع حاكم من  
احكامه استنفيد من دليل خارج عنه قلت لا يخفى على عاقل  
فضلاً عن فاضل ان كون ما ذكره خارجاً عن حقيقة الفاعل لانه في  
وقوعه في رسمه بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف بلا مراد خارج  
فلا يصح توجيهه التظن بخروجه عن حقيقة بل الوجه في الاعتراض  
على هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم بوجوب الرفع لان تصور الحكم  
متأخر عن تصور المحكوم عليه فتوقف تصور كل منهما على تصور  
الآخر وذلك دور ويجاب بان المتأخر تصور عن تصور الفاعل  
هو رفع الفاعل وهذا ليس ما هو ذات التعريف لان الرفع مطلقاً  
او الرفع بالفعل او شبهه لانه لا يختص في الفاعل لتحقيقه في  
غيره كباقي الفاعل واسم كان فان قلت لشكل تغييره بالخاصة  
لانها توجد في غير كاسم كان واخواتها قلت لا اشكال مع  
ملاحظة ما قرره من انقسام الخاصة الى مطلقة وما يختص بالشيء

بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان واليا صافته و هي ما  
 تختص بالشيء بالقياس الي بعض اغيار كالماسي للانسان فان قلت  
 فاذا كانت الخاصة هنا صافية لانها تخص الفاعل بالنسبة الي بعض  
 اغيار كالمسند ادون بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها قلت نعم  
 ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعبر في معرفة كونه موصولا الي  
 الشيء اما بالكنه او بوجه ما سوا كان مع التصور بالوجه مما يترتب  
 عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى **قوله** الفاعل هو  
 الاسم الخ والمواد هو هنا الاسم حقيقة او حكما ليشمل انا ترلنا من  
 قوله تعالى او لم يكفرم انا ترلنا فان قلت فيلزم ان يكون الاسم  
 اما مستحلا اما في حقيقة ويجازه انا استعمل فيها جميعا او في كل  
 ان استعمل في معني شامل لها بعوم الجاز وعلي لتقتد بزمن يلزم الجاز  
 في التعريف قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه  
 يكن ان يدعي انا اطلاق الاسم على الحكم حقيقة لا مجاز وهو المصنف  
 رافع الفاعل ليكون كلامه جازيا على القولين في رافعه والصحيح  
 ان رافعه ما اسند اليه الفعل من فعل وتبنيه خلافا لمخلف فانه  
 قال هو الاسناد والمراد بتبنيه ما يستشهد في العمل والدلالة  
 على المعنى وهو اسم الفاعل نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة  
 نحو ضرب او مضروب او مضرب او ضرب زيد والصفة هـ  
 المشبهة نحو حسن وجهه واسم القليل نحو ما ريت وطلا احسن  
 في عينه الكل منه في عين زيد والمصدر نحو قولك الا ان ظلم نفسه  
 المرثين واسم المصدر نحو عجت من عطا الدنايد زيد واسم  
 الفعل نحو هيات العقيق والطرف وعادله المصنفين عند جماعة  
 كثيرين نحو ومن عند علم الكتاب وفي الله شك قال ابو حيان واسم  
 موضع

موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيد ان تخرجوا فحقايل ضير مستتر رفوع  
 على الفاعلية وكذلك أكد بالمفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع  
 احذر وما مجري مجري اسم الفاعل كالصفات والخواص الملاحظة في معنى  
 الاشتقاق وقد سمع في اعرابي الفاعل والمفعول اربعة اوجه رفعها ونصبها  
 ونصب الفاعل ورسم المفعول وعكسه وهو الوجه وما عداه يقع الا في الشعر  
 او في شاذ من الكلام بشرط ان لا لباس وكل ذلك مما لا يعتد به تقضالا انه  
 من السواد ولا يجب ان يدخل في الحد السواد وقول السارح بفعله دعاه هـ  
 اليه محساة الممتن ولا فقد علمت ان الرفع له لا ينحصر في الفعل ولعل هـ  
 اقتصار المصنف على الفعل لانه الاصل والمحمول تقيد بمرضاة اي المذكور  
 قبله مقيد فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحديث وقول  
 المصنف انه كور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد او حكما في الفاعل  
 المستتر فان القبيلة فيه حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لما منع الاستسار  
**قوله** الصادر منه لم يقصد به بيان الفعل الرفع بل بيان مدلوله الذي  
 بسببه رفع الفاعل **قوله** فعلم منه اي من تعريف الفاعل فان  
 قيل لا فائدة في قوله فقد علم الخ لان الاخبار بالامر المعلوم لا فائدة فيه  
 قلت فائدة ذكره دفع التوهيم والغفلة وايضا جميع الالهام لا تمتد  
 الي علم ذلك ما سبق فبنيه السارح على ذلك شفقة على المتعلمين حيث لم  
 ينهل في الغلبي جانب الذكي ولا الغني وانما اختار علم دون حرق لان المعرفة  
 كما تقدم ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل وهذا يقال عرفته الله دون  
 علمه وهما ادراك الكل لان الحد كلي **قوله** لا يكون الا اسما وذلك لان  
 الفاعل مسند اليه فلا بد من ان يكون اسما او ما في تاويل الاسم **قوله**  
 ولا يكون مع الفعل الاسرفوعا وذلك لان الرفع علامة الفاعلية وغير  
 الفعل كالفعل ويجوز ان في الكلام مصنا فامخذ وفا اي مع معيد الفعل

وقد مر في الكلام  
 في وقوع الجاز في  
 او ما عداه فلا تغف

**قول** وهو ما كني به عن الظاهر اختصاصا اسما الى تعريف  
 مطلق المصغر لانه لما ذكر الفاعل المصغر فقد ذكر امران احدهما المصغر  
 المطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة  
 وتبينهما المصغر لفاعل قد كني الضمير اما ان يعود الى مطلق المصغر او الى  
 الفاعل المصغر لا جائز ان يعود الى الفاعل المصغر لصدق ما كني به عن  
 الظاهر اختصاصا لان المصغر الذي ليس بفاعل فلو كان تعريفا للفاعل  
 المصغر لم يكن ما يعا من دخول غيره فيه فتعين ان يكون الضمير المطلق  
 المصغر فيكون ما كني به عن الظاهر اختصاصا تعريفيا له **قوله**  
 متصل ومتصل اي متصل بعامله ومتصل عن عامله وبداء  
 بالمتصل لانه اخصر من المتصل قال المرصفي ان اصل الضمير المتصل  
 المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاسم المستتر لكونه  
 اخصر من المتصل ثم المتصل عند تعذر الاتصال انتهى **قوله**  
 او ومع غيره فيه انه صادق بكونه موضوع له المتكلم وحق لكن  
 مشروطا بمصاحبة غيره فالكون معه غير شرط للموضوع له خارج  
 وكذا المصاحب خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له بجوع التكلم  
 وغيره فليتا مل والمراد بالغير مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل  
 او من قدرانه مشارك له في التكلم كاقبل واهنا وفيما يأتي لمنع الخلق  
 فلا يخرج ما وضع لكل من المتكلم والمخاطب والغائب **قوله** ومخبرها  
 اربعة وعشرون اي مجموع انواعها اربعة وعشرون **قوله**  
 حاصله من ضرب اثنين في اثني عشر لانه المتصل والمتصل  
 والاثني عشر المتكلم وحق الخ **قوله** فالمتصل هو الذي لا يبداه  
 ولا يلي الا في الاختيار الذي لا يصح النفي التلغظ به غير متصل بكلمة  
 اخرى ولا يقع بعد الا في الاختيار فان قيل لا يقع في الجمع بين لا يبداه

اللغوي **قوله** ولا يكون مخرجا عن الفعل اي يكون بعد حقيقته  
 او كما كني الفاعل المستتر فان البعدية فيه حكمة كوجوده او هو على  
 خلاف الاصل لما عارض الاستتار وذلك لان الفاعل معمول للفعل وليس  
 علا عاملا فيه ولم يعنى بحال الفاعل فلم يلزموها وضعها الطبيعي  
 اعني ما بعد العامل لكونها فضلات وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل  
 عن الفعل هو ما ذهب اليه البصري وعند الكوفي يجوز تقديم الفاعل فان  
 قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلد قلت فائدة تظهر في المنية  
 والجمع فتقول على رأي الكوفيين ان قاموا والزبدون قاموا  
 فبالا فراد فيها ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير  
 المطابق في قام وهو على قسمين ظاهر ومضمري صادقا عليهما  
 ويحتمل لفظي ظاهر ومضمري من القسمين او يبان فيهما اجري الاعراب  
 على كل منها لتعد ومتبوعا معني ويجوز رفعها مبتدأ محذوف  
 ونصها بفعل محذوف تقديره اعني **قوله** يرفع الماضي يسني  
 منه افعال في التعجب كما في حسن الزيد بين افعال الاستتار فقام  
 القوم باطلا زيدا او ما عدا عمر وليس بكرا ولا يكون بكرا فانها لا ترفع  
 الا ميمها مستترا ويجوز السارح في قوله يرفع الماضي الى اخره  
 اي يرفع الفاعل لظاهر ومراده يرفع الاسم الظاهر الذي بعده  
 على انه فاعل **قوله** اذا اسند الي غائب في شخص غائب مذكرا كان  
 او مؤنثا مفردا او مثنى او جمعا واختاره عما اذا اسند الى  
 متكلم او مخاطب فانه لا يرفع الا ضميرا **قوله** والتاسع الخ لا يقال  
 التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكور والمفرد المؤنث فتكون  
 الاقسام ستة اخله لانا نقول ان تدخل الاقسام لا تضر في التقسيم  
 الاعتباري ولا يعجز في صحته لتباينها بالاعتبار وهو كاف في صحته كما  
 هو



ولا يلي الا في الاختيار الا زيادة الابطاح لانه يلزم من احدهما الآخر  
قلت بل له فائدة هي بيان حكم المتصل اذ لو اقتصر على احد هاتين  
يعلم منه الاخر فتأمل **قوله** ويرفعه الماضي والمضارع والامر  
لا ينفى انه يرفعها ايضا غير ذلك مما تقدم **قوله** فالتا المضمومة  
ضمير المتكلم وحده واعلم ان الطاء والذال تبدلان ابدا لاشد وذا من تا  
الفاعل في نحو حصط وقرء واصل حصط حصت من نحو هب  
وهي الخياطة شبهوا تا الفاعل بتا الفعل فابدا لوطا ووجه ه  
شد وده ان تا الضمير كلة لتغييرها يوشب اهداها بالكلية  
واصل قرء قرمت من العوز فعمل به مثل ما مر في حصيط الظاهر  
ان كلا من الطاء والذال فاعل وانه ضمير رفع في محل رفع **قوله**  
مكمله رفع على الغاعلية فان قلت كيف ساء الاخبار بقوله رفع قلت لانه  
على حذف مصافى اما من المبتدأ اي اعراب محله رفع واما من الخبر  
اي محله محل رفع او ذور رفع ويمكن ان يحمل الكلام على المبالغة  
وتتبدل الاعراب للزومه للمحل من لجة المحل وهذا امر سهل  
وان اسعده بعضهم يدعي الفضل من صفة الطلبة **قوله**  
وان اتفتح ما قبلها في معقولة وكذا ان سكن ما قبلها اي من آخر الفعل  
وكان الفاعل عانا وريانا وغرابا وقد يقال ان كلام الساجد سائل لذلك  
بان يراد بقوله وانا اتفتح ما قبلها ما يسئل التقدير وهذا كله مع الماضي انما مع  
المضارع والامر فهو مفعوله مطلقا في موضع رفع على الغاعلية اي في موضع  
اسم لو كان معربا كان مرفوعا **قوله** والياء والالف حرفان اذا لان على  
التثنية قال الرضي شكوا في التكلم بين المذكر والمؤنث ويزاد الياء قبل الف  
المثنى في تا وقل والجمع في هو البلا ليس بالخطاب والتكلم اذا اشبهت  
حركة التا وحذفت والجمع مع اسكان الياء ان لم يلبس ضمير اشهر من اثبات

قوله

المراد

الواو مضموم ما ما قبلها ويزيدت للمؤنث فبوزن مستدرة ليكون باز الياء والواو في الذكر  
التي باختصار الفاظ قال انفتحا زاي وسند دو السند لا يفتح قالوا اصله  
نصرته فادعت الياء في المؤنث ادعانا واجبا انتهى واذ اجتمع مخاطبة غائب  
فالقياس تقليد المخاطب نحو ضربت ابيات وزيك وضمه بسم ابيات وزيك  
وعمر و او انما وزيك قال ابو علي وقد تلحق ليا تا المؤنث مع الياء نحو كرمته  
**قوله** وما ذكرناه من ان التا في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف الخ  
لم افق الى الان على خلاف في ذلك لانه لا ياتي في المعاني والحركة اي التا المحركة  
في واخر لا فاعل ضمير نحو فت وقتا وقتا وهم بن حروف فقال في  
تقولهم في النسب كنتي اذ التا هنا علامة ثم رابت الجلال السعوطي قال في  
المع ان الجمع على كونه ضمير ممتدة الفاظ التا والكا فوالها وبها المتكلم  
وان وخت **قوله** ولا تقع هذا لتا الافاعلة اي لا مفعوله فالحصر اضافي  
ولا يردانها وقد تقع نايبة عن الفاعل كما ياتي **قوله** جوار امصدر محذوف  
اي استتارا جازي اي جوار في الجواران يكون تمييزا والكا محولا  
عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار الجوار وهو فاسد تماما  
**قوله** تقدير هو لم يزيد وابنه ان المستتر لفظ هو بل المراد انه اذا  
اريد تفسيره معناه فسره هو فان المستتر صورة في العقل لا في اللفظ  
**قوله** ففي ضربت مستتر جوار ان تقديره هي قال الرضي ويجب ان يكون  
المقدر في ضربت وضربت متغايرين كما في الباء نحو هو وهي وقال ايضا استتر  
مفسر بتقدم لفظ في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطبة فكانا حصى  
**قوله** والتا الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على  
بما نبت الفاعل وما ذكره من ان التا وحرفا وضع لعلامة التانيث هـ  
المشهور وقول الجمهور قال في المعاني وزعم الجوزي انها اسم وهو حرف لا يجمعهم  
وعليه فيما في الظاهر بعد ها ان يكون ليدا او مبتدأ والجملة قبله خبر  
المؤنث لتمامه في قول الجمهور  
ان التا في قوله

كالواو في الكون  
البر اعني  
ولم يثبت في الكلام  
ان هذه التا  
علامة في  
نصف

واستتر ضمير المتكلم  
والناسد لا يفتح  
كان مفعولا  
لفظا مستقرا  
في الالف  
المشاكل واعي  
ارادوا ان يكون  
في ضميرها فاقبله  
المؤنث لتمامه في قول الجمهور  
ان التا في قوله

ويرده ان البدل صالح للاستغناء عن البدل منه وان عود الضرع على ما هو بدل  
منه نحو لكم صل عليه الروف الرحيم قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة  
قليل ايضا **قوله** صرنا فان قيل ما ذكره من ان نحو الي اربع متحركا  
لم يوحى فيها هو كالكلمة الواحدة منقوصة بضربا قلت اجيب عنده انما لا نسلم  
ان نحو الي اربع حركات وجد في ضربتا لان التاني ضربتا وان كان متحركا  
لفظا الا انه في حكم الساكن فلم يوجد فيه نحو الي اربع حركات ومن اجل التنا  
في ضربتا في حكم الساكن سقط الاتعا في رمتا لاتعا الساكنين حكما لان حركته  
عارضة والعارض كالعهد لا اعتد به الا في لغة رديه فانه يقول  
اهل تلك اللغة الرديه رمانان بالابتات الات **قوله** والالف اذ  
اي في الخط قال الجار ردي وما الى زيادة فافهم زاد وابعده واولج المتظرفة  
في الفعل الفاعل كواو شربوا فراقا بينها وبين واو العطف فانه وان لم  
يحصل الالتباس في نحو كواو شربوا لان واو تكتب متملة وواو العطف  
لا تكتب متملة لكن قد يحى من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا  
وسادوا ويحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا وهذا اغلا  
نحو يدعو ويفزو فانه لا يلتبس وان قدرا لاتصال لان المفرد ليس يدع  
ويغزو ودون واو الجماعة غير المتظرفة كضربوك وضربوهم فانه لا يلتبس  
بواو العطف الذي يحى بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيد الواو ليجزوت  
الغا لان الواو حينئذ متظرفة لان الموكه ليس كالجزء مما قبله مع انه  
ضمير متصل واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فانه من يكتب بعدها  
الفا كما في الفعل والاكثر يحذف فاقلة اتصال الواو والجمع بالاسم فلم ينال  
فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الواو في الفعل والاسم وان لم  
الالتباس لتدوره وزواله بالقرابين **قوله** حينئذ قال الرضى واقتضوا  
على فن واحدة في مقابلة العا واذا كانت واحدة **قوله** هو ما يقع

بعد

بعد الا او في ما هو في معناها اي هو الذي يصح عند الفصح ان يقع بعدها  
او ما هو في معناها في الاختيار اي كان الفاعل المضمر بعد ملاحظة معاني الا  
وامارة دخوله عليه بمعنى انه اذا ارد به التعمير من المراد يكون الفاعل  
بعد الا لان انما بمعنى ما والا **قوله** الخ اي واقعه الخ او قوله  
منتها الى اخوه **باب** المفعول الذي لم يسم فاعله  
**قوله** الذي لم يسم فاعله المراد فاعل فعله واصنافه الفاعل الى المفعول  
للاسته كونه فاعلا لفعل متعلقه **قوله** اي لم يذكر مفعله فاعله  
اي ترك ولم يقصد فلم يتجس الى ذكر فاعله لفظا ولا تقديرا **قوله**  
الذي صد ومنه الفعل حل للفاعل على الحقيقي ويجوز حمله على الاصطلاح  
وهو الاولي ويكون قوله الذي صد ومنه الفعل بيان لدلوله **قوله**  
ورسمه يقصن خواصه بحري فيه نظير ما تقدم في باب الفاعل فله  
تفضل **قوله** وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد عليه  
الجار والمجرور اللهم الا ان يقال انه في حكم الاسم فان قيل هذا التعريف قد  
صادق على الربيع في قوله انت الربيع النعل فانه اسم حذف فاعله  
اي انت الله النعل في وقت الربيع قلت المراد بفاعله فاعله المصطلح  
فلا يرد نحو انت الربيع النعل **قوله** لقيامه مقامه من رفعه الخ لفظ  
قال لقيامه مقامه في جميع احكامه لكان اخصر واشمل وبما قوله لو  
قال في وجوب الرفع والعديه لا في رفع الفاعل وعصده لكان اولي  
**قوله** وتايت الفاعل لتايتته لم يستثنى المجرور نحو من عند لان القيام  
مقام الفاعل اعني الجار والمجرور ومن حيث هو ليس بموتش فلا وجه  
لتايت الفاعل **قوله** والاصل ضرب عمر وزيد اعماني ان الاولي هو  
والا ليق اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكره من ان الميبي للفاعل اصل  
الميبي للمفعول هو الاصح وذهب قوم الى انه اصل براسه ونسب اليه

يه

ايضا **قوله** لغرض من الاعراض اعلم ان الاعراض التي تجزى اجزائها الفاعل منها  
لغظيمة وتحقيق وقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان والاحراز  
والاجزاء لغرض واستقامة الوزن وغير ذلك مما تقدم في علم المعاني  
**قوله** في الاسناد اليه تفاوت الاسناد اليه ايضا **قوله** فان كان الفعل  
ما ضم اوله وكسر ما قبله اي ان لم يكن مكسورا اي يجب ان يكون اوله  
مضموما وما قبله الاخر مكسورا قال المولي سعد الدين والسرفسي ضم  
الاول وكسر ما قبله الاخر نه لا بد من تغيير ليفصل بين المبني للفاعل  
والاصل فعل تغيير فعل يضم الاول وكسر الثاني دون سائر الاوثران  
ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضمه الثاني لمحصل هذا الغرض  
لكن الخروج من الضمة الى الكسرة او الي من العكس لانه طلب حقه  
بعد تقديم جملته الى المجرى عليه في ضم الاول وكسر ما قبله الاخر  
وما يقال ان ضم الاول عوض عن المجرى والمرفوع فليس بشي لان المرفوع  
المفعول عوض عنه وهو كاف وجاز قد يسكون الزاي والاصل فصل  
اسكن الصاد وابدل زايها وحكي قطرب ضرب ينقل حركة الزاي الى الصاد  
وجاء عصر بسكون ما قبله الاخر ورجي قوله تعالى ردت اليها كسر الزاء  
وكل ذلك مما لا يعتد به لقضا انتهى وما ذكره تصريف هو المشهور  
ولغة الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل الاخر لماضي لقوله ه  
لو عصر بها البان والمسك العصر واختار قطرب قال الحفروني وهي  
لغة بكرها وايد وكثير من بني تميم ومن العرب من يقرب الكسرة فتح  
في المعتل اللام فتقول في رعي ورمي مبنيين للمفعول رعي ورمي  
بفتح اليم والعين وهي لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بغي والاصل  
كسر العين فقلبو الكسرة فتحته واللام الفا تخفيفا فتحصل في معتل اللام  
ثلاث لغات كسر ما قبله اخره وتسكينه وفتح **قوله** كقتيل ويبيع الاصل  
قول

قول ويبيع نقلت حركة العين للثقل الي ما قبله بعد سلب حركته فان كان  
العين واوا قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فتقول قيل في قول ويبيع  
في بيع **قوله** شد ويحصل في قيام المضاعف ما في المعتل من ه  
الكسر الحاضر والاشارة في ضم الحاضر **قوله** ضم اوله وفتح ما قبله اخو  
اي ان لم يكونا كذلك يعني انه يجب ان يكون حرف المضارعة مضموما ما قبل  
الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل الاخر ليعقد الضم بالفتح في المضارع ه  
الذي هو اثقل من الماضي **قوله** نحو يقال ويبيع الاصل يقول ويبيع  
نقلت حركة كل من الواو والياء الي ما قبلها وقلبتا الفالتحريك في الاصل  
و افتتاح ما قبلها الا ان وكذلك الحال في يتفاد ويختار والاصل تحير  
ويتفود قلبت الواو والياء الفالتحريك ما و افتتاح ما قبلها **قوله**  
وليس الاصل يشدد اسكن حرف الادب و ادغم في الثاني وجوبا لاجتماع  
المثلين مع عدم المنافع من الادغام **قوله** وسكت عن فعل الامر  
لانه لا يبني للمفعول قال بعضهم لفساد لصيقه وهو بيان لسبب  
سكوت المصنف عن فعل الامر **قوله** علي قسرين اي صادق عليهما  
**قوله** فعل ما من مبني لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد للمفعول له  
يسم فاعله والمراد فاعل فعله واذ اقلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما ه  
الموصولة عبارة عن المفعول واذ اقلت مفعول ما لم يسم فاعله وكلمة ما  
الموصولة عبارة عن الفاعل اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذ اقلت ما لم  
يسم فاعله فكلمة الموصولة تحتمل هذين المعنيين **قوله** ويسمي ايضا  
نايب الفاعل قال ابن هشام في شرح السندور ان عبارة النايب عن الفاعل  
اولي من قوله مفعول ما لم يسم فاعله لوجوب احد هاتين الكلمتين  
المفعول به الثاني انه صادق على المفعول الثاني من ياي اعطي زيد وهما  
لانه مفعول ما لم يسم فاعله وقال في عبارة المعني ان عبارة النايب عن الفاعل

المفعول به الثاني من ياي اعطي زيد وهما

اولي لجهتين احدهما انه اخص وتابها انه اوضح في المراد والمعرّب ينبغي  
 ان يختار الاوضح والاحض **قوله** او للمجهول أي للمجهول فاعله  
 وفيه انه قد لا يكون فاعله مجرّولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم  
 الا ان يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من افراد  
 الفعل المذكور من حيث انه نبي للمفعول يمكن ان يحمل فاعله **قوله**  
 او من يدا علم ان الزيادة جاءت متعدية وغيرها يقال زاد السبي وزاد  
 غير وما وقع في الاصطلاح غير متعدية لهم يقولون للحرف الزايد دون  
 المزيد فالزيد عند هم ان كان مع في فهو اسم مفعول ولا فيحتمل ان  
 يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أي المزيد فيجد ويجتمل  
 ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة كنه اقاله المولى سعد به  
 الدين و ظاهر عبارته ان تعديده الى واحد فقط واطلاق المعبر  
 على ان ايماناً في زاد يعمد ايماناً مفعولاً بحال **قوله** على ورا ان  
 ما مر اي يحاين على موازنته و مشا كلته ما مر او موازنته ما مر اياه  
 اضافة للمصدر أي فاعله او مفعوله فيجري هنا نظير ما قيل هناك  
**قوله** وناسبه كل بما احتسب به نطلب من المطولات وقد ذكرناها  
 في الاصل فليرجع اليه من احب الوقوف عليه **قوله** نزل يد مشتق  
 من زاد اللازم كما تقدم **قوله** الخ اي وانتد في ذكر ما بقي من الامثلة  
 الي اخرها او قولاً مستهياً الى اخرها **باب**  
 المستد والخبر جمعها في باب واحد اتلازهما غالباً والتسمية بالمبتدأ  
 والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه  
 والمنطقيون يقولون الموضوع والمجرول **قوله** وهو الثالث والرابع  
 اي ما ذكر من المبتدأ والخبر **قوله** هو الاسم الصريح او المولد الاخص  
 لا يخفى عليك ان المراد من الاسم الصريح ههنا اسم ظاهراً لا يحتاج في  
 كونه

كونه اسماً الى تاويل وتامل كما ان المراد من المولود ههنا خلافه لا يرد  
 الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكتابة لا المولود كما ان مقابل المولود  
 هو الظاهر لا الصريح ذهاباً الى اصطلاح مصطلح اهل الاصول  
 وقول المتأخر الصريح والمولود بين به ان الاسم في كلام المصنف ه  
 شامل لهما فانه قلت فيلزم ان يكون الاسم متعللاً اما في حقيقة بيان  
 ان استعمل فيهما او في مجاز فخط ان استعمل في معنى شامل لهما ه  
 بعموم المجاز وعلي التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز  
 مشهور ومثله يجوز في التعريف علي انه يمكن ان يدعي ان اطلاق  
 الاسم على المولود حقيقة لا مجاز **قوله** العادي عن العامل  
 اللفظية اي من حيث رفعه بان لا يسند رفعه الى عامل لفظي  
 وان لم يتحدثن العوامل من جهة اخرى **قوله** غير الزايدة وما  
 اشبهها قيد لا دخال المجرول بحرف زايد او ما يشبهه من المجرول  
 بحرف زايد حسك من قولك بحسك زيد فان حسك مبتدأ والبا فيه  
 زايدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسك في هذا المثال  
 ونحو خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالاصاقه وانما يكون مبتدأ  
 اذا كان بعده نكتة نحو بحسك درهم ابريه وقد بسطنا الكلام على  
 ذلك في الاصل ومن المجرول بما يشبه الرايد في العوار من قولك لي القابل  
 لعل ابي للفوار منك قريباً و منه ايضا الضمير الواقع بعد لولا ه  
 قال في المغني في ابنا مثا لولا وان اولي لولا مضمرة فحقه ان يكون ضمير  
 رفع نحو لولا انتم لكننا مومنين ه ومع قليلا لولا اي ولولا ك ولولا ه  
 نظراً للبردم قال سيبويه والمجرول هو جان للضمير المختصة به  
 كما انقصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعال لولا بشي وموضع المجرول  
 يرفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش من الضمير مبتدأ ولولا

٧٥

ل

غير طاقون لكنهم انابوا الصبر المنفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ه  
وقالت كذا وقد ذكرنا ان النياحة انما وقعت في الضمير المتصلة لسببها  
بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك زيد  
نغني دفعة كما نغني لا تخفض الظاهر **قوله** العارضي عن العوامل  
اي المجرى عن العوامل اللفظية فان قيل المجرى عن العوامل اللفظية قد  
يقضي سبب وجودها كما ان قوله زيد مجر عن ثيابه لقتضي تسبق  
وجود الثياب ولهم يوجد في المبتدأ عامل قولا قيل سلمنا لكن قد يتدل  
الا مكان مترلة الوجود كما في قوله للمفاز صديق فمركبة اي البير  
ووسع اسفلا وتوكل سبحانه من صغر جسم العوضنة وكبر جسم  
العنبل وليس ثم نقل من صديق الى سعة وكما من سعة الى صديق وكما  
من كبر الى صغر وكما من صغر الى كبر وانما اردت الا نشأ على تلك الصفة  
والسبب في صحته ان الصغر والكبر جازان على المصوغ الواحد من غير  
ترجح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختلف الصانع احد الجانبين  
وهو ممكن منها على السواء فقد صرف المصنوع عن الجانب الاخر فجعل طرفه  
عنه كتحمله منه وكما في قوله تعالى امتنا اثنتان واجبتنا اثنتين  
بتسمية العدم الاصل اياه وما هنا من هذا القبيل **قوله**  
فخرج بالاسم الفعل والحرف فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم  
لسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت الحق انه موصول بالمصدر اي سماعك  
فان قلت فما بالهم اطلقوا على التاويل مع صدور من يوثق به قلت  
قال استنادنا لثبوتنا للعلم اليقيني بان المعنى الفعل غير مراد اي  
الحديث المسند بالاستناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ  
في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدأ في نحو من عن حرف فان الحكم على الفعل  
والحرف لا على الاسم والا لكدنا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت  
المشهور

المشهور عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اعلم مبنيا ان اريد بها الافعال  
والحروف المستعملة في معناها وفيما مر انما اسند اليه الاسم والتصنيف  
حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم لفظ  
زيد والقائم حقيقة مدلوله **قوله** وبالرفوع المنصوب والمجرو  
الخ يخرج به ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفاعل على القول بان اسم  
الفاعل لا يحمل له من الاعراب **قوله** وبالعارضي عن العوامل اللفظية  
الخ ان قلت بقي عليه فايك لفاعل ونحو ان واخواتها قلت يمكن ان يجاب  
بان ذلك يجب في بيان الاخراج بالقبول والتصحيح على كل ما خرج بدل  
يكفي التثنية على ذلك بالتصحيح على البعض وليس في كلامه ما يقتضي  
التخصيص بالذكور **قوله** والابتداء اي لفظه لفظه لفظه لفظه لفظه  
مصدر رعي كعصر اي تليق بما يدل بمعنى اسم المفعول اي معربه  
وهذا التعريف لا يتناول الا ابتداء في نحو اقام زيدان فالاوليان  
يقال على عبارة عن كون الاسم مجرودا عن العوامل اللفظية للاستناد  
اي اسناد غير اليه واسناده اليه غير وقد يقال اراد بقوله خبرا عن  
الاول ما يشتمل للخبر حكما ولا شك ان المرفوع في نحو اقام زيدان في حكم  
الخبر من جهة ان الفاعلة تمت به بتوهم يقال سلمنا ما ذكر لكنه لا يتناول  
الابتداء في نحو اقل رجل يقول ذلك فان اول مبتدأ خبر له لانه معني  
الفعل في قولهم قل رجل يقول ذلك اي ويقول ذلك صفة لرجل ليس  
بخبر بدليل خبره على رجل في تثنيته وجمعه فالمبتدأ فيه خبر له اصلا  
لا حقيقة لاحكاما لكن صرح في التمهيد بان صفة النكرة بعده  
مغنية على خبره وانما لقول اخر انما جعل خبرا فقال فضل قد يقوم  
مقام ما يفعل احد قل ملازما للابتداء والاصنافه اليك موصوفة له  
بصفة مغنية عنها الخبر لانه كونه فعلا او ظرفا وقد جعل خبرا فلا بد  
من مطابقه فاعلم ان النكرة المضاف اليها ومن الاسم الاعلام المنقولة كشمس

قاييد في يد قامو عبد الله قاييد ومنه لا حول ولا قوة الا بالله اكثر من كونه  
 الجنة وكالاته كالاته الشهادة و زعموا طية الكذب **قوله** الاصل جواب  
 عما يقال تعريفه للجزء لا يتنا ولا للجزء اذا كان جملة او جارا او مجرولا لانه  
 ليس باسم وانما كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لان تركيب المبتدأ هو  
 والخبر يتضمن نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما لمنسوبة  
 اليه واللا لكانتا هذان نسبتان او اكثر فيكون جارا او اكثر لا جارا واحدا  
 فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام صار **قوله**  
 وقاييد جين قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظرا لانه نحو قائم  
 لم يسند الي المبتدأ ابل اسند الي ضمير مستتر فيه وهو ضمير مستتر  
 الي زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فقولهم انه مسند الي المبتدأ لان  
 هذه الالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الالة اللغوية **قوله**  
 الذي يوح قيامه بحوزة ايضا الذي يوح قايون او قايمة على التاويل جماعة قال الله  
 تعالى واذا البرسل اقلت قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج  
 مطهرة فان قلت فهلاجات الصفة مجموعها كما لوصوف قلت هما لغتان  
 فصيحيتان يقال النساء فعلمن وهن فاعلات ونواعل والنساء فعلمت هي  
 فاعلة ومنه بيت الحاسية **قوله**  
 واذا العذارى باليدان تقنعت **قوله** واستعملت نصبا لقد ورفلت  
 والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى **قوله** المبتدأ قايما بحوزة قايمة  
 كما علم ما تقدم **قوله** من حيث هو اعلم ان قولنا من حيث كذا قد يراد  
 به بيا كالاته وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو  
 انسان جسم والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في  
 قولك الانسان من حيث انه يصح ونزول عن الصحة موضوع الطلب وقد  
 يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة لتسخن وقد تقدم  
 فنزل

فنزل السابع من حيث هو من قبيل الاول وهو سارة اللغويين مجاه  
 يقال هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم المبتدأ الى الظاهر والمضمر  
 ثم ما صدقته تقسيم الشيء الى نفسه والي غيره لان مورد التقسيم المبتدأ  
 وكل مبتدأ اما ظاهر واما مضمر فمورد التقسيم ايضا احدهما واما ما  
 كان يكون تقسيمه الى الظاهر والمضمر تقسيما للشيء الى نفسه والي  
 غيره وحاصل الجواب ان المبتدأ الذي هو مورد التقسيم اعم من الظاهر  
 والمضمر فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا  
 او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات والتحقيق ذلك بان مورد التقسيم  
 مفهوم المبتدأ والمحاكوم عليه في قولنا كل مبتدأ اما ظاهر واما مضمر  
 ما صدق عليه مفهوم المبتدأ لان نفس مفهومه فلا تفرق النتيجة لعدم  
 اتحاد الاوسط **قوله** مقصلا قيد بذلك لانه المتصل لا يقع مبتدأ  
 وقد تقدم الكلام في الضمير لواقع بقوله **قوله** انا قاله الرضي  
 المتكلم المذكر والوثق وقد تبدل حرفها نحو هنا وقد تمد ههنا  
 نحو انا فعلت وقد تسكن ثوبه في الوصل وهو عند البصر بين ههنا  
 وثوبه من مفتوحة والفاء يوتي بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح  
 لانه لولا الالف سقطت الفتحة للوقف وكان تلبس بان الحرف قد يسكن  
 النون فانما تكسب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء او قوله  
 بوقف على نونها ساكنة وقد يثبتين فتحها ووقفا بها السكت قال  
 حاتم هذه افرديته وبنوا تحميم يثبتون الالف بعد في الوصل ايضا في  
 السعة وغيرهم لا يثبتون الف في الوصل الاضرب وقد ذهب الكوفيون  
 ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقطه في الوصل في اغلب مع  
 فتح النون وسكنه ومعاقبة الساكنة له وقفا دلالات على ما ياتي  
 وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ما لكما ان هبت اليه كقولهم

اريد

من ان الضمير بجمع الاحرف الثلاثة **قوله** و نحن لالح قال الرضي ونحن للمتكلم  
مع غير مشتق نافي الرفع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجوع وتحريره  
للساكنين و جهاما لكونه ضميرا مرفوعا و اما دلالة على الجموع الذي حقه  
الواو وانتهى و عباة غير و انضلف في بنيه على الضم فقال ألفا و نعل لما ه  
بضم معني التثنية و لحن قوي باقوي الحركات و قال الرجاء نحن لجماعة  
و من علامته لجماعة الواو و الضمة من جلس الواو و قال الاخفش ه  
الضمير نحن للرفع فحرك بالنسبة للرفع و قال المبرد تشبيها بقبل  
و بعدك لها متعلقة بشي و هو الاخير عن اثنين فاكثر و قال هشام  
الاصل نحن بضم الحاء و سكنوا النون فقلبت حركة الحاء على النون  
و اسكتت الحاء و نغم بعضهم ان نحن اذا كان المعظم نفسه ضمير عنه فغير  
وفيه نظرا لانهما يحفظ مثل نحن فايهم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا  
لنحن بخيي و تمت ونحن الواو يثرون و اما قول الساعر  
و المسهران و بيت نحن عامر لنا و رضم و الاركان و الستر  
فحول على الخذف و الاصل عامر و فخذف الواو اجتراعا عنها باضم كقولك  
اداما سا ضروا من سواهم و كايالوهم احد صورا  
**قوله** و ات لالح قال الرضي و اما ات ال انتم قال الضمير عنده البصريين ان  
واصله انا فكان انا عند هم ضمير ضاح لجميع المخاطبين و المتكلم فابتدوا  
بالتكلم و كان القياس ان يبينوه بالتا المضمومة نحو ات ال ان المتكلم  
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة و بينوا المخاطب بتا حرفه  
بعد ان كانا لاسمية فباللفظ و في المتصرف و منه ذهب القران ان ات بكالم  
اسم و التا من نفس الكلمة و قال بعضهم الضمير هو اتنا المتصلة المقترفة  
فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها و نحوها بان لتستقل  
لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين و ابن كيسان في ايات و اخواته  
وهو

وهو ان الضمير كان هو الضمير انتهى **قوله** وهو و هو لالح قال الرضي  
فالواو و اليا في هو و هي عند البصريين من اصل الكلمة و عند  
الكوفيين للاتباع و ضمير هو لها و حدها بدليل التثنية و الجمع  
فانك تحذفها فيها و الاول هو لالح الوجه لان حرف الاسباع لا يثبت  
الاخر و حق و اما حركة الواو و اليا لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى  
يصح كونها ضميرا مستقلا اذ لو كانت الحركة لكانت كالها للاسباع على ما ظن ه  
الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلا لها سكنت الواو و اليا  
نحو انوار كهي و كان قياس المثنى و الجمع على من ذهب البصريين هو باو هيا  
وهوم و هي ي فتنف بحدف الواو و اليا و الكلام في زيادة المهم ه  
و حذف الواو في جمع المذكور و زيادة النون في جمع النون على ما ذكرنا في  
المتصل و تسكينها هو و هي بعد الواو و الفاد لام الابداعاين  
و قد تسكن بعد كاف الجر ايضا اذا و قد تحذف الواو و اليا اضطرارا  
كقوله **قوله** فبيناه بشري رجله قال قائل **قوله** لرحمك ربحا للملاط بحب  
و قوله **قوله** دار بعد ي اذه من هواك و تسكنها قيس و اسد و تشد  
لهما ن قال **قوله** و ان لساني شهد قيس فيها و هو على من صبه الله  
عليه **قوله** و الغاب اذا وقعت مبتدأ ان يخبر عنها بما يطابقها  
في المعنى اي افراد او ثنية و جمعا و تذكر او تانيها و من غير الغاب  
نحو انت بلسن لنا افضل من عمرو و انتما و انتم و انتن افضل من عمرو  
و انت افضل من المرأة و انتما افضل رجلين و امراتين و انتم او انتن  
افضل رجال او نسا و انتن صورا و جريح و انت صورا و جريح ه  
**قوله** و الصحيح في انا و انت لالح تقدم ما يعلم منه مقابل الجمع **قوله**  
من حيث هو تقدم ما يعلم منه سر ذلك قريبا فلا تقفل **قوله** والمراد  
بالفرد هنا لالح هو ما للعوامل لسلط على لفظه صفا فا كان او غيره و هو

٧٨

ها

قسما لا يحدد والمستحق والمستحق ما دل على متصف مصنوعا من مصدر  
كضارب ومضروب واحسن واحسن منه والحمد بخلافه فالجاء مد  
لا يتحمل ضمير الخوزيد لانه سد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه  
يتخله ونسب الي الكوفيين والرياني قال بهما لك وهو دعوى لا دليل  
عليها قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضمير الجاز العطف عليه مؤكدا  
فيقال هذا اخوك هو وزيد كما تقول زيد وابيه هو وعمرو والمستحق  
في المعنى **قوله** رفع ظاهرا نحو زيد قايمه بخلاف ما اذا رفعه لفظا  
نحو الزيدان قايمه اوجها ومثلا نحو زيد عمرو ولا يتحمل غير ضميره  
واحد وقيل ان قد دخلنا من موصوف استتر فيه ضميران احدهما  
للمبتدأ والاخر للموصوف الذي صار خلفا منه فان كانت صلة ال هو  
فقيه ثلاثة ضاير للمبتدأ او للموصوف الذي صار خلفا منه وكان فاذا  
الذي زيد القايمه نفسه نفسه **قوله** لانه ليس جمله  
ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد **قوله** ويجوز  
المفرد اربعة اشيا ان قلت بقي الفعل مع نايبة الفاعل نحو زيد ضرب  
عبدك فالجواب لعل المصنف جري هنا على قول عبد القاهر والزمخشري  
ان نايبة الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال انه كفي بالفاعل عن المرفوع  
وبقي ايضا كان واخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد كان ابو قايما وان  
واخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد كان ابو قايما وان اخواتها مع  
اسمها وخبرها نحو زيد انه منطلق **قوله** التامان خرج به الناقصان  
والناقص هو الذي لا يفهم بمجرد ذكره وذكره معجوله ما يتعلق به نحو  
بك او فيك وعنك ابي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبر  
اذا لا ياتي فيه والتام هو الذي يتم به الغاية اي بدون ملاحظة متعلقه  
والا فهو ما مر تتم به الغاية اذ لو حظ ان التقدير ما مر **قوله**

التم

والبيان

والشيان في الجملة العقل مع فاعله والمبتدأ مع خبر الظاهر ان الخبر في نحو  
زيد اكرمه مجموع الفعل والفاعل والمفعول ثم رأيت شيخ الاسلام  
في حاشيته علي الحلي قال والمختار ان المفعول من جملة الخبر لانه المقصود  
الخبر بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان  
الخبر هو الجملة وحدها وفي الرضي واما جازان يكون جملة ضميرها  
للحكم المطلوب من الخبر كتصن المفرد له **قوله** نحو قولك زيد في  
الدار وزيد عندك ابي نحو عندك وفي الدار من قولك زيد في الدار  
وزيد عندك **قوله** والصحيح ان الخبر متعلق بالجار والمجرور والطرف  
الح هو ما قاله ابن مالك وهتاهم تبع الجماعة وسنة للطرف الجار  
والمجرور خبر مجاز وقال جماعة الصحيح انه معجول الحدوف وهو  
الطرف او الجار والمجرور والفاعل صار نسبا منسيا وقال اخرون الصحيح  
انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجوه الشئ في الطرف الا انهم  
حدفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا قال شيخ الاسلام  
مكرر بارحه الله تعالى وقد يقال الخلف لفظي لانه القابل بانه المحذوف  
نظر الي العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتبار في  
والقابل بانه المذكور نظرا الي الظاهر الملقب بظبه وهو معجول العامل  
لا بد من اعتبار والقابل بان مجرورها نظرا الي المقصود وكان يختمنا  
ابن المهام يختمان بتعال الرضي ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل  
ضمير المبتدأ كالمستحق سوا تقدم او تاخر ومذهب الفراء انه لا تاخر  
تحال الضمير او تقدم فلا في الجازان يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه  
كما يفعل ذلك مع التاخر من تاء كبد مع التاخر قوله فان قواري  
عندك الدهر اجمع **قوله** ولعله الضمير ليس ظرفا مستقرا لانه استغفر فيه  
ضمير عامله كذا اعلل بعضهم وقضيت انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع

٧٩

في قوله زيد في الدار



الظاهر بخوضه في الدار اربع او عند احد كان رفع الظاهر بمنع استقرار الضمير  
فيه وان كان متعلقا بكون عامل محذوف وجوبا لانه لا يلي علي من يقول محذوف  
الضمير مع المتعلق الا ان يريد ما من ثمانية ان يستقر فيه الضمير بان يستقر  
علي فرض كون الفاعل ضميرا وفي المعاني انه اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه  
الضمير ولا يستقل ضمير من المحذوف الخاص بالظرف والمجرور وقضية انه  
لا يسمى مستقرا وسيدل محققين على التسمية بالمستعير بانه استقر  
فيه معني عامله وطول صحة التسمية بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا  
ذكر ذلك في حواشي الكشاف **قوله** وان تقديره كايين او مستقرا الي  
احق الخلاف في المراجع لا في الجواز كما هو قضية صفة فقيل تقديره  
الفاعل ووجهه ان ما كذا لا يصل في الخبر لا فراد وتقدم ترار الرضي  
فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق ان المفهوم من زيد عندك انه مستقر  
لا استقرار ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو  
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقرار انتهى وللتصريح به في  
قوله فانت كذبي نحو حجة الهون كايين قال شيخنا رحمه الله تعالى  
لك ان تمنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز  
والتي عينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو ما عندك زيد  
وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا الخايبه لا يلبسها فعل ولك او تقول  
تعينه لان من الفعل لا يدل علي اولوية مطلقا وقيل تقديره الفعل  
وزوجه بن الحاجب تبعاً للزمخشري وغيره لانه اصل في العمل ولتعينه  
في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع للملحة وفي الخبر واقع  
موقع المفرد فقوله وان تقديره كايين او مستقرا علي احد المذهبين  
فانه يقدر المحذوف اسما وقوله لا كان او استقرار على المذهب الاخر الذي  
يقدر المحذوف فعلا وتصير بكايين او مستقرا وكان او استقرار للتمثيل  
لا للتقيد

لا للتقيد فيصح تقديره ما كان معناه نحو حاصل وثابت في الاول وحصل وثبت  
في الثاني قال في المعني ان اريد المضي قد كان او استقرارا وصفها وان اريد  
الحال او الاستقرار نحو الصوم في اليوم والخزاف قد مضى مضارعا هذا هو  
الصواب وقد اعملوا استي قال التفتازاني في حواشي الكشاف وما ينبغي  
التقيد له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كايين هو من التام المعني  
حاصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لقولا الناقصة واللا كان الظرف في موضع  
الخبر فتقدر كذا حري ولتسلسل التقدير

**العوامل على المبتدأ والخبر قوله** وتسمى النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهي في  
اللغة من النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا زالت وقيل  
بانسائها وسميت نواسخ لانها تحكم المبتدأ والخبر **قوله** كما اول كان هـ  
واخواتها اي نظائرها المتصريح بها في الترجمة وعطف اخواتها مع عدم  
تعينها اشارة الي نظام الباب **قوله** فانها ترفع الاسم لمخاعلم ان هـ  
رخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر علي خلاف القياس لان الافعال حقا  
ان تنسب معاينها الي المفردات لا الي الجملة فان ذلك محذوف نحو هل جازين  
ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معاينها الي الجملة ورفعوا بها المبتدأ المشبه بالفاعل  
ونسبوا الي الخبر تمييزها بالمفعول وما ذكره من نسبة الرفع الي هذه الافعال  
هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه لا عمل لها الا في الخبر لان الاسم لم يتغير  
عما كان عليه والتصحيح الاول بذيل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكان  
هم الظانين والضمير بالاستقرار انما يتصل بعامله ويلزم علي قوله الكوفيين ان  
تكون هذه الافعال ناصبة لافقته وهذا غير معهود في الكلام وما ذكر من  
نسبة المرفوع باسمها والمضوب بخبرها تسمية اصطلاحية نالته عن المعني  
لانا المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم المعني الذي وضع له وكذا  
المضوب ليس خبرا له حقيقة وانما هو خبر اسما واذا كانت تسمية اصطلاحية

الرافعة

حيه

فلا حاجة لي بقدر مضاف اي خبر اسمها ولا ورود للاعتراف بان المرفوع ليس  
اسمها والمنصوب ليس خبرها وقد يقع بعدها المتبدل او الخبر مرفوعا عن  
فكونا اسمها ضمير شيئا مستترا فيها والجملة بعد خبر الخوكان زيد عالم  
اي الشان زيد عالم و كقولك **شعر**

• اذا امت كان الناس نصفان شامتا واخر مشن بالذي كتبت اصنع  
واعلم ان ابن هشام للحضرة وي جوز في قوله كما ان فعلك ان تفعل ان يكون  
نوكك اسم كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها كما يسد مسد المتبدل وهي  
مسيلة لطيفة **قوله** وانما لم يسم حقيقة فلانها في ان المرفوع يسمى  
فاعلا مجازا والمنصوب يسمى مفعولا مجازا **قوله** لان هذه الافعال في حال  
نقصانها لان اراد كما هو ظاهر كلامها انها تجردت عن الحدث المحض  
الذي من شأنه ان يصد عن الفاعل ويقع على المفعول فلا اشكال  
وان اراد انها تجردت عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث  
**قوله** ومن ثم سماها الزجاجة نحو وفاقه استعمال السارح كغيره ثم  
للكان المجازي وتبين في كل محل بما يناسبه فقوله هنا ومن ثم امي من  
هنا وهو انها تجردت عن الحادث وصارت كالروابط وفي شرح الشهاب  
للدستوي ما نصه فاسطرر في قول العلاء ومن ثم كان كذا اهل معناه  
معنى هناك اي التي للبعد او معنى هنا التي للقرب والظاهر هو الثاني  
انتهى فان قلت ما علاقة هذا الجاز وما قرينته قلت ذكر بعضهم في قول  
ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رخص ما نصه قوله ومن ثم لا لتارة الى  
الكان الاعتباري كانه شبه الاحتمال المذكور في شرط تاثير اللفظ  
انه انتقا فعلا نه او وجود فعل بالمكان في ان كلاهما متسا امران للكان  
متسا النيات والاختلاف منسبا لاختلاف اخر وهو لا اختلاف في صفة  
رحمن جعل لا اختلاف المذكور من افراد المكان ادعائهم شبه المكان للاعتبار

بالمكان

لح اية

بالمكان الحقيقي لا شرا كما في المكانة فذكر اللفظ الموضوع للمكان ان  
وعلى قيا من قوله يقال هنا شبه ما ذكر من تجردها عن الحدث لكونه  
متسا للشبهة المذكورة بالمكان الخ فلتسايل واما من فالظاهر لا  
التمتعيل اي من اجل ما ذكر فقد اطلق سراح كافيته ابن الحاجب  
الرضي وغيره على حملها على معنى التعليل في حق قول الكافية في تحت  
مالا تصرف ومن ثم اختلف في رخص ويصح كونها لا تبد الغاية ومن  
صرح بان الافعال الناقصة لا تدل على معنى مستقل اي الحدث السيد  
وغيره من المحققين ولذا عدها المنطقيون اداة **قوله** على ما ذكر  
هنا اي في هذه المقدمة والاني اكثر من ذلك واقتصاره من اخوات  
كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على ان هذه الافعال  
**قوله** وهو لا تضاد الخبر عنه بالخبر في الماضي تكون ايضا ناقصة  
بمعنى صاد نحو كانت فراخا يوصفها اي صارت يوصفها فراخا وقوله  
تعالى فكانت هيا وتكون تامه بمعنى وجد وحدث وتبين فلا يقتضي  
الا فاعلا وهي معه كلام تام كقوله تعالى وان كان ذوا عسر وقوله تعالى  
كز فيكون اي احدث فيحدث وكان الله ولا شيء معه وكان في قوله  
تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب يحتمل ان تكون تامه او ناقصة  
او زايدة قاله ابن الحاجب **قوله** والاسم واي في الا زمنية  
تفسير للدوام وقيل المراد بالدوام عدم افادة انقطاع سابقا  
لاحق فيمثل ما اذا اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام نحو  
كان زيد قائما واما اذا اريد افادة الدوام كما في المثال الذي ذكره  
السارح وهذا وان كان فيه تكلف تاما لانه احسن معني اذ يلزم  
التقسيم الاول عدم ذكر بعض معانيه **قوله** امي زيد عينا اي ثبت  
الغنى لزيد وقت المساء ونحو امي ايضا بمعنى صاد اي التقدير علي

بالمكان

على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها تقول امسى زيد غنى  
 اي صار ويجي تامته بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيد اي دخل في  
 وقت المساء **قوله** اصبح البرد شديد اي ثبت الشدة للبرد في  
 وقت الصباح ويجي ايضا بمعنى صار تقول اصبح زيد فقيرا اي صار  
 وتامته بمعنى الدخول في وقتها نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح  
**قوله** اصحى الفقيه ورعا اي ثبت الورع للمفقيه وقت الضحك ويجي  
 ايضا بمعنى صار تقول اصحى زيد فقيرا اي صار وتامته بمعنى الدخول  
 في وقتها نحو اصحى زيد اي دخل في وقت الضحك **قوله** ظل زيد قايما  
 اي ثبت له ذلك جميعا معان وجي بمعنى صار اي بمعنى الانتقال من غير  
 ملاحظة الوقت كقولهم ابراهم الى ظل وجهه مسودا اي صار وتامته نحو  
 ظلت بالمسجد على قلة **قوله** بات زيد مضطرا اي ثبت له ذلك جميعا  
 بتاوع ويجي بمعنى صار نحو بات وجهه مسودا وتامته نحو بات بالمسجد  
 على قلة **قوله** وهي للتحويل والانتقال اي من صفة الى صفة  
 نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الماحرا والحق  
 صار افعال في معناها وهي **امر** ورجع وعاذ وقول واستحال  
 وحلر وارته وتحول وعاذ وراح ذكرها ابن مالك في الكافية ولعل  
 المصنف انما تركها اشعارا بانها من الملحقات **قوله** وهي التي اي ليس  
 لشيء الحال عند الاطلاق اي عايدل على خصوص نفي الحال او غير التجرّد  
 عن القرينة اي لشيء مضمون الجملة في زمان الحال اي المتكلم تقول ليس زيد  
 قايما اي لان ولو قيد بالزمان لما ضر كان تأكيد او زيادة تعيين  
 وظاهر الكلام ان قوله والتجرّد عن القرينة من عطف التسبب على  
 الاطلاق ويحتمل انه من عطف الاخص بنا على تعسير بعضهم القرينة  
 بما يدل على الشيء من غير استعمال فيه فيكون الاطلاق انعم من التجرّد عن  
 القرينة

القدينية لثبوت التجرّد عما يدل على الشيء بالوضع وعما يدل عليه مع الاستعمال  
 فيه وعن غيرهما بخلاف التجرّد وذلكة لعطف حينئذ دفع توهم  
 اعتبار الدلالة بالوضع او مع الاستعمال في الحال على نفي الحال وما ذكره  
 الشارح من ذهب الجرمور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان  
 فيحتمل الحال وغيره ولذا اتفقوا ان لا يستقبل واثق بالحال واثق  
 بالماضي وهذا من ذهب سيبويه قال لا اندلسي واحصب ليس بين  
 القولين تناقضا لان خبر ليس بان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل  
 الايجاب عليه في نحو زيد قايما واذ قيد بزمان من الازمنة فهو  
 على ما يقيد به انتهى واحترز بقوله عند الاطلاق والتجرّد عن  
 القرينة عما اذا كان معه قرينة تدل على شيء غير الحال كقولهم  
 رضي الله تعالى عنه بمدح به الربيع بن العوام رضي الله عنه ليد  
 وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام زيد  
 وضمر فيهم للتصحيح رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد في محض  
 حيث نفي ليس المستقبلي مع ان وصفتها نفي الحال واسرها ضمير شأن  
 او ضمير يعود على مثله وخبرها يكون اي يوحده والذم منصوب في  
 الظرفية وما بعده بدل ويدل بالجملة وضم الموحدة اسم حالي هـ  
 معروف يقال له يذبل للجوع لانه يجذب دائما **قوله** مقرونه بما هـ  
 الناقية او شربها كانه هو والدعا انما عتب اقترانها بالناقية لتوقف  
 استفادة الاستمرار منها على دخول الناقية عليها كما سيأتي ومن امثلة  
 النهي قوله صاح شمر ولا تترك ذاك الموت فتسبانه ضلال مبين  
 ومن امثلة الدعاء لا يزال الله محسنا اليك وقوله  
 ايا اسلم يا دارم على ليل ولا زال منها بحر عايك القطر  
 ولا هذه دعائية **قوله** للملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه

في قوله مقرونه بما هـ  
 الناقية او شربها كانه هو والدعا انما عتب اقترانها بالناقية لتوقف استفادة الاستمرار منها على دخول الناقية عليها كما سيأتي ومن امثلة النهي قوله صاح شمر ولا تترك ذاك الموت فتسبانه ضلال مبين ومن امثلة الدعاء لا يزال الله محسنا اليك وقوله ايا اسلم يا دارم على ليل ولا زال منها بحر عايك القطر ولا هذه دعائية قوله للملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه

الحال اي لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم قابلية الان تصرف  
 بالخبر عما فاعني ما زال زيد عالما زيد عالم وايما من زمان قابلية العلم  
 وصلاحيته والعلية في ذلك التناهي هذا الاستمرار ان هدر لا فعال  
 بمعنى النقي كما هو ظاهر فاذا دخل عليها التاني صار معناها تقي النقي  
 وتقي النقي استمرار الثبوت واما اعتبار القابلية والصلاحية  
 فهو معلوم عقلا والحسب بفتح السين وقد تسكن اي قدر ما يقضيه  
 الحال **قوله** لنيابتها عن الظروف اي لانه لا لها على الزمان بذاتها اذ لو  
 كانت دالة على الزمان بذاتها لانيابته لكاتب اسمها ولم تكن مصدرية  
 والاصل مدح ولم زيد متردد اليك تحذف الظروف وحمل الوصول  
 مع صلته **قوله** من قوله حيثك صلاة العصر وايته قدوم الحاج  
 وهو منصوب المحل على انه مفعول فيه **قوله** لنا واهما مع صلته  
 بمصدره **قوله** في التحقيق ان الموصول بالمصدر صلته وعبارة السند  
 في شرح الكافية وتحقق هذه الكلمة ان لفظة ما مصدرية والفعل  
 بعد هابتا ويقل المصدر **قوله** وما تصرف منها علم ان التصرف التصرف  
 منها وفي قولهم المصدر ما نحى تاك في تصرف الفعل عياره عن تحويل  
 الفعل او تحويله الي امثلة اخرى من المصدر وغيره اما على طريقة  
 الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر  
 امثلة اخرى وعلى هذا فيمثل ما تصرف المضارع والامر والعوضف  
 والمصدر ومثل المصدر قول القائل **سهر**  
 يذبل وجلم ساذ في قوم القتي وكونك اياه عليك يسير  
 ومثال اسم الفاعل قول القائل **سهر**  
 وما كل من يدي البشاشة كائنا اخال اذالم تلقه كن مبتدأ  
 واما اسم المفعول فذهب الجمهور جواز بنا كان واخواتها للمفعول وعلية

فالاصح

فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الي اسمها فلوانية لبقية  
 المسند بغير المسند اليه وهو متمتع خلافا للفرق بل على القول  
 بانها تعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلى مقابلة  
 يتعين نيابة المصدر **قوله** عمل ما فيها اضافة ماضي الي كان  
 واخواتها من اضافة الاعم الي الاخص كسجرا الى او من اضافة  
 اليانية اي ما من هو كان واخواتها ومن اضافة الحقيقية  
 بنا على ان ما هيته كان واخواتها الذهنية اعم من كان واخواتها  
 وان كانت اياه بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان واخواتها  
 هي عين الماضي فواجبه اضافة الماضي اليها والمراد بالاضافة  
 الحقيقية ما يقابل اضافة الاعم الي الاخص والموصولة الي اليانية  
 ايضا لان المتضايعين فيهما لم يتقابل حقيقة بحسب المراد **قوله**  
 فالمتصرف نحو كان الخ فيه تغليب لاد كان ليس من المتصرفات كان  
 وقد يقال المراد بالمتصرف من كان واخواتها المخرج من مادة بفتح  
 الا فعال فلنأمل والمتصرف بكسر الراء وفتحها الحذف لان فعلها لا  
**قوله** على ويزان ما تقدم اي كايين على موازنته ومسا كلته انه  
 ما تقدم او موازنته ما تقدم اياه اضافة المصدر الي فاعله او  
 مفعوله فيجوز هنا نظير ما قبل هناك وقد يتوقف فرجوا زكواها  
 من اضافة المصدر الي مفعوله لانها تقيده خلافا للمقصود لان المقصود  
 اعتبار ما تقدم ببيان انه موازن ومسا كل له العكس اي اعتبار ما  
 ما تقدم به وكان المونوم من قولنا النبي الغلام على كذا ان يكون كذا وصفا  
 له وموازنته ما تقدم له ليس وصفا له بل كفا كبيرا فلنأمل الوزن  
 مصدره قوله او من النبي اتي ساواه في الوزن وقد يطلق على المتظير  
 باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبه النبي

٨٢  
 تا

من قوله في قوله ما تصرف منها علم ان التصرف التصرف

اذا كان مساويا للمرتبة شيئا اخر في امر من الامور وهو المراد هنا **قوله** واما  
ان واخواتها فانها تنصب الاسم وترفع الخبر ما ذكره من ان ان تنصب  
الاسم وترفع الخبر هو المشهور وقول الجمهور **قوله** بكسر الهمزة  
وتشديد النون قال في المعنى وتخفيف فتعمل قليلا وتعمل كثيرا  
في عما الكوفيت انها لا تخفف وانه اذا قل ان زيد لمنطلق فان نافية  
واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يجعلها مع التخفيف حكى سيبويه  
ان عمر لمنطلق وقر الخرميان وابوبكر وان كلاهما ليو قهزم **قوله** بفتح  
الهمزة وتشديد النون قال في المعنى وتخفيف ان كلاهما فيبقى  
عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في التحقفة **قوله** وهي  
ام الباء الام الموحدة واصل كل شيء امه ومكة ام القرى لان الارض  
رحمتها من تحتها وذكر بعض المفسرين ان الام في القرآن على  
خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل وانه في امه  
الكتاب لرنا على حكيم والثاني العالدة ومنه قوله تعالى في سورة  
النساء فلامه الثلث والثالث المرصعة ومنه قوله عز وجل في سورة  
النساء ايضا و امهاتكم اللاتي ارضعنكم اراد حرمت عليكم للرضعات  
لان الرضعة بالرضاع سمي اما والرابع مسابعة الام في الحرمة  
والنظيم ومنه قوله تعالى في الاحزاب وارواجه امها صبر والخامس  
المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فامه هاوية وقيل اراد ام راسه  
وقال بن قتيبة فامه هاوية بمعنى لما زلت كلام ياوي اليها **قوله**  
وتمتار الفتوحة بكونها لا بد ان يظلمها عامل وهو ان لا يجمع اسمها  
وخبرها في تاويل المفرد وفي حكمه في الاحتمال المسند او مسند  
المه وفي صلة الحكم عليه فلا بد من التعلق بشئ خليلتم الكلام قال  
في المعنى والاصح ايضا انها اي الفتوحة المشددة متوصولة حرفي موصول

مع معمولها بمصدر فان كان الخبر مستقفا لمصدر الموصول من لفظه  
فتقدري بلغني انك تتطلق او انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه  
بلغني انك في الداو لتقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة  
هو المحذوف من استقرا واستقرا كان جامدا قد ربا لكون نحو  
بلغني ان هذا زيد تقديري بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح  
نسبته الي الخبر عنه بلفظ الكون **قوله** هذا زيد وان شئت هذا  
كاي زيد او معناها واحد وزعم السهيلي ان الذي يوول بالمصدر  
انما هو ان الناصبة للفعل المتصرف وان المشددة انما توول بالحد  
قال وهو قول سيبويه ويورده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو  
علمت اللبث الاسد وهذا لا يشعر بان المصدر انهي **قوله** هذا زيد  
اي فانه قد يطلبها فاعمل نحو قال ابن عبد الله وقد لا يظلمها عامل نحو  
انما اتلناه الا ان اوليا الله اخوف عليهم **قوله** علي وزان ما تقدم ما ي  
كاي ن عاي موازنته ومسا كلته ما تقدمه او موازنته ما تقدم يا ه  
اضافة المصدر الي فاعله او مفعوله فمجي فيه هنا نظير ما تقدم  
هناك **قوله** لا اختلاف الفاعلها اللام للوقت اي وقت اختلافه  
الفاظها ولا ينبغي ان تكون للتعليل لان اختلاف الفاظ لا يستلزم  
اختلاف المعاني كما في الفاظ المترادفة **قوله** ومعني ان وان للتو  
للنسية اي ايجابا كانت او سلبا قال في المطول وهذا محذوف لا بد من  
التنبيه عليه وهو انه لا يتصور فائدة ان في ساكيد الحكم بقيا لشك  
او لا لا شك ولا يجب في كل كلام يؤكد انما يكون الغرض منه رد انك  
تحقق او معرو وكذا الجرد عن التاكيد الظاهر ان اللام في قوله للتو  
زيادة اي ومعني ان وان التوكيد ويحتمل انفا دخلت على نعم ان  
ما قبلها وان وان بدون معني ويحتمل ان المعني ومعني ان وان منسو

ن

كيد

هذا هو قوله في قوله هذا زيد

التوكيد نسبة الجزئي الى الكلي **قوله** ومعني لكن للاستدراك وهو تعقيب  
الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه الظاهر ان الاستدراك الذي يدل على  
الاستدراك بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متأمل ولم يظهر  
لي مثال الرفع ما يتوهم نفيه فاعتبر وانما اولها البصار وقد يمثل له  
بمخو ما جازي زيد فينتق هم تفرقه بجي عمرو كما ينهما من المشاركة وهما مطاب  
فيقال لكن عمرو ولم يجي فهذا يدل على ان العاقل لا اشتراك في النفي **قوله**  
وكان للتشبيه اي الاشارة تشبيه اشياء بخبرها **قوله** وهو الدلالة على  
مشاركة امر لا مر في معنى علم ان الاموال اول هو المشبه والثاني هو  
المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وهو المعاني الذي قصد اشتراك  
الطرفين فيسوق في ريد لا يستلحرا لا الشجاعة لا انتفاها في  
الاستدراك هي الاقدام عن روية وذلك يخص بالنفس العاقلة واما ما  
اعتبرنا في وجه التشبيه المقصد لا زيدا او الاسد لست كان  
في كثير من الذيات وغيرها كالحوانية والحسية والوجود وغير  
ذلك مع ان شيئا من الين وجه التشبيه وما ذكره تفسير للتشبيه  
الذموي وهو شامل لمثل قولنا قاتل زيدا عمرا وجاتي زيدا وعمرو  
والظاهر ان التشبيه الذي يدل عليه كان او كانه التشبيه بمعنى المشابهة  
والمشاركة لا التشبيه بالمعاني الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل  
التكلم والدلالة صفة اللفظ فكيف يحل عليه وتجعل تفسيره  
قلت الدلالة مصدر فذلك دلت فلانا علي كذا اذا الهدية له بمعنى ان  
يدل متكلم وهو بهذا المعنى فعل التكلم فليتامل **قوله** وهو طلب  
مالا طاع فيه او ما فيه عسرا لا ول نحو ليت الشباب يعو دو المان نحو  
قوله لمقطع الرجاليت لي مالا فاجح منه ان قلت هذا من النوع  
الذي قبله اذ لا طاع لمقطع الرجال في الجاح قلت اجيب بان المراد بما لا طاع

فيه

فيه ما سانه ان لا يطع فانه احد كعود الشباب بخلاف مال الحج به فان ه  
الاطاع به متعلقا به غالبا والتحقيق ان التمني لا يدل بالعرض على  
الطلب وانما هو موضوع لاشارة حالة مخصوصة يتبعها ميلان القلب  
المختص بالتمني ولاظهارها وهي بحسب حصول المصنعي المختص به  
اعنى بحسب مخصوصة علي وجه يكون الترف طاعة التمني والتمني  
كما هو شأن معاني ساير الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لاشارة  
حالة مخصوصة واطارها يتبعها ميلان القلب الى حصول الترجي  
وهو العلم عينا لمخصوصة في حصول الترجي على قياس ما عرف  
في معنى التمني **قوله** ولعل للترجي الخ قال السعد التقطال  
في خواشي الكشاف ان لعل موضوع الخوتع محبوب وهو الترجي او  
مكروه وهو لا شفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم  
وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما في قوله تعالى لعل  
الساعة قريبا كما يشهد به موارد الاستعمال **قوله** حيث لا تمنع  
احترابه عما اذا كان مانع كالا لفا وهو ابطال العمل لفظا ومحل  
جواز الضعف لعامل بنوسطه نحو زيد ظنتت قائم او تافح بنحو  
زيد قائم ظنتت **قوله** تقيد ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تفر على  
ترجح وقوع المفعول الثاني غالبا **قوله** ظنتت اي لا بمعنى تمت  
فانها حينئذ تنعدي الى واحد فقط كقوله عدم كمال ظنتت  
زيدا ومنه وما هو على لعيب بظن اي بهمهم وقد ورد لليقين  
كقوله بظنون انهم ملاقوا ربه **قوله** وحسب اي لا بمعنى صحت  
احسب وقد ترد لليقين كقوله حسبت النقي والحو خير تجارة  
ربا اذا ما المر اصبح ناقلا **قوله** دخلت اي لا بمعنى صرت ذا  
نحال وقد ترد لليقين كقوله ما خلعتني زلت بعدكم صنعا اشكوا

٨٥

بني

اشكوا

اليك معقول الاله **قوله** وزعمت اي لا معنى كفلت **قوله** تفيد تحقيق  
وقوع المفعول الثاني اي يبدل على تحقق وقوعه غالبا فلا ينافي ما سأتى  
**قوله** وهي راي اي لا من الراي فانها حينئذ تتعدى الى احد  
تارة نحو راي ابو حنيفة حل كذا وراي السافعي حرمنه و الي اثنين  
اخرى نحو راي ابو حنيفة الوتر احياء و راي السافعي سنة و لا يعني  
ابصرت فانها حينئذ تتعدى الي واحد لانها من افعال الخواس و قد  
يجي راي بمعنى ظن و مما اجتمع فيه راي بمعنى ظن و راي بمعنى  
علم قوله تعالى فهم برونه بعيد و راي اي يتظنونه و تعلمه  
**قوله** و علمت اي لا معنى عرفت اي معرفة نفس الشيء من غير حكم  
عليه فتقول علمت زيداً فاد الشخ الذي لا يوهو ان يان علمت و  
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت زيداً اقليم و عرفت ان  
زيد اقليم واحد الا ان عرف كايصب حزي الة سمية كما ينصب العلم  
لا يفرق معنوي كما بيدنا كما بل هو موكول الي اختيار العرب فانهم  
قد يخصوصوا احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي و ذنا لآخر انتهى  
و كما قاله الشيخ الرضي ميبين علي ان العلم و المعرفة بمعنى واحد و هو  
قول بعض اهل الاصول والميزان و لبعضهم قول وهو ان العلم يتعلق به  
بالكليات و المركبات و المعرفة تتعلق بالجزئيات او السائبة قال  
في شرح الطالع و من هنا سمع الغويون يقولون علم يتعدى الى مفعولين ه  
و عرف يتعدى الي مفعول واحد فتأمل و قد يجي علم بمعنى ظن نحو فان  
علموهن مومنات **قوله** و وجدت اي لا معنى اصبت فانها ه  
حينئذ تتعدى الي واحد و لا معنى حرنت او حقدت فانها حينئذ  
لا تتعدى بنفسها نحو وجدت علي لية اي حرنت عليه و وجدت علي  
المسي في حقدت عليه و الحاصل انك اذا اردت وجد ان الشيء علي  
صفة

صفة اقتضى مفعولين و اذا اردت وجد ان الشيء في نفسه فواحد اه  
**قوله** و اثنان منها يفيد ان التصير و الانتقال قيل قد  
بحث اذ معولا افعال التصير متقايير ان مفهوما و خارجا فلا يصح  
ان يدعى كونهما مبتدا او خبرا **قوله** اتحادها خارجا و بين انك  
ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا و المعد و موجودا و لا يجي  
ان صدق احدهما على الاخر ممتنع انتهى و لك ان تقول ان اريد انما  
متقايير ان دايما هو ممنوع من الامثلة التي اوردتها الامة  
و اتخذ الله ابراهيم خليلا و تركنا بعضهم يومئذ يموج فربعض  
و لا شك ان المفعولين فيه غير متقاييرين و ان اريد انها قد يكونان  
متقاييرين لم يضر لان المصنف لم يدع لهما الا يتصيان الا المتبادر  
و الخبر فتأمل **قوله** و جعلت نحو ايضا بمعنى اعتقدت  
نحو و جعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن انا فان كانت بمعنى  
اوجد او اوجبت بعد الي واحد نحو و جعل الظلمة و الفؤاد و يقول  
جعلت للعامل كذا اي اوجبت له كذا **قوله** ان سمعت اذا دخلت  
علي ما لا يسمع تعدت لاثنيين ببناء يسمع للمفعول و ذلك بان يكون  
معلقة باسم عين نحو سمعت زيداً اي قرأ فان عقلت بمسروع فتعد  
لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة **قوله** في موضع نصب  
علي الحال نحو السعد المنفتحة زاني في الجملة ان يكون بيانا او بدلا لتاويل  
المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا و يلزم عليها حذف  
ان الناصبة و رفع الفعل بعد الحذف او جعله بمعنى المصدر من  
غير ساك فيما ليس من الاواب المعروفة و صنله ليس بمفليس عند  
المحققين و الجملة مبنية للمحذوف الذي قد روي بالرفع بعد  
سمع الماضي صنادعا اما حكاية لحاله وقت السماع او لا حضار ذلك في

في موضع نصب





وإنما غير التكسير لأن اسم الفاعل المشابه للفظ إذا جمع جمع التكسير  
 فخرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسسته كأن الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه  
 أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قوموا غلما أنه كالزم في قاعدون غلما أنه  
**قوله** ويضعف بضمه أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللفظة  
 المستوية وإنما في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية  
 نحو قاعدون غلما كما جاز في لغة قليلة بقاعدون غلما نحو (كلوني  
 البراغية) لكن في الفعل أضعف **قوله** والمعرفة المح قال ابن الحاجب  
 المعرفة ما وضع كشيء بعينه أي اسم وضع لشيء بعينه بان تكون الألف  
 إلى التعيين والتعريف ما نحو دة في معناه بحسب الوضع فإن الرجل  
 معناه بحسب الوضع الشخص والجنس المعين المعلوم عند التسمي ونس  
 عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق وأحفظه ومح الاختار بقوله  
 خمسة عن قوله المعرفة كان المراد بالجنس **قوله** الضمير يسمي أيضا  
 المضمون والسهم الكو فيون كماية ومكنا وإنما سمي ضميرا من قولهم أخرجت  
 الشيء إذا استترته وأحفظته ومنه قولهم أخرجت الشيء في تقيين أو من  
 انضقد وهو الحال لأنه فالغالب قليل المروف ثم ترك المروف المصنوعة  
 غالباً مهموسة وهي التالكاق والها والهمس هو الصوت الخفي المروف  
 المهموسة حروف هذا التركيب اعني ستشك خضفة الشجرت بالسين  
 العجزة والحامللة الالاح في كلسيلة وحضفة بالحاء العجزة والصاد  
 المهلة اسم امرأة والمجوزة حروف ما عدا ذلك التركيب **قوله** وهو  
 ما دل على مستكمل الح أي اسم دل وفعال على مستكمل أي شخص يحكي به عن  
 نفسه أو مخاطب أي شخص توجه إليه الخطاب به أو غائب أي شيء غير  
 متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وقتي تقدم ذكره أي الغائب على ذكر  
 ذلك الضمير لفظاً بان يذكر لفظاً بآذنيك لفظ ذلك الغائب قبل الضمير  
 حقيقة

حقيقة نحو جاني رجل اكرمته أو بحسب الرتبة نحو ضرب علامة زيد  
 أو معني بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو أعد لواءه أو ب  
 للتقوي أو حكماً بان يكون معلوماً حاضرًا في ذهن المخاطب والمتكلم  
 فإنه في حكم المذكور مع ما كثره اللسان فإن معنى اللسان يعرفه  
 كل أحد فخرج حروف المضارعة والكاف من نحو ذلك والياء في أي  
 والكاف في الأكر والها في أي اه لا يخالست باسمها وإنما هي حروف لا يخال  
 ليست دالة على التكلم والمخاطب والغائب وإنما هي دالة على التكلم والمخاطب  
 والغيبية ولا دلالة لها على الذات البتة وخرج أيضا قولك من اسمه  
 زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد أفعل كذا أو قولك لزيد الغائب  
 زيد فعل كذا فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه  
 ليس موضوعاً للتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فإن الاسما  
 الظاهرة كلها موضوعات للغيبية مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر وخرج  
 أيضا لفظ المتكلم لأنه لا يدل على شخص يحكي به عن نفسه ولفظ المخاطب  
 لأنه لا يدل على شخص توجه إليه الخطاب به ولفظ الغائب لأنه لا يدل  
 على غائب تقدم ذكره لأنه كبقية الاسما الظاهرة لم يشترط في وضعه  
 تقدم الذكر وإن كان موضوعاً للغائب **قوله** وهو ما علق على  
 شيء بعينه غير متناول ما أسببه والمراد بتعليقه على الشيء تخصيصه  
 به بحيث يفهم منه عند الإطلاق وهو معنى الوضع والبراد  
 بالتعلق عليه بعينه إن تكون الألف إلى التعيين والتعريف  
 ملحوظة في معناه بحسب الوضع الشخص والجنس المعين المعلوم  
 عند السامع وقتي عليه جميع المعارف فإن قيل حد العلم بما ذكره  
 ينتقض بعلم الغلبه أي لا يصدق عليه والمراد بها تخصيص حد  
 المشتركين أو المشتركات بسابع على سبيل الاتفاق دون القصد

ط

ذكر  
 عن  
 ما  
 في  
 بيان  
 حقيقة  
 العلم  
 بالمتكلم  
 والمخاطب  
 والغائب

كتحضيض البيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه قلت الجواب عما انتقا من المذكور  
 ان المراد بالوضع في حد العلم حقيقة او حكما واردة مثل هذا التعميم  
 والتعويل عليه في التعاريف وغيرها وجرى ان المساحة بارتكابها  
 كثير الوقوع في كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع له وان  
 يصنعهم فان قلت كان عليه زيادة قوله بوضع واحد لا يخرج  
 الاعلام المشتركة فانه وان كانت متساوية غيرهما لكن لا بوضع واحد  
 بل باوضاع متعددة قلت هذا التعريف الذي ذكره السارح مساو  
 لتعريفه لكافية لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير  
 متناول غير بوضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله  
 بوضع واحد غير محتاج اليه كما نقلناه عنه في الاصل وذلك لان  
 المتبادر من قوله لا يتناول غير عدم تناوله من حيث ذلك الوضع  
 والالفاظ يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مما انضم الي ذلك  
 من العلم الضروري لكل احد بانه في تاسل بان هذا هو المراد والالزم  
 خروج اكثر الاعلام بالانحصار العلم في بعض اسمايه تعالى وهو  
 الضروري لبطان وايضا فقيد الحديثه مراد في تعريفه الا بوضع  
 التي تختلف بالاخبار كما نص عليه الاية فالمعنى هنا ما وضع لشيء  
 بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث انه وضع لذلك وحيد  
 بنده في الاشكال راسا **قوله** علم شخص وذلك بان يكون موضوعا  
 لشخص باعتبار كونه معينا معلوما **قوله** لعاقلة او قال العالم كان  
 اولى **قوله** عند اسم بلد يتناول الين **قوله** كشد قم بالذال المعجمة  
 علم على جبل للنعان ابن المنذر **قوله** هيلة اسم لثاة **قوله** علم جنس  
 اعلم ان علم الجنس هو الموضع لما هية متعينة في الذهن اي باعتبار  
 تعيينها فيه وقد تستعمل في واحد منهم او معين باعتبار اسمها على  
 الماهية

الماهية كقولك ان رايه اسامة فقرمته وهذا اسامة تقبلا نص  
 عليها المحاي وعلني ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاستعمال  
 على الماهية المذكورة فالمعبر عنه هم في علم الجنس هو كونه موضوعا  
 للماهية الخاصة في الذهن ومشارايه اليها باعتبار حضورها وتعيينها  
 ذهنا والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة لاسم  
 الجنس المنكرة كاسد فاصح اذا علم الجنس موضوعا للماهية بلا اعتبارها  
 المذكور واسم الجنس المنكرة موضوعا للماهية في نفسها لا بهذا الاعتبار  
 فوادها واحد لكنه يختلف بالاخبار واما بالنسبة لاسم الجنس  
 المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث  
 من حيث هي معينة معلومة بوجه اللفظ بخلاف اسم الجنس فان  
 القيتين فيه مستقادة من الاداة والحاصل ان التعيين حاصل في  
 الاقسام الثلاثة الا انه صاحب في اسم الجنس المنكرة ملاحظ في  
 اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من الاداة في علمه  
 من جوهر اللفظ **قوله** نحو حضا جرم الضبع فانه وضع للماهية  
 الضبع المتحددة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة **قوله**  
 واسامة علم السبع فانه وضع لما هية الاسد المتحددة في الذهن  
 بالاعتبار المذكور **قوله** سبحان وبن سبحان علم للتبج وبرج  
 اسم للمذبح اي البر واذا كان سبحان علما كان مقطوعا عن الاضافة  
 وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون والكثر  
 استعماله مضافا الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف فليس  
 بعلم لان الاعلام لا تصان وان تصان به يعقل متروك الاظهار **قوله**  
 والاسم المهم الخ الظاهر ان المصنف اراد بالاسم المهم الموصولات  
 واسما الاثنان لا اسم الاضافة فقط كما قاله السارح وانما سميت بهما

في ذكر  
 الماهية  
 باعتبار  
 التعيين  
 في الذهن  
 او باعتبار  
 اللفظ  
 في الخارج  
 كما في  
 قوله  
 العلم  
 بالذات  
 العلم  
 بالذات  
 العلم  
 بالذات

لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين  
وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضام فان التكرار والخطاب  
والغنية معتنق في معانيها فتعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة  
قائل ذلك فقيه نظر فقوله التصرف اسم المهرم اي في الجملة **قوله هـ**  
وهو اقسام وبيان ذلك ان المسمى امام ذكر او مؤنث وكل واحد منهما اما  
مفرد او مشئي ومجموع فمئة ستة والخاطب باسم الاشارة كذلك فالجوع  
سنة وثلاثون الا ان العرب وصنعت لفظ الجمع لمذكر والمؤنث في الاول لفظ  
المشئي لهما في الثاني فالسنة والثلاثون اسما معدولة والواقع منها  
اربعة وعشرون وسقط اثني عشر لانه يسقط من سنة المشار اليه  
احد للجمع لا اشتراكها في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ويسقط  
من ستة المخاطب واحد لا اشتراك المشئيين في لفظ واحد  
يضرب في ستة المشار اليه فجمع السائق اثني عشر وان نظرت الي  
احوال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة هـ  
وسبعة من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثني  
وسبعون لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثني  
عشر السابقة من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد  
والنوسط **قوله هـ** فهذا المفرد المذكور اي ولو حكما الصحة فتوكل  
الجمع والفرق وذا الراكب وذا بعضهم ذاهبة مكسورة  
بعد الالف وذا هههه مكسورة بعد المهنق ومنه هب البصريين  
ان ذال الالف في الوضع يدل تصغيره على ذقا باعادة المحذوف هـ  
**قوله هـ** وهذه المفردة المؤنثة اي ولو حكما لصحة قولك هذه  
الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة وهي بدال معجمة مكسورة  
فما ساكنة او مكسورة باختلاس والمؤنث به عدة الاستماع او باستماع

فتنوله

فتنوله بعد كسرة الهاء ساكنة **قوله هـ** وهذا المشئي المذكور اي المشئيان هـ  
للمشئي المذكور ثبوت الجزئي للكلمة ويحتمل انه اراد بالمشئي المشئ والمعين  
موضوعان للاثنين من المذكر والمؤنث اي الذكر والانثى ورفعاً حالة  
من الالف ونصباً وجرأ حال من الياء ويحتمل انه طالع من المشئي اي هـ  
وما ذكر ثابت للمشئي في حالة الرفع والنصب والجر والمبتدأ من هذا  
من الكلام اعراب هذه الصيغة وبه قال بعضهم وعليه بين مالك وكالك  
لاختلاف اخرها باختلاف العدائل وادع ان كل واحدة منها صيغة  
مستأنفة بخلاف الظاهر **قوله هـ** وهو كما بضم اوله وكسر اخره ممدود  
عند الحجاز يعني مقصورا عند غيرهم وقد اشار الي ذلك بقوله بالمد  
على الالف قال الرضي وقد يعنون مكسورا والمتفرعين للتكثير كما في صه  
وان كانت اول معرفة فتكون فايدتها البعد حتى يصير المشار اليه هـ  
كالمكسورين فيكون اولاً كاولئك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفة مجهول  
الاصل فحل على الياء لاستثقال اكتناف تعيلين كلمة وهما الصنة في الاول  
والعا وفي الاخر وقد تبدل الهمزة الاولى من اولها فيقال هـ  
وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اول **قوله هـ** والاسم الذي فيه الالف  
واللام للتعريف خرج به ما ليس فيه الالف واللام للتعريف فانه ليس من  
هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره واعلم ان ايد الالف مما لغة  
عربية زاعم بعضهم انها مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها  
نحو غلام وكاتب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام الانصاري ولعل ذلك  
لغة لبعضهم بل ليل دخرها على النوعين في قوله صلى الله عليه  
وسلم ليس من امير امصيام في امسفر اخرجه احمد **قوله هـ** والمصاف  
الي واحد من هذه الاربعة مسروط بان لا يكون المضاف متوعلاً في  
الانعام وان يكون اضافة معنوية اي نقيه اثره في المعنى بخلاف المضاف

ذكر  
في  
الاسم  
الذي  
فيه  
الف  
واللام  
للتعريف  
فانه  
ليس  
من  
هذا  
القسم  
بل  
قد  
يكون  
علما  
وقد  
يكون  
غيره  
واعلم  
ان  
ايد  
الف  
مما  
لغة  
عربية  
زاعم  
بعضهم  
انها  
مختصة  
بالاسماء  
التي  
لا  
تدغم  
لام  
التعريف  
في  
اولها  
نحو  
غلام  
وكاتب  
بخلاف  
رجل  
وناس  
قال  
ابن  
هشام  
الانصاري  
ولعل  
ذلك  
لغة  
لبعضهم  
بل  
ليل  
دخرها  
على  
النوعين  
في  
قوله  
صلى  
الله  
عليه  
وسلم  
ليس  
من  
امير  
امصيام  
في  
امسفر  
اخرجه  
احمد  
قوله  
هـ  
والمصاف  
الي  
واحد  
من  
هذه  
الاربعة  
مسروط  
بان  
لا  
يكون  
المضاف  
متوعلاً  
في  
الانعام  
وان  
يكون  
اضافة  
معنوية  
اي  
نقيه  
اثره  
في  
المعنى  
بخلاف  
المضاف

المتوغل في الامور كمثل وغير نظير وسواوند ورب وشبهه لاشبهه فان  
 المراد بالاشبهه ما يشبه الشيء من جميع الوجوه وما يشبه الشيء من جميع  
 الوجوه يكون متعينا فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تغير المراد نحو مثلك  
 ان كان ذلك مثل معين وخلق الذي اضافته لقطبة نحو جازب  
 زيد الان او عدا فانه علي تكيه ويستثنى ما ذكرنا فانه حسبك ه  
 ونهيك وناهيك وكافيك وسرعك وهدتك وهمك وكفيك مثلت  
 الكاف فانها لا تقيد التعريف غالبا والمراد بالضاف الي ما ذكره  
 المضاف بلا واسطة او بواسطة فيدخل المضاف الي المضاف الي  
 واحد من ههنا لادبجة **قوله** غلامي وعلام الخ اي الغلام المعلوم  
 المعين قال الرضي هذا بحسب اصل الوضع وقد يستعمل لغير  
 معين علي خلاف الوضع قال استناد شيئا واحول لا يصير بذلك  
 نكته فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد المعاني هو  
 الاربعة المعلومة المعرف باللام علي ما تقدم فاحفظه **قوله**  
 في درجة ما صنف اليه اي في رتبته فالمضاف الي العلم في رتبة  
 العلم وكذا الباقي **قوله** المضاف الي الضمير فانه في درجة  
 العلم وذلك لئلا ينقض القول بان الضمير اعرف المعارف ويكون هو  
 اعرفها شيئين الضمير المضاف اليه وهذا مذهب سيبويه ه  
 ولا بد لسببين وقد بينا دليل ذلك مع الجواب عنه في الاما **قوله**  
 الاول الضمير لا ينعى ولا ينعى به اي لا يجوز ان علي لاصح جعله نعتا ولا ه  
 منقوتا وكذا اسم الفعل ومصدر حذف فعله وجوبا كسقيا ومن  
 وما الموصولة واسم الشرط والاستفهام وكما الخبرية اما انه لا ينعى  
 فلان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لها الي  
 التوضيح وعليها ضمير الغائب وعلي الوصف الموصح الوصف المادح

والدم

والدم وغيرهما طرد الباب ط ما انه لا ينعى به فلان ليس في الضمير  
 معني الوصفية وهو الدلالة علي قيام معني بالذ ان لانه  
 يدل علي الذات لا علي قيام معني بها **قوله** والساني العلم  
 ينعى ولا ينعى به انما نعى لازالة الاشتغال ولم ينعى به لانه  
 ليس مشتق ولا في حكمه **قوله** والنكرة لا تختص بالعدد بل بالحد  
 اعلم ان الناس قد اكثر وامر حد ود المعرفة والنكرة وليس فيها  
 حد سالم قال بن ما المسمى تعرض لها ما يخرج عن الوصول اليه دون  
 استنادا كعليه **قوله** كل اسم شايخ في جنسه الخ اي كل اسم  
 شايخ في افراد مفهوم كلي موجوده اي باصلة في الخارج لو صنع لذلك  
 المفهوم الصادق علي كل من تلك الافراد بان لم يختص بعضها دون  
 بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايخ في  
 زيد وعمر وبكر وغيرهما من الافراد الوجودية لمفهوم الارسي  
 الذكر الموضوع له لفظ رجل فانه يطلق علي كل منها اطلاقا حقيقيا  
 من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه او غير

موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها تحت كل ما فرض منها صلح علم ذلك  
 اطلاق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم  
 لا من حيث خصوصه فعلم انه انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل  
 الميزان بل ما يسم النوع والصفة وغيرها والمراد افراد المفهوم ه  
 الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه شايخ لانه شئ واحد ولا حصول  
 له في الخارج الا في ضمن افراده علي تراخ كبير في محله واما الحصول ه  
 الذهني فهو ثابت لسائر الاجناس وان قوله لا يختص به واحد دون اخر  
 تفسير لقوله شايخ و اشار الشارح بقوله من افراد جنسه اي ان  
 في كلام المصنف مضافا مقدرا اي في افراد جنسه كما تقدم التشبيه  
 لا يختص بها دون غيرهم وهي  
 حاصله في نفس الامر  
 لكنها تحت كل ما فرض منها

عليه فان قلت يريد عليه ان التعريف الماهية وكل لا زاد قلت المراد انها للعلوم  
الكلمة الصادق على كل اسم شايح في جنسه لا يختص به واحد دون اخر لظهور  
ان الموضوع له الماهية لا الا زاد فلو اسقط لفظ كل المشعر بالافراد كان  
او صح لكنه اتي بها لبيان الاطراد **قوله** فانه شايح في جنس الرجال  
اي في افراد جنس الرجال **قوله** بل هو صادق على كل فرد من افراد ه  
جنسه على سبيل البدل يعني انها تصدق على كل واحد بدلا عن الاخر  
**قوله** غرضه غرض اي حفا لما علمت في سره **قوله** وتقرينه اي مقوله  
الي فهم المبتدئ **قوله** كلما صلح فنقول الالف واللام عليه يريد  
عليه النكرات اللازمة للتكبير كديار وعريب واحدا ان تعد ههنا  
بدلا من واو واحد فان ما ههنا كذلك يقع في الاثبات ولدخل عليه  
الالف واللام نحو قل هو الله احد ويحاج بان النكرات المذكورة  
صالحة لدخول الالف واللام عليها بحسب اصل الوضع وعده  
صلاحيتها لما ذكره ارباب من جملة ان الواضع التزم استعمالها على وجه  
التكبير **قوله** في فصيح الكلام قيد به حتى لا يرد ما دخلت عليه  
الالف واللام من المعارف فان قلت وحيث لا يرد المضارع الداخلة  
عليه ان نحو ما انت بالمعنى الذي حكومته قلت ذلك ذكره شرح تفسير  
ما لا اسم **قوله** نحو الفرس والفرس اي نحو الالف واللام من  
الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال في التمثيل فانه الامر  
انه شايح على عادة المصنفين كما حجة الي السلف الذي ارتكبه  
الشاعر **الف** **العطف** ومراده بالعطف  
عطف النسق القرينية على ذلك قوله وحروف العطف عشق والنسق  
النظم والمراد به هنا المنسوق يقال نسقت الدراية نظمته والعطف  
لغة الرجوع واصطلاحا يقال لعل المتكلم هذا اللفظ الخاص للعطف

عطف

عطف بيان او عطف نسق وهذا هو المراد هنا وهذا ايتبين فساد ما قيل  
ان صواب العبارة المعطوف عطف النسق وسياحي في كلام المصنف  
تعريف المعطوف عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع لما مدح  
متبوعه ان كان معرفة نحو قسم بالله ابو حفص عمرا ويخصه ان  
كان نكرة نحو وكفارة طعام مساكين وقد جي للمدح كما في قوله  
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان الزمخشري ذكر ان البيت  
الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للبيان كما جي الصفة  
لذلك وعلى هذا الشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان التوضيح  
او التخصيص لا ان يقال انه غالب **قوله** وهو لعطف بحروف ه  
مخصوصة قال ابو حيان وكونه بادوات مخصوص لا يحتاج الي  
حد ومن حد كما بين ما لك بكونه تابعيا لحروف العطف لم يصح  
مع ما فيه من الدور والتوقف معرفة المعطوف على حروفه ومعرفة الحرف  
على العطف انتهى وبه يعلم ما في تقسيم الشارح المذكور من الانتفا  
**قوله** وحروف العطف عشق اي مجموعها عشق وعده هان في ه  
التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها لكن وفاقا ليو لس ولا اما وفاقا  
له ولا بن كيسان ولا الا خلافا للاعشى والعل ولا ليس خلافا للكو  
ونقله ابن عصفور عن البغداديين وكا اي نطقا لصاحب ه  
المستوفى وعد هان في الخلاصة لسعة ون الحاجب عشق **قوله**  
على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة القايل بذلك اكثر ه  
الحويين ويعني القايل بذلك اما الثانية في قوله كما في اما زيد واما  
عمرو قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كقولها يعنى او كما ه  
يلزمه ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاويل  
ناصبة للمضارع دون الثانية **قوله** والتحقيق خلافة اي انها

94

غير عاطفة واليه ذهب يعنى ومن كيسان واقوم من مالك على ذلك للملازمة  
غالب الوالو العاطفة ولا بد بل عاطفة على عاطف قال وكان وقوعها بعد  
الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها  
في مثل لا يزيد ولا غير وفيها وكاهذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما ذلك  
**قوله** لطلق الجمع اي موضوعه لطلق الجمع اي الاجتماع في شيء من  
غير تقييد ذلك الاجتماع يكون زمان ذلك المجتمع واحد ابل اعم من  
ان يكون تبيينها مهمله وترتيب اولها وعدل اليه عن قول ابن الحاجب وغير  
الجمع المطلق لما قيل من اربابه تقييد الجمع بالاطلاق والفرق نفي لتقييد  
والحق ان مودي العبارتين واحد لان المطلق هذا ليد للتقييد بعده  
التقييد بل لبيان اطلاق كاياله لما هتة من حيث هي والمأهه لاسطر  
والالم يصدق بترتيبها ولا معية وسيت توهم الفرق بينهما الفرق  
بين المالمطلق ومطلق المالمع العقلة عن اناه لك اصطلاح شرعي  
في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما ذكره السارح  
من ان الوالو لطلق الجمع هو منه ب البصر بين فيصح ان يعطف بها الحق  
اي غير متأخر عن المتبوع في حصول ما شاركه فيه وسابق اي متقدم  
على المتبوع ومصاحبا اي موافق للمتبوع فاذا قلنا جازيد وعمرو فهو اجتماع  
زيد مع عمرو في الجني وانا قلنا جازيد وجاهد وهي لسان ان يجزها مجعها  
في الوجود سوا كان بين الامرين زمان ومهمله اولها قال في التسهيل  
وتنفرد الوالو يكون مشتعبا في الحكم محتملا للعبه برجحان والمتأخر  
بكرهق والتقدم بقلة انتهى **قوله** للترتيب والتعقيب اي  
موضوعه لذلك في تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه  
متقدم على المعطوف بوجه من وجوه التقدم معني الترتيب كون  
ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعني التعقيب كون ما بعدها  
واقعا

واقعا بعد ما قبلها من غير مهمله وتراخ فان قلت التعقيب مشتبه  
على الترتيب ومستلزم له فلم صرح السارح به قلت لبيان انه معتبر  
في الوضع لانه لا يلبس من استلزام التعقيب له انه معتبر في  
الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معني وصحي للفا لانه لزم  
يلزم بل ولا يبادر من كونه لازما معناها انها موضوعه له والتعقيب  
في كل شيء بحسبه تقول قام زيد قمر واذا عقب قيام عمرو قيام زيد  
ودخلت البصر في الكوفة اذ الم تقم في البصر ولا يبينها وتزوج فلان  
فولد له اذ الم يكن بين التزوج والولادة الامدة للحال مع لحظة  
الوطي ومقدمته **قوله** ونتم بضم المثلية للترتيب التراخي  
تقدم معني الترتيب واما التراخي فمعناه كون ما بعد ثم واقعا  
بعد ما قبلها مهمله وتراخ ولهمذ اقال سيبويه ان المرور فرجح  
مررت برجل ثم امرأة مروان لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر  
انتهى وايضا لانكون ثم للسبية كانه لا تراخي لمسيب عن  
السبا لتام انتهى وقد يجي ثم مجرد التعقيب في الذكر والتراخ  
في درالارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهمله ام لا وسوا كان في  
الثاني بعد الاول في الزمان او لا كقوله  
ان من ساد ثم ساد ابوع ثم قد ساد قبل ذلك جده  
فقدم سيادة الابن وان كانت متأخرة عن سيادة ابيه لان  
سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة  
الجد وفي ثم اربع لغات ثم وثمرت وثمرت **قوله** للتمييز  
والاباحة ليس المراد الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية  
لان الكلام في معاني او قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند  
اي قوم كانوا والفرق بين التمييز والاباحة ان التمييز يابحوا

الجمع بين ما قبلها وما بعد ها والاباحة لانها لا تربي انه لا يجوز له  
التجمع بين تزوج هند واختها وله ان يجالس العباد والزهاد  
**قوله** بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب لا بعد طلب في الاباحة  
والظاهر ان المراد صيغة الامردون غير من انواع الطلب فلنظام  
ثم رآيت الرضي قال واما في سائر اقسام الطلب فلا استقام نحو  
ازيد عندك او عمر ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما  
التمني نحو ليت لي مال جارا او فرسا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في اغلب  
من العادات ان من يتميها له لا ينكر حصولها معا واما  
التخصيص نحو هلا تتعلم النحو والفقه و هلا تضرب زيدا او عمرا  
والعرضي نحو هلا تتعلم النحو والفقه ولا تضرب زيدا او عمرا فلا  
فيها حاجة والتخيير بحسب القرينة **قوله** وللانعام والشك  
بعد الخبر يعبر عن الانعام بالشك والامراد التهمة على المخاطب  
مع علم المكلم بالحال فالشك من جهة المتكلم ولا يعبر عن جهة  
السامع وينرد بالنظر في ان المراد بالشك هنا هو المعنى الاصولي  
او مطلق التردد واعلم ان التحقيق انا واحد الشيين او الاستيان  
وهذا المعاني المذكورة لها انما يفيد هاهنا السياق والقراين واعلم  
ايضا انه لا يتفق بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبها للتخيير  
او الاباحة منها الى صيغة الامران كلا منهما لم يدخل فيها لان  
صيغة الامر استعمال للتخيير او الاباحة بها ولكن في ذلك  
من قرينة تصرفه الى ذلك وتعلق الفعل المذكور باحد الشيين  
او الاستيان واوردون صيغة الامر او ما قام مقامها لا تعيد  
معنى التخيير والاباحة اي المعنى الذي يمكن ان يوصف بالتخيير  
او الاباحة **قوله** نحو وانا واياكم تغلي هدي او في ضلال مدين

مثال

مثال لا والتي للايهام وظاهر كلامه ان الساهد في اول اول واو الساهد  
لكن قال بن هشام الساهد في اولي قال الدرما مبي لا ادري لم يستع  
يكون الساهد في او والثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منها  
ومستكم لثابت له احد الامرين كونه علي هدي او كونه في ضلال  
مدين **قوله** وام لطلب التخيير اي وهي لطلب التخيير ليس  
القطعة بها مفيد اليك لطلب التخيير لا نه يعطف بها ايضا اذ  
كانت مسبوقة بمسوقة التثنية قال في المعنى ورماتوهم ان  
المراد بها اي هرة التثنية الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها وليس  
كذلك بل كما يقع بعد هاتين بعد ما ابالي او ما ادري وليت شعري  
ونحو هن والضابط انها الهرة الداخلة على جملته يصح طول المصدر  
مجالها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي  
اقت ام قعدت الا تربي انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه  
وما ابالي بقيامك ام قعدت انتمى **قوله** واما المسوق الهرة  
اعلم ان في اما اربع لغات كسر الهرة وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم  
وهي الفصحى ولذا اقتصر عليها السارح وفيها وهي لغة قيس واسد  
وميم وابدال بينهما يا مع كسر الهرة وفتحها واصل اما ان فضت اليها  
ما وقد جاءت على الاصل في قوله  
وقد كذبتك نفسا فاكد بنها فان جزعا وان اجمال صبر  
**قوله** المسوقة مثلا مقتضاه انه لا يد من تكرارها وذلك  
لا لادى **قوله** مثلا وفي معانيها اي انها تترك لما ترد له او من المعاني  
من التخيير كالمثال الذي ذكره السارح والاباحة نحو جالس اما  
العباد واما الزهاد والشك ولا يصح والتقسيم نحو الكلمة اما الى  
اسم واما فعل واما حرف ولا ترد للاضرب ولا بمعنى بل ولا بمعنى

٩٩

ولا الاولة كالتعليق وان كانت عبارته شاملة للجمع والعذر عنه  
انه لم يذكر من معاني او فيها سبع سوى الاربعة المتقدمة فتقوله  
مثل او في معانيها اي السابقة والاضافة قد ترد للعهد كما  
تقدم لك ذلك غير من و اعلم ان الفرق بين او و اما من وجهين احدهما  
ان اما لا يد من تكرارها والثاني ان الكلام مع اما مبني من اوله هـ  
على ما جئنا لاجلها بخلاف او و اما قد بقوله في معانيها لما قدمه  
من ان التحقيق بها ليست بعاطفة **قوله** فتند والوثاق فاما  
من بعد و اما قد اي فاسروهم واحفظوهم والوثاق بالفتح هـ  
والكسر ما يوثق به وقوله فاما منا و اما قد اي فاما تمنون منا  
او تقدر و قد ا والمراد التخيير بعد الاسر بين المن والطلاق وبين  
اخذ الفداء وهو ثابت عندنا فان الذكر للمحر المظن اذا اسر تحتير الامام  
بين القتل والمن والفداء والاسترقاق ممتنع عند الحقيقة او  
مخصوص بحرب بدر فانهم قالوا يتعين القتل والاسترقاق هـ  
وقوي فدا العصا **قوله** ويل للاضراب اعلم ان حالها في الاضراب  
مختلف كما يعلم مما سياتي وللعطف بها عند الجرمودش طان افراد  
معتوفها وان تسبق ما يجب او امر او نهى او نهي ومعني الاضراب  
بعد الاولين ان تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه بحيث ان لا  
يلابسه الحكم وان لا يلايسه فهو جازي بل عمر و محتمل بحجج زيد  
و عدم مجبه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المحي قطعاً و اما اذا  
انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمر وفي تقييد عدم محجج زيد قطعاً  
ففي تقييد سلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله  
لما بعد ها كقام زيد بل عمر و وليتم زيد بل عمر و وبعد الاخرين تقدر  
حكم ما قبلها و جعل صدق لما بعد ها كما ان لكن كذلك فالذي يجوز لا تضرب  
زيداً

زيداً بل عمر فتقرر نهى الخطاب عن ضرب زيد و تا صبح بضرب  
عمر و فان دخلت على جملة في حرف ابدا اي حرف تنبيه اي بعد  
الجلل اي تستاتف و تقطع عما قبلها و خالف في ذلك البدرين هـ  
ما لك و صرح بانها عاطفة في قوله فان كان المعطوف بها جملة و اعلم  
انها قد تكررت في الجمل وهو عام و ولي المتقدمة كما نحو بل قالوا  
اضغاث احلام بل اقتران بل هو شاعر و نقيها علي زحمان ما ولي  
المتأخر نحو بل ادرك علمهم في الاخر بل هم في شك منها بل هم  
منها عيون **قوله** ولا للنفى للمطف بها شروط افراد معطوفها  
نحوا فالابن الخزاز في النهاية فانه يجوز ان يعطف بلا الجملة نحو زيد  
قايم لا عمرو قاعد و يقيم زيد لا يسافر و ان تسبق يا تمام او امر  
انتفاقاً كهدا زيد لا عمرو واضرب زيد لا عمرا او نداء اطلاقاً كبر سعيد  
ان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الاموال نحو غفر الله لزيد  
لا لزيد و التخصيص نحو هلا تضرب زيد لا عمرا و جاز الفراء العطف  
بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيد لا عمرا منطلق  
و كما يعطف بها بعد الاستفهام كما يقال اضربت زيد لا عمرا و ان لا يضرب  
احد منفاطفتها علي الا فرئض عليه السر ميلبي وهو حق فلا هـ  
يجوز جاني رجل لا زيد و لا عكسه ويجوز جاني رجل لا امرأة هـ  
**قوله** ولكن لما ذكره المصنف من ان لكن من حرف العطف  
هو مذهب اكثر المحققين و ذهب يونس اليها حرف استند و ان  
ولست بعاطفة و العوا و قبلها عاطفة لما بعد ها على ما قبلها هـ  
عطف مفرد علي مفرد و للعطف بها شروط افراد معطوفها و ان  
وان تسبق بنفي او نهى و ان لا تسبق بالواو وهو مذهب لغاري  
والكثر الحويين و قيل انها عاطفة و لا تستعمل الا بالواو والواو مع

عمرو  
٩٥



ذلك زائدة وغير ذلك وهو حرف ابتدائي ان تليها جملة كقوله  
 ان ابن ورد قال لا تخشني برادون لكن وقايعة في الحرب تنتظر  
 او قلت واوا نحو ولكن رسول الله ابي ولكن كان رسول الله وليس هـ  
 المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفوا بالواو المفرد بيلا مختلفان هـ  
 بالسلب واليجاب او سبقت بالجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم  
 نحو ولكن عمرو وعليه معطوف بخلاف الكوفيين **قوله** وحتى في بعض  
 المواضع ومعناها التدرج والغاية معني الغاية اخر التي ومعني  
 التدرج ان ما قبلها يتقضي شيئا نسبيا الي ان يبلغ الي الغاية وهو  
 الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه  
 اما حقيقة كقوله اكلت السمكة حتى لاسها او تقديرا كقوله  
 الفتي الحقيقة كي تخفف رحله والزاد حتى تغله القاهها  
 فعطف تغله محتي وليس غرا ما قبلها تحقيقا لكنه جزء تقديرا لان  
 معني الكلام لقي ما يتقله والتحقيق ان المقبر في محتي ترتيب  
 اجزا ما قبلها هـ هنا من الاضغف الالاقوي او بالعكس ولا هـ  
 يعتبر الترتيب الخارج جوارا ان يكون ملا بسنة الفعل لما بعد  
 قبل ملا بسنة للاجرا لاخر نحو ما ق كل اب احق ادم اوفي  
 اثناها مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام او في زمان  
 واحد نحو جاني القوم حتى طال اذا جاوك معا ويكون خالد اضعفهم  
 او قوام فان قلت ما وجه تخصيص المصنف المحض بقوله في بعض  
 المواضع مع ان غيرها من احواف العطف كذلك قلت لان العطف لها  
 قلبا ولذا ذهب الكوفيون الي انما ليست من حروف العطف وانما  
 يعرفون ما بعدها باضارعا مثل علي انه يحتمل عود قول المصنف  
 في بعض المواضع جميع حروف العطف وللعطف باسرها اول ان  
 يكون

ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه او بعضه كما في التسهيل  
 نحو اكلت السمكة حتى لاسها وانما عجمتي الحارثة حتى حد يثنا  
 ويمتنع حتى ولدها الثاني ان يكون غاية في زيادة او نقص نحو  
 مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة  
 وقد اجتمعا في قوله

• ثم بناكم حتى الكفاة فانتمولى • بها بونا حتى بنينا الاصاغل  
 الثالث ان يكون ظاهرا لامضرا كما هو شرط في محورها اذا كانت  
 جازة فلا يجوز ان قام الناس حتى انا ذكر ابن هشام الخضر اوي قال  
 في المعنى ولم اقف عليه لغيره لربيع ان يكون مفردا لاجللة **قوله**  
 تكون ابتداءية اي تستد ابعدها بالجل لا تعلق لها بما قبلها  
 من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى هـ  
**قوله** نحو حتى ما رجلة اشكل اي من قول ليعزير

فاذا ات القتل ينج دماها يدجلة حتى ما دجله اشكل  
 دجلة بفتح الدال وكسرهما نهر بغداد قال ثعلب تقول عبرت  
 دجلة بغير الف ولام والاشكل الا بيض الذي تخالطه حمق وما هـ  
 دجلة مبتدأ ومضاف اليه واشكل خبر وجلة المبتدأ وخبر هـ  
 مستانفة عند الجمهور ويقع ايضا بعد هـ بالجل الفعلية كقوله  
 الابل حتى حتى البعير كيربطه ومرض زيد حتى لا يرجونه هـ  
**قوله** وفي بعض المواضع تكون جازة اعلم ان الجازة تدخل على  
 الاسم الموصول من ان والفعل المضارع فتكون تارة بمعنى الي نحو  
 قوله تعالى ان نرجع عليك كعين حتى يرجع اليها موسى وتارة بمعنى  
 كالتعليلة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وتارة بمعنى كما قاله  
 جماعة منهم بما لك كقوله ليس لعطاس من الفصول سلامة حتى

تجوز عليك قليل وهو استئنا متقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر ويكون  
بمعنى الي قوله تشرك ما بعد ما قبلها في اغرابه اي ان كان له اعراب  
فلا يرد نحو جازيد وقعد عمر وقوله فان عطفت انت انما قال انت  
دفعاً لتوهم ان عطفت ما من مسند الي ضمير الا حرف وقوله وتقول في  
عطف الفعل على الفعل اعلم ان شرط عطف الفعل على الفعل اتحادهما في  
الزمان ولا يضر اختلافهما في المقط فلا يعطف حاضر على مستقبل وعكسه  
ويجوز عطف الماضي على المضارع وعكسه كقوله تعالى لقد م قومه  
يوم القيامة فاوردتهم النار وقوله تعالى تبارك الذي جعل لك خيراً  
من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصوراً ومن عطف  
المفعول على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنجيبك ببلد مما  
ونسقية وان تقموا وتفقوا بيوكم اجوركم ولا يسالكم وتقول  
جازيد وركب واضرب زيد او قهر وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل  
بجاز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود باللفظ لا اتحاد  
فاعل الفعلين **قوله** وفهم من اطلاقه انه يجوز عطفا الظاهر  
على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه اعلم انه يجوز العطف  
على الظاهر والمضمر المتصل والمضمر المنصوب بلا شرط كقوله  
زيد وعمر وانا وعمر اهبان واياك والاسد ونحو جمعناكم والاولين  
نعم يجوز عطف الضمير على الظاهر الجرد الا باعادة الجار نحو مررت بزيد  
ورك ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزاً كان او مستتراً الا بعد  
توكيده بضمير متصل نحو لقد كنتم ائمة ويا وكم او وجود فاصل اي  
فاصل كان بين المتبوع والتابع نحو يدخلونها ومن صلح او فصل بلا بين  
الماعطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا انا وانا وقد اجتمع لفصلان في نحو ما  
تعلوا انتم ولا ابا وكم ويضعف به وذلك كمررت برجل سواي والعدد

اي

اي مستوه هو والعدد وهو فاش في الشعر كقوله  
ورجاً الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واپ له لينا لا  
ولا يكثر العطف على المضمر المنفوس الا باعادة المانع نحو فقال لها واطلاق  
قالوا بعد المهد واليه اياك وليس بلازم وفاقا للموس والاختش  
والكوفيين بدليل قرأة بن عباس والحسن وغيرهما تسالون به والارح  
وهو عكاسة قطرب ما فيها غير وفرسه **باب**  
**قوله** يعر بالواو وبالهمز وبالفاء اولاً اصح قال تعال ولا تقصوا  
الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر وسمي به التابع المخصوص لانه  
يغيد ه ويقال اكد تا كيدا وكد توكيد **قوله** لان الفاظ التوكيد  
كلها معارف اي باضافة الي الضمير وما لم يصف منها كاجمع وما بعد  
فتسبب الي سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفها كتعريف  
العلم كاسامة لانها اعلام للتوكيد علق على معنى الاحاطة بما تتبعه  
كاسامة ونحو من اعلام الاضناس وهذا قول صاحب الدير واحتمل  
ابن الحاجب وصححه الشيخ ابو حيان **قوله** فلا تتبع النكرات عند  
البريين لم يتروا لهذه المسئلة بن الحاجب واتفق من مالک في  
جميع كتبه انه يجوز ان افاد توكيدها بتعال الاختش والكوفيين  
فانهم يجوزوا توكيد النكرة المحذودة مثل يوم وليلة وشهر وحول  
ما يدل على مدح معلومة المقدار ولم يجوزوا توكيد النكرة غير المحذورة  
كحين ووقت وزمان مما يصلح للقبيل الكبير لانه لا فائدة في توكيدها  
قال البدر بن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع بذلك  
وكان في توكيد النكرة المحذودة فائدة فان من قال صمت شهراً قد  
يريد جميع الشهر وقدير يد اكن ففني قوله احتمال فاذا قال صمت ه  
شهر اكله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصاً على مقصوده فلو لم

97

من العرب كان جديرا بان يجوز قياسا فكيف به واستعماله ثابتة وقال  
ابن هشام واذ لم يعد توکید الکر لم يجوز بانفاق وان افاد جاز عند الكفاين  
وهو الصحيح وتحصل القايد بان يكون الموكد محذورا والتوكيد من الفاظ  
الاحاطة كما عتقت اسبوعا كله **قوله** المقسم والمبني محل القاطن  
كونها من الفاظ التوكيد ان اريد بها الحقيقة كما اشار الي ذلك السارد  
فلو اريد بالنقص الدهر والبعين الارضه المخصوصه خوارق زيد لنفسه  
او طرقت زيد اعينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل **قوله**  
منه التقدير بالبعين اي باسم البعض **قوله** لرفع الجاز عن الذات اعولرفع  
احتمال التجرع عن اسم الذات وظاهر كلامه ان احتمال التجرد يرتفع وهو  
ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور الي ان الاحتمال لا يرتفع وانما  
يضعف وهو وجهه جد او اعلم ان الجاز المرفوع يحتمل انه يجوز في حذف  
المضاف ويحتمل ان الجاز المرفوع في استعمال اللفظ غير ما وضع له  
ويحتمل انه الجاز العقلي وهو الاسناد الي غير ما هو له فتعين بعض  
هذه الاحتمالات قصورا وتقصيرا فلا يكر من القاصرين او القصرين  
**قوله** او ثقله بكسر ثم فتح ضد الخفة وبالسكون واحد الا ثقال  
المسماة بجوز السكون في الاول للخفة **قوله** يوكدها لملاحظة  
والشئول انهم انه لا يركدها الا في اجزا يصح افتراقها حسا وحكما وقد  
صرح به بن الحاجب وغيره اي اتصال بعضها عن بعض بحسب حسن البصر  
او بحسب الحكم المعنوي من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض اجزائه دون بعض  
اكرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح افتراق بعض  
اجزائه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب الروية واشت  
العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف والربع والثلث والخمساوان لم  
يتفصل بعضها عن بعض بحسب الروية لانه يصح الاتصال فيها بحسب  
الشر

الشر الجواز ان يشترط به نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس  
له جز يتفصل عن جز فانه لا يجوز بكل تاكيد واجمع وكذا توابعه  
بحو جاز يد كله فانه يمتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون بعضه الاخر وهو  
متحقق معه فلا حاجة الي التاكيد لدفع توهم عدم الشمول **قوله**  
احتمل ان الجازي بعضهم اي وان بعضهم لم يجي لانك لم تعتد بهم اي  
اطلقت القوم وارادت بهم من عدم انك البعض كما ظهر منه  
القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم وانك  
جعلت الفعل لواقع من البعض كالواقع من الكل بنا على التعمير في حكم  
شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم  
**قوله** بالكل اي باسمه فاذا اردت التنصيص على مجي الجميع الي اخره  
تقل عن سيبويه انه لا يرتفع الجاز عن الموكد حتى ياتي بجمع الفاظ  
التوكيد **قوله** وقد يحتاج المقام الي زيادة التوكيد الخ قال في الطول  
وربما يجمع بين كل او جمعيا بحسب اقتضا المقام كتقوله تعالى فيجد  
الملائكة كلهم اجمعون بنا على كثرة الملايكة واستبعاد سجود جميعهم مع  
تقرهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التقدير والتقريع  
على ايليس ولا دلالة لاجمعوت على كون سجودهم في زمان واحد  
على ما توهم وهو هنا يثبت وهو ان ذكر عدم الشمول اي فيما تقدم من  
ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو زيادة توضيح ولا يفر  
من قبيل دفع توهم التجرد لان كلا مثلا انما يكون تاكيد اذا كان المتبوع  
دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجرد والا لكان  
تاسيسا **قوله** وهي كنع وابع وابضع بالصاد المهملة عما في الفاضل  
الخامس بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة قيل لا معنى لهذا لكانت التلا  
في حالة الافراد مثل حسن بسن وقيل اكنع مشتق من حول كبيع اي

قوله

قوله

تمامه وابعص بالهكلة من بضع العرق اي سال وبالجملة من بضع اي روي وانبع من  
البتع وهو طول العنق مع شدة مغزرة ويمكن استنباط مناسبات خفية  
بين هذا المعاني ومعناها التاكيد بالثامل الصادق **قوله** مررت بالقوم  
اجعيني ففهم منه انه قد يوكده باجمع دون كل والمختار كما قال الشيخ ابو حيان  
نظا فالجمود جواز التاكيد باجمع دونه كثيرا فصحا لكثرت وروود ذلك كقول  
تعالى لا تقويهم اجعيني وان جهم لموعده هم اجعيني وفي الحديث واذا صلى  
جالسا فصلوا بطوسا اجعون يروي بالرفع تاكيد للضهر وبالضبط على الحال  
وهو ضعيف لا سئلزامة تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة على ما تقدم  
قال ولا يقال دليل المنع وخرجه تقدم كل عند الاجتماع لان النفس بحسب تقدمها  
على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الاقرار **قوله** بشرط تقدم  
النفس على العين وكل على اجمع واجمع على تواضع بين المقدم من تواضع  
اجمع وفيه خلاف الصحيح انه يجب ان يتبع اجمع وفروعه بالكتع واخوانه  
ويتبع اجمع واخوانه يا بضع واخوانه ويتبع اجمع واخوانه يا بضع  
اخوانه واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة حوار الابدال بالجمع  
سئيت بعد اجمع وهو لابي ابن عصفور واختار ابن هشام في تعليق  
واجاز ابن كيسان بان يبدى اباي الثلاثة سئيت من اجمع وكتع وابعص  
كما عوطا هو كلامه في التسهيل فان قلت ما وجه هذا الترتيب قلت قال  
المرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قد مثلت النفس  
ثم العين ثم الكل ثم اجعيني ثم اخوانه من اجمعين الي اجمعين اما تقدم  
النفس والعين على الكل فلان الاضافة صفة النفس ومعنى فيها  
تقدم النفس على صفتها اولي واما تقدم النفس على العين فلان  
النفس لفظ موصوع لما هيته الحقيقية ولفظ العين مستعار لما  
بحاز من الخارجة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا

وجمده ابي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه حامدا واتباعه  
المشتق للحامد ولي ولا سيما اذا كان المشتق على ورثة الصفة  
وهو افعال ايضا ان كل قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا  
واما تقديم اجمع على اخوانه فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة  
من جميعها واما تقديم اجمع في الصحيح على اخوانه فلكونه اظهره  
في افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم يقول كنع اي تامر وهذا  
المعنى خاف فيهما انتهى واذ اردت تاكيدان فاكثر فكل ما ذكر  
تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال ابن برهان كل منها  
تاكيد لما قبله خاتمة ونسأل الله حسن الخاتمة تفردا النفس  
والعين عن الفاظ التوكيد بخوارزمية زائدة قال ابن هشام في الغني  
بعد ان ذكر انه يجب بخرين اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد واما  
قولهم جال القوم باجمعهم فهو ضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولهم اجمع  
على كل قولهم فرخ واقرخ والمعنى جالوا بجاعتهم ولو كان توكيدا  
لكانت الباقية زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم لصغار بعينه  
فكان يصح اسقاطها انتهى وقال المرصفي وقد يضيق اجمع اضافة  
ظاهرة فيوكده لكن بيا زائدة تقول جال القوم باجمعهم بخلاف  
عنه فانه يوكده مع الباء وبدونه نحو لائته عنده وبعينه  
انتهى وقال النووي في التبيان قوله باجمعهم بضم الميم ونحو فرخها

**الدال قوله** البدل اعلم ان البدل لغة هو العوض قال تعالى

عبي ربنا ان بيدنا خيراتنا واما في الاصطلاح فهو المتابع  
المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبعه والمراد بالواسطة  
حرف من حرف العطف واعلم ان التسمية بالبدل بصرية واما

٩٩

واما الكوفيون فقالوا لا يخفى يسوونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان  
يسوونه بالتكبير **قوله** البديل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه و  
وجزمه سكت عن تبعيته لذي الافراد والتذكير والتكبير وفروعهما لم  
تعرض لها هنا وفيه تفصيل اما التذكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم  
موافقته لمتبوعه فيها بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزير  
لجهد الله في قرأة الجرد والذكر من الذكر نحو ان اللقيين مغاذا حد ايقه  
واعطيا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الرضا مستقيم صراط  
الله والذكر من المعرفة نحو لشفعا بالناصية ناصية كاذبة وسياي  
ذلك في كلامه واما الافراد والتذكير وفروعهما فان كان بديل كل واقف  
متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون احدهما مصدرا  
نحو مغاذا حد ايقه او قصد المقصود كقوله  
• وكتبت كزبي رجلين رجل صحبة • ورجل رومي فيها الزمان فشلت  
وان كان غير من انواع البديل لم يلزم موافقته فيها **قوله** وهو علي  
اربعة اقسام اي صادق عليها **قوله** اي بديل شئ من شئ هو مساو  
له في المعنى هو الذي تكون ذاته عن الذات المبدل منه اي يكون  
المراد منها شيئا واحدا وان تغاير مفهومها وان لم يكن الما صدق  
واحدا لانها قد تختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ما صدق وهما  
واحد الا يزيد اخوك فان المراد منها شخص واحد ويسمى بديل لكل  
لانه كل المبدل منه فلا ضافية يانية والفرق بينه وبين عطف  
البيان ان المقصود بالذات في الكلام النسبة الي المبدل والنسبة الي المبدل  
منه توطئة وتمهيد للنسبة الي المبدل ومبالغة في الاسناد بخلاف  
عطف البيان فان المقصود بالذات المقطوع عليه وانما قصد بالعطف  
توضيح المقطوع عليه وبيانه والظاهر ان الاضافة في بديل الشئ يانية

اي

اي بديل هو الشئ لمبدل منه **قوله** علي المشهور ومقابل المشهوره  
قول السهلي ان البعض بديل وبديل الاستعمال يرجعان الي بديل الكل  
لان العرب تتكلم بالعام وتزيد الخاص وتحذف المضاف وتثويه فان  
قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تزيد اكلت اكلت بعض الرغيف ثم  
بيئت ذلك البعض وبديل المصدر ومراد الاسم انما هو في الحقيقة مرصعة  
مضافة الي ذلك الاسم **قوله** اي بديل الجز من كلمة اي بديل هو جز المبدل  
منه ذكر الكل اول توطئة وتمهيد او هو الذي يكون ذاته بعضا من  
ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فهو الهين  
اشين اذا جعلناه بديلا يكون بديل الكل دون البعض لان ما صدق  
عليه اشين هو عين ما صدق عليه الهين وسمى بديل البعض لانه  
بعض من المبدل منه فاذا ضافته ايضا يانية واعلم ان بعض قد الشئ  
يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان وقد يراد به ما هو  
جزءه كما يقال اليد بعض زيد **قوله** قليلا كان ذلك الجز او كثيرا  
او مساويا للجز الآخر مثال الاول اكلت الرغيف ثلثه ومثال الثاني  
اكلت الرغيف ثلثيه ومثال الثالث اكلت الرغيف نصفه **قوله**  
بديل الاشتغال سمي به لان المبدل منه مشتمل على المبدل والاضافة  
بمعنى اللام وهذا ظاهر على القول بان المبدل منه مشتمل على  
المبدل واما على القول بان المشتمل هو العاقل او المبدل فوجه التسمية  
ببديل الاشتغال دلالة اول الكلام بالاجمال على حق الكلام فكان الاول  
متمثلة مشتمل على الثاني فانك اذا قلت اعجبني زيد مثلا ومعلوم  
ان ذات زيد لم تكن محميا وكانك قلت اعجبني شئ من زيد وهذا  
المعنى شامل للاجمال للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية شامل لما اذا  
الاول مشتمل على الثاني كقول تعالى يسألونك عن الشهر الحرام فقال فيه

او الثاني مشتلا على الاول نحو سلب زيد توبه او لم يكن احدهما مشتلا  
على الآخر كقولك اعجبني زيد **قوله** اشتمالا بطريق الاجمال  
اي من حيث كونه ذا اعليه ومقتضا ضياله بوجه ما بحيث يتبعي النفس  
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظية له فيجي ببدله  
مبينا ومختصا لما اجل او لا فبدل الاستعمال هو الذي يكون بينه  
ويبين المبدل منه بلا نسبة بغير العينية والجزئية اي لا يكون  
عينه ولا جزوه بل يكون بينهما علاقة تامة يكون النسبة اليه  
المتشوع منها يحتمل عرفا النسبة الى المبدل والربيع فيذكر المبدل هو  
مبينا المقصود من المهم ومنه لا لهما نحو سلب زيد **قوله**  
فانه ينسب السلب الي زيد ويراد به سلب ما يتعلق به فخرج نحو  
ضربت زيدا حان فانه لا يقصد من ضرب زيد عرفا ضرب حان وكذا  
نحو بني الامير عماله فانه لا يحتمل عرفا الا البدل ولا يلزم ان تكون  
النسبة الى المتشوع صحيحة حقيقة كما يفهم من كلام القاضل  
الجامي فانه منتقض نحو اكلت الخبز ورقه ورايت زيدا ثوبه  
نحو او عامته فانه من بدل الاستعمال هذا هو التحقيق الموافق لكلام  
المحققين فهو بالاعتبار حقيقة والله ولي التوفيق في ذلك بالنواحي  
ودع عنك ما قيل او يقال **قوله** وحدهما انتك وكن من الشاكرين  
وامر قومك ياخذ واحسرها **قوله** لا كاشتمال الطرف على  
المظروفاي لا يشترط خصوص ذلك لان ذلك يصح اولا يكفي بدليل  
يسالونك عن المشرق قال فيه **قوله** بدل الغلط توضيحه انه بدل  
تذكر بعد ذكر المتشوع غلط عهدا او سهوا جبر ذلك الغلط نحو  
استترت زيدا حان واعلم ان الغلط اما لسبق اللسان وهو  
يقع في فصيح الكلام او نسيان وزعم باطل وهو ايضا لا يصدر عن  
روية

روية وثقة والثالث ان يوقع نفسه في الغلط عند التبدل لانه  
او مبالغة او تذكر المبدل منه عند التبدل غلط وهو كثير  
في الشعر كقولك هند نجم بدر شمس منير وسمى غلطا لان ذكره  
بسب الغلط **قوله** كذا ذكر في التوضيح ذاتي كذا الشارة الى  
قوله اي الى آخره والمقول المذكور وان كان متخدا مع ما ذكره في  
التوضيح بالانواع الا انه يفارح بالشخص وهو ظاهر ذلك المفارقة  
كافية في صحة التشبيه فلا يراد عليه ما يقال هذا بعينه عين  
ما ذكر في التوضيح فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي المفارقة  
**قوله** نحو قولك جازيد اخوك اي نحو قولك من مقولك الذي هو  
جازيد اخوك وقس على ذلك نظاير **قوله** ويسميه ابن مالك  
بالبدل المطابق قال في شرح الكافية وذكر المطابقة اولها  
صاحبة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة  
الاجزائية فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء ذلك غير مشروط للاجماع  
على صحة البدلية في اسماء الله تعالى كقراءة غير تافع وبن عامر لي  
صراط العزيز الجهد الله **قوله** نحو اكلت الرغيف ثلثه لو قيل  
اكلت الرغيف ثلثه وثلثه وثلثه فالظاهر انه من بدل المعنى  
ان قدر العطف متاخرا عن الابدال ومن بدل الكل ان قدر العطف  
سابقا **قوله** ومنع المحققون دخول ال على كل وبعض قال  
للوهري كل وبعض مع فتان لم يجز عن العرب معرفة باللام لان فيها  
معنى الاضافة ونقل التلمساني عن ائمة النحو منع تعريفه بالكن  
جوز ال ريشنري فتاع في السنة المصنفين ومتاخرى انجاة  
حشا استعملوا في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض كثيرا **قوله**  
اما في الفعل فقال الساطي جري فيه الاقسام الاربعة اسنده

اليه اشعاعا بعد من الدخول في عهده وذلك قال بعد ذلك والدرك  
 عليه وشترط في بدل الفعل من الفعل كما قال الرضي ان يكون الثاني  
 راجح البيان كقولنا ما مع يضاعف له العذاب فان ساواه كان  
 تأكيد الا بد لا نحو تنصرت فترك ولا عرف له شاهد او بشرط  
 ان يكون بينهما ملائمة ومناسبة فلو قال من يستعين بنا  
 كما يعنى ان من يستعين بنا يقتل لم يجز ان يدل **قوله** يلق انا ما  
 لم يجرى اثره او انما باعنا رجزا وقرى اياما اي شد ايد يقال يوم  
 ذوايام اي صعب **قوله** يضاعف له العذاب بدل من يلقو لانه  
 في معناه كقوله . متى تاتنا تلهم بنا في دارنا . تجد وطبا خيرا لا  
 ونارا تايجا . وبعضهم مثل بدل الكل بالبيت ومثل بالايه  
 بدل الاستعمال وقرى لو بكر رفع يضاعف على الاستئناس اولها  
**قوله** فان معني يضاعف العذاب هو نفي الاتامه مثله  
 في المضاروي واعلم ان ابد الالف من الفعل يدل لكل متفقا  
 عليه في البسيط ومثال البعض من كل ثقاه جمع منهم السويطي  
 مدعي عدم الخلاف فيه فقال لا يدل بعضه بل لا خلاف لان الفعل  
 لا يتبع من انتهى قال سبحانه رحمة الله تعالى واقول ان اراد ان  
 لفظ الفعل لا يتبعن قال اسم كذلك وان اراد ان معناه لا يتبعن  
 فهو متصور في معني الفعل اي الحد بل يشهد **قوله** سمع  
 بدل من تصل بدل بعض من كل لان السور بعض الصلاة **قوله**  
 ومثال بدل الاستئناس . قوله .  
 ان على الله ان يتابعنا . تؤخذ كرها وتجن طابعا .  
 قاله الزاجر قاله في شخص تقاعد عن مبايعه الملك وان يتابعنا اسم  
 ان وجبرها على وهو مقدم من تابعين ولفظ الله منصوب بترغ  
 الخافض

الخافض وهو او القسم والشاهد في تؤخذ حيث نصب لانه بدل من  
 يتابعنا ولم يذكر المبايع عليه وكرها منصوب على انه صفة لمصدر  
 محذوف اي اخذ كرها وعلى الحال اي كرها وفي البيت تقيسة  
 وهي ان الفعل ينصب بثلاثة اشياء بالحرف والبدل واللفظ  
 وقد اجتمعت الثلاثة فيه وما ذكره من ان بدل الاستئناس  
 يكون في الفعل هو الصحيح **قوله** وبدل الغلط ان تاتنا نسألنا  
 لفظك قال في البسيط جوز سيبويه وجماعة من المحورين له  
 والقياس يقتضيه والشاهد في نسألنا حيث جزم لانه  
 يدل من تاتنا **قوله** حاصلة من اربعة في ستة عشر اي من صر  
 اربعة وهي بدل الشيء . وبدل البعض . وبدل الاستئناس .  
 وبدل الغلط في ستة عشر او مختلفا هما اي يكون الاولى  
 والآخر معرفة وبالعكس اذا كانت النكرة مبدلة من معرفة  
 فنعت تلك النكرة واجبا عند ابن الحاجب كما صرح به في بعض نفا  
 ليل يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانوافيه  
 بصفة تكون كالمجا بر لما فيه من نقص النكرة وقال غيره ان الاولى  
 ذكر الصفة قال الشيخ الرضي وذلك الموجوب انما هو في بدل لكل  
 وقال ابو علي الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا  
 استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى يا لواد  
 المقدس طوي اذا لم يجعل طوي اسم الوادي بل كان مثل حطم وفتح  
 من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقدير وان لم تقدر  
 النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير  
 نحو يزيد رجل ولا فائدة فيه **قوله** هذه اربعة وستون امثله  
 المعرفتين في الاقسام الاربعة للبدل جازي احوك وضربا

ضرب صح  
 قوله  
 نيفه

رأسه وسلب زيد ثوبه ورايات الخار و امثلة النكرتين في هذه  
 الاقسام جاني نحو رجل صالح و صرت رجلا لسانه وسلب رجل ثوب  
 له ورايت رجلا حادا و امثلة المختلفين في هذه الاقسام يزيد اخ  
 كه ورجل اخيك و زيد راس له ورجل راسه و يزيد علم له ورجل  
 علمه و زيد حمار ورجل الحمار و امثلة المظهرين في هذه الاقسام  
 ما تقدم و امثلة المضمين في هذه الاقسام ضربته اياه وراس زيد  
 ضربته اياه بان يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد و ضمير اياه الى الراس  
 و علم زيد اعجبني هو بان يكون فاعل اعجبني راجعا الى زيد و ضمير هو  
 راجعا الى علمه و رايته اياه فيها اذا سبق ذكر زيد و حمار و يكون الضمير  
 الاول راجعا الى زيد و الثاني الى الحمار و امثلة المختلفين في بدل لكل  
 اخوك لغيت زيد اياه و اخوك لغيت زيد اياه و الاخ هو زيد و في  
 بدل البعض وكسرت يد زيد و قطعت يد اياها و زيد اقطعته  
 يده و في بدل الاشتغال كرهت زيد و ايفضت زيد اياها  
 و زيد كرهته جهالته و في بدل العطف كرهت زيد اياها مع هـ  
 تقدم ذكر الدابة و زيد كرهته جهالته **قوله** هذه اربعة  
 و ستون اي قسا و هذا باعتبار الامكان و اما باعتبار الوقوع فهي  
 اقل **قوله** و نقا صيلا من الجواز و الامتناع مذكور في المطولات  
 النقا صيل جمع تفصيل و هو التبيين و قطع بعض الامور عن بعض  
 و يطلق على المفصل و جمع باعتبار اي التبيينات او التبيينات و اصله  
 انه يدل الظاهر من الظاهر و لا يدل المضمين من المضمين و نحو قمت انت  
 و مردت بك انت تو كيد اتفاقا و كذلك نحو رايتك اياك عند الكوفيين و  
 و في ما لك و كذلك لا يدل مضمين ظاهرا كما يسمع و ايت زيد اياه و اما  
 ابدال الظاهر من المضمين فلا يجوز ان يكون الضمير لغايبا و لما ضار ان كان  
 لغايب

لغايب جار مطلقا نحو و اسروا الخوي الذين ظلموا في احد الاوجه  
 و ان كان الحاضر متكلم او مخاطب بجاز تشبه ط ان يكون بدل بعض نحو  
 اشترت بك نصفك و اشترت بئني نصفى او بدل اشتغال نحو اشترتني  
 عليك و اعجبتك علي او بدل غلط نحو كسرتك الحمار و كسرتني الحمار او بدل  
 كل مفيد للاحاطة نحو يكون لنا عيد الا و لنا و اخرنا و ان لم يفيد معنى  
 للاحاطة نحو ضربته زيد اياه اصب احدها المنع و هو من هـ  
 جمهور البصريين و السارح مرجه انه ترك هذا التفصيل روي للاختصاص  
 و انما ذكرناه نحن لان التنبيه عليه يوجب للتفيس تشوفا اليه فاذا

**لم يذكر كانه في النفس شي من الخسوع على فوات ذلك باب**

**منصوب بالاسماء المنصوبات بحري فيه ما تقدم في المرفوعات فلا يعقل**  
**قوله** خمسة عشر كذا في النسخ التي رايتها و الموجود في الكتاب اربعة عشر  
 فلعل المراد المنصوبات الخمسة عشر في قصد جازم لم يذكر الخامس عشر  
 لسانا و يمكن ان يقال على بعدائه عند المنفوض بالجر منصوب بان هـ  
 كان بعد اسطة **قوله** على سبيل الاجمال و التعديل اي على سبيل وصفة  
 هي الاجمال و التعديل و من اجل الحساب اذ اردت الى الجملة و اجل الامر فهم  
 و الجملة لغة هو المجموع و جملة الشيء بمعنى مجموعة من اجزاء بالفتح و هو  
 الحظ و الجمع و المستورد اطلاقا لاجزاء و المجل مقابلة التفصيل و المفصل  
 و الظاهر ان عطف التعديل على الاجمال تفسير **قوله** نحو ضربت زيد اياه  
 نحو يد من قوله ضربت زيد اياه و في ذلك نظاير **قوله** و الصدرا علم ان  
 المصدر مشترك بين المفعول المطلق و هو المراد هنا و بين اسم المفعول  
 الجار على فعله اي المستعمل على حروف فعله **قوله** النا فية الجني اي لفظة  
 و حكمه و اسناد الفعل اليها بجاز من اسناد ما للشيء الى الله **قوله**  
 في بعض احواله قيد مناسب في من انه يكون منصوبا و غير **قوله**

بج



فوجيتك قراءة للعلم التمثيل بذلك للمفعول من اجله مبني على انه كاشف  
فيه ان يكون قلبيا اي قائما معناه بالقلب وسبب ما فيه **قوله**  
لتقدم ذكرها في المرفوعات يرد عليه انه لو كان ما ذكره لك للاستقاط  
لا سقط خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع لتقدم ذكرها  
في المرفوعات فليتنامل **قوله** ولكونها داخلين في قسم المفعول به  
يرد عليه انه لم يسقط المتارمي مع دخوله في قسم المفعول به وكما ان  
لنا دري احكاما تخصه للمفعول في ظنته واخواتها احكاما تخصها  
**قوله** والها من الموصولة تعود على الالموصولة في المفعول  
اي الذي يفعل به فعل اي يقابل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به  
فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الصبر في  
المفعول فيه وله ومعه واقرب من ذلك ما قاله استنادا تحتنا  
من امثال هذه العيانة كالمحكوم عليه والاسناد اليه والمفعول  
فيه لغلبة الاستعمال صارت كالعلم فلا يقتصر الصبر مرجعا هذا  
وقد يقال ان كلام الشارح لا ينافي كلام الاستاذ بان يكون مراده انه عايد  
في الاصل على الالموصولة فان الجار والمجرور كان في الاصل تابعا  
الفاعل لتوكل المفعول لان معناه الذي يفعل به وصار لان حر الا  
المصطلح عليه والصبر المجرور عايد في الاصل الالموصولة فالمفعول وله  
المفعول فيه والمفعول معه والمفعول له وينبغي ان يكون الها محلي  
به للاصاق اي الذي الضم الفعل به او للمقابل كما قال الرضي **قوله**  
وحبر ما المجازية لم يذكره المصنف ولا الشارح في التفصيل الاتي  
**قوله** وسبب ذلك في ابواب متعددة بانها بابا هذا امثال علمته  
بابا بابا قال البدل ما مبني ولم ترك الطلبة يستشكلون ذلك هو  
والمستعمل عن ابن جني يخرج عليه ان الثاني منصوب على انه صفة للاول  
يريد

يريد على حذف مضاف وقد بعضهم يقبل اي بابا قبل هذا وهذا  
لا يستلزم الباب الاخير وقد بعضهم يقبل اي بابا بعد باب وهذا  
لا يستلزم الباب الاول والقصد دخول الاقواب كلها وقد يقدر  
بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه متفصل عنه غير مختلط  
به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شي من الاقواب والمفعول  
عن الزجاجة ان انتصاب الثاني على انه تأكيد والاول بمعنى مرتبا  
فان قيل فلم اقرم ذكر الثاني مع انه موكد قلنا لان ذكره امان على  
المعنى الذي قصد بالاول ورب شي لا يلزم ان يتقدم لعرض  
الشيء والمختار في ذلك ان الاسمين منصوبان بالفاعل المتقدم لان  
مخبرها هو الحال ونظير في الخبر الرمان حلوحا مضى **قوله**  
على ترتيبها في التعداد اي القدر لعل مراده التعداد في التفصيل لا  
التعداد السباعي لان اسم كافيه مذكور قبل المشتق وفي التفصيل هو  
تعداد المشتق **المفعول به قوله** المفعول به  
بانه لانه احوح اليه لاجاب لانه الذي يكتسب بالفاعل ولانه اكثر  
استعمالا **قوله** هو لا يسم كايضا فيه قوله الذي يقع به اي عليه  
فقال الفاعل لان الذي يقع عليه فعل الفاعل المعنى كاللفظ اما  
لانهم يخرون صفات المدلولات المطابقة على القاظ الدالة به  
عليها او اما لا يخرج منه يقدر مضاف بين الها والها اي بمعناه **قوله**  
المنصوب اي ابواحد من اربعة العقل المتعدي بخرو ورت سلم  
داود فلما جاس سليمان ووصفه نحو ان الله بالغ امره ومصدروا نحو ولولا  
دفع الله الناس واسم فعله وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذا الامثلة  
وقد يضر حوازا اذا دل عليه دليل قال او حالي فالاول نحو قالوا خيرا  
اي اتركوا خيرا بدليل ما ذكره فيكم والثاني نحو قولك لمن تاهب

لسفر ملكة باضارا نزيد ولما سد دسهما القراطس باضارا نصبت وانهم  
المصنف رحمه الله تعالى لما نصبت لكون كلامه جاريا على كل الاقوال في  
فا صبه الصحيح ان فا صبه الفعل او شبهه بنا على انه به يتقوم  
المعاني القتضي للاصل المصيب اي المعنوية **قوله** اي عليه اثبات علي  
ان اليا بمعنى علي والمراد الذي يتبع علي سماه او عليه نفسه اذ لا يخرج  
نحو قلت زيدا او قلت زيد قايما **قوله** الفعل فان قيل يخرج هذا  
لحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت زيدا فان زيد المفعول به  
ولم يقع عليه الفعل بل نفي عنه قلت معني قوله الذي يقع به الفعل  
الذي تعلق به الفعل تعلق الوقوع عليه بان يطابق عليه اسم المفعول  
المشتق من ذلك الفعل كما مضى وبذلك التعلق اعم من ان يكون  
بطرف الاثبات او النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع لكن تعلق  
به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه تعلق وليد المراد بالوقوع  
عليه بما شق ولو هذا التفسير خرج ايضا منه نحو اوردت السفر  
وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في تناول التعريف للمفعول الاول  
في باب علم والتاين في باب علم نظرا في العلم والاعلام انما يقعان على غيرها  
فليتأمل وخرج بالتعريف الفاعيل الاربعة الباقية اما المفعول فيه  
فان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول له فلان الفعل يقع لاجله لا عليه  
واما المفعول معه فلان الفعل يقع معه لا عليه واما المفعول به  
المطابق فلانه نفس الفعل الواقع وجعل المفعول الحقيقي الذي هو  
الثر عين الفعل الذي هو التاين بنا على انهما لا يميزون بينهما وذلك  
حكوا بان المفعول المطلق هو المصدر **قوله** نحو ضربت زيدا قال في  
المحصل الضرب اساس جسم الجسم عموما في بعنف قال القرافي في  
شرح الظاهر انه لا يشترط في المصروف ان يكون حيا فالقول اضرب  
بعضا

بعضا البحر وفي الآية الاخرى ان اضرب بعضا البحر الظاهر ان هذا  
حقيقة والاصل عدم الجواز **قوله** من نحو ضربت زيدا او ركبت  
الفرس بيان لما تقدم ذكره والمراد بنحو زيد والفرس كل اسم ليس  
بضمير **قوله** قسم متصل اي عامله وقسم متصل اي من عامله  
**قوله** هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه  
بلا اي هو الذي لا يقع لغة عند الفصحا ان يتقدم على عامله ولا  
ان يفصل بينه وبين عامله بالا ومراره المتصل من حيث هو لا  
المتصل الذي هو قسم من الضمير المفعول والالزام اتفاقا من التعريف  
المذكور للمتصل بالمتصل المرفوع بارزا كان او مستترا لا يقال لا فاقا  
في الجمع بين قوله لا يتقدم على عامله وبين قوله ولا يفصل بينه  
وبينه بلا اي في الاختيار لزيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما  
الآخر لا يتناول ممنوع بل قايده بيان حكم المتصل ولو اقتصر  
على احدهما لم يعلم منه الاخر **قوله** ضربت قال الرضي وبعض العرب  
يلحق بكاف المذكور اذا اتصل بها الضمير القاف وبكاف الموثيا كما حكى  
سيبويه اعطت كاه واعطيتكيه تشبيها لكاف بالها نحو اعطيتها  
واعطيتها قال ابو علي قد يلحق الياء الموثيا مع الياء كرميتها  
**قوله** ضربتكم اعلم ان في تلميم من نحو ضربتكم ضربتكم من عهد ضربتكم  
اربع لغات احسنها السكون ويقابلها الضم بالشماع وبالشماع  
والضم قبل هرق قطع والسكون قبل غيرهما فان ولها ضم متصل  
فالضم واجب عند من ما لك راجح مع جوار السكون عند سيبويه  
ويونس نحو ضربتكم ومنه ان لم يسموها بالسكون ووجه الضم  
ان الضم يورد الاشياء الى اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الشماع  
بالواو كما اشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتحقيق **قوله**  
فالها ضمير المفعول بفتح ما ذكره من ان الضمير هو الياء وحدها

هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت  
بالفتح للفرق بين المذكور والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء  
والالف وبه جزم ابن مالك وادعي السير اني انه لا خلاف في  
للزوم الالف سواء اتصلت بضمير نحو اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم  
حذفها في الوقف وعلوا عليه والكرامة ذات اكرمكم الله به  
و كفت هت نفسي بعد ما كدت افعله اي بها و افعالها هو  
الصحيح قد منا ان الصحيح عند ابن مالك وقوم مجموع الهاء والالف  
وادعي السير اني انه لا خلاف فيه **قوله** ولا تقع الكاف والهاء  
المتصلتين في موضع رفع اصلا كان المراد في موضع رفع فقط من غير  
استعانة فلا يريد انما قد يقعان فاعلا للصدر ونحو اعجبني ضميرك  
زيدا و ضمير به عمل لانها في محل جر ايضا ولا يقد يقعان في موضع  
رفع بعد لولا الا امتناعه في قول بعضهم لولا اي ولولا ك ولولا  
قال في المعنى في اباحت لولا و اذا ولي لولا بضم الحقة ان يكون ضمير  
نحو لولا انتم لكننا مومنين وسمع قيل لولا اي ولولا ك ولولا ه خلافا  
للبردم قال سيبويه والجمهور هي جارة للصدر بخصه بد كما  
اختصت بضمي والكان بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع الجور  
بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الصدر مستد اولولا  
غير جارة ولكنهم انا نوا الضمير المنفوخ عن الرفع كما عكسوا  
اذ قالوا ما انا كاتت وكاتت كانا ومثل الكاف والهاء في اذ كن ياء  
التكلم فكان ينبغي له ذكرها معها **قوله** وهو الذي يتقدم  
على عامله او يقع بعده الا او ما في معناها اي هو الذي يصح لغة عند  
القسم ان يتقدم على عامله او يقع بعده الا او ما في معناها في الاحياء  
فما الضمير في ضميرهم لا يصح فيه لغة ذلك بخلاف الضمير في ضمير  
فاته

فانه يصح فيه لغة ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضميرهم مجموع  
الهاء والميم واما ان قلنا ان الضمير الغائب هو الهاء فقط والحروف  
اللاحقة لها ليست منه بل ذوال علي التنثية والجمع ولهذا اكل  
متصل **بيانه** لكونه حرفا واحدا من العامل بمثله **قوله**  
منه فامتناع تقدمه ووقوعه بعد ما ذكر في غاية الظهور  
بخلاف المتصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك  
فالضمير في ضميرهم الهاء فقط وفي ضمير بوا كلمة هم وجميع ذلك  
نحو عليه الرضي وغيره وكذا الشارح كما علمته والذي بمعنى الا انما  
فان قلت كفاية في الجمع بين المتقدم على العامل والوقوع بعد  
ما ذكر الازيادة الايضاح لانه يلزم من اخذها الاخر قلت ممنوع  
بل فايده بيان حكم المتصل ولما فرض على اخذها لم يعلم منه  
الا حرفا مل **قوله** اي قال الرضي وقد تبدل الهمزة مفتوحة  
او مكسوة كما انتهى وفي اياسع لغات قديمها تشديد الياء  
وتخفيفها مع الهمزة وابدائها مكسوة ومفتوحة فهدت ثمانية  
يسقط منها فتح الهمزة مع التشديد والتشديد يسمع كسر الهمزة  
قراءة الجمهور **قوله** والكاف والميم والالف علامة المشي الذي  
يظهر ان علامة المشي الميم والالف فقط واما الكاف فعلامته  
المخاطب وقد يقال مراده ان الكاف والميم والالف علامة المشي  
المخاطب فلا ينافي ما ذكرنا وبجري نظير ذلك في نظامين الاية  
فلا تغفل وفي كلامه فيما ياتي التصريح بما ذكرنا **قوله** وما  
ذكره في ما ذكرني مذهب سيبويه وجماعة واخترنا طغاري  
وعناه في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عن  
قال ابو حيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا فاللاحق حروف

لا يحمل لها من الاعراب **باب المصدرة قوله**  
 المنصوب على المفعول المطلق اعلم ان المصدر كما تقدم مشترك بين  
 المفعول المطلق وبين اسم الحدث الجاري على فعله اي المشتمل على  
 حروف فعله فيمن بقوله المنصوب على المفعول المطلق ان المراد به  
 المعنى الاول **قوله** هو الذي يجي بالشيء مراده به تعريف حقيقته  
 وانما مراده به الايضاح على حسب ما جري في غيرهم من تقدم الماضي  
 و بنا بغير المضارع عنه و التثنية بالمصدر والاول بعد في ان يكلم  
 بالمصدر بعد الماضي و اشار بقوله حال كونه ان تا التام حال و سمي  
 مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فان  
 مفعول لانه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا  
 ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فلان هو الضرب فلهذا سمي  
 مفعولا به و كذا اسائر المفاعيل ولكن جري اصطلاحهم على انه اذا قيل  
 مفعول و اطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل و ولا في الكلام  
 خفضا له و انما كان حقا ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق  
 ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق  
**قوله** و هو قسمان لفظي و معنوي معني على مذهب من يقول  
 ان جلوسا من تعدت جلوسا منصوب بقعد و سياتي ما فيه  
**قوله** في حروفه الاصول و معناه التقييد بذلك يدخل  
 و الله انتم من الارض بنا فان تبتل له تبتلا و سياتي ما فيه  
**قوله** فحروف قتل هي حروف قتلا بعينها اي نوعها و ليس  
 المراد بها المعصولة لانه يستحيل حصوله بحلين قنامل او حروف  
 قتل مثل حروف قتلا بعينها اذ ثبوت عينها مما لا يتصور لان  
 السجوي لا يوجد بعينه بحلين **قوله** نحو طست فعودا امثال المذكور  
 انها

انما يصح بنا على ان الجلوس و القعود بمعنى واحد كما ذكره السارح و في ه  
 شرح المصانيع ان القعود من الاصطلاح و الجلوس من القيام انتهى ه  
 و عكسه بعضهم بان القعود بعد الانتقال من العلو الى السفل  
 و القيام الانتقال من السفل الى العلو **قوله** حروف تسمى الجيم  
 واللام والسين الاخبار عن حروف جلس بانها الجيم واللام والسين  
 كالاخبار في قولك زيد قائم ان هو باعتبار المنسب والمراد ان تسمى  
 حروفه و هو وجه وله و سه هو من الجيم واللام والسين  
 او يقال هو على تعدد يرمضان محذوف اي تسمى الجيم واللام والسين  
 و قدس عليه ما بعد **قوله** انما تسمى اي تباي و يتصور  
**قوله** على مذهب المازني الخ يشبه بذلك الي الخلاف فيما اذا كان  
 المصدر غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثله و مذهب  
 سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت و جلست طوقا  
 و قد امد به ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقا للفعل المذكور في  
 الاشتقاق نحو و تبتل اليه تبتلا و نحو طنته انتم من الارض  
 بناتا و مذهب المازني و المبرد و السيراني انه منصوب بالفعل  
 الظاهر قال الرضي هو اولي لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة  
 ملجئة اليه **باب ظرف الزمان و المكان قوله**  
 و ظرف المكان في عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشار الى ان ظرف  
 الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه  
**قوله** هو اسم الزمان مترادف باسم الزمان ما دل على الزمان ولو حكما  
 فيدخل في ذلك اسم العين و المصدر اذا انتصبا على ظرفية نحو  
 اكلمك القارظين او تحفوق النجم لها في حكم الزمان من حيث  
 انه حذف اسم الزمان و اقيما مقامه في الاعراب فانه في ما يقال

١٠٧

من ان التعريف لا يتناول ذلك **قوله** باللفظ الدال على المعنى الواقع  
فيه فانه قيل هذا يخرج بعض افراد الجود نحو ما صحت يوم الخميس فانه  
لم ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال على  
المعنى الذي يعنى وقوعه فيه قلنا معنى قوله باللفظ الدال على  
المعنى الواقع فيه باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الذي دل على  
المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المفعول المستق من ذلك  
الفعل مع لفظه في كالمصوم فيه وذلك التعلق اعم من ان يكون  
بطريق الاثبات او النفي نحو ما صحت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على  
المعنى الواقع فيه لكن تعلق به و عمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه  
فليتأمل **قوله** يتقد برمعي في وذلك بان يكون منه كور الواقع  
فيه من فعل او شبهه وخرج به مثل شددت يوم الجمعة فان  
يوم الجمعة فيه لم يذكر لاجل امر وقع فيه وان كان شهود يوم الجمعة  
لا يكون الا يوم الجمعة وانما ذكر لاجل انه وقع عليه الشهود فهو مفعول  
به لا مفعول فيه واحترز المصنف بقوله بتقدير في عن التصريح بها  
فان التلطف بها يوحي الجرح وخرج عن التعريف نحو وترغبون ان  
تلكمهن اذا قدر بقي فانه ليس باسم زمان ونحو يجاهون يوما فانه  
ليس بمعنى في فانتصابه على المفعول به **قوله** على الظرفية اعلم  
ان الظرفية التي هي معنى في كون الشيء حيث يستقر فيه شيء آخر  
او كون الشيء زمانا او مكانا **قوله** سوافيه اليهم والمختص  
المراد بالمرتب ما دل على زمن غير مقدركين ومدته ووقت لغ  
تقول سرت حيا ومدته ووقتها وبالمختص ما دل على مقدار معلوما  
كان وهو المعروف بالعلمية كصرت رمضان واعتكفت يوم الجمعة  
او بالكمسرت اليوم ووقت العام او باضافة كجيت زمن الشتاء يوم

قدوم

قدوم زيد او غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما او يومين او  
اسبوعا او وقتا طويلا وقال الرضي والمهرم من الزمان هو الذي لا يحد  
له يخصص معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموت  
منه ماله نهاية تخصص سوا كان معرفة او نكرة كيوم وليلة هـ  
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان انتهى  
**قوله** حينك يوم الجمعة سجرا او سحر يوم الجمعة ان قلت هـ  
يلزم عمل اجيبك في طرفين متضادين وذلك باطل قطعاً اذ الحد  
الواحد المعين لا يقع بنهاية في زمانه او قصدا واما عمل عامل هـ  
واحد في طرفين زمان لم يتضادا لاجاز قال في المغني وعمل العامل  
في طرفين زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو نيك يوم  
الجمعة سجرا وليس بد لاجواز يسير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول  
وصوب الثاني نص عليه سيويه قال الشمني يريد هنا بالاعم  
من الآخر الشامل له ولفظه شمول الكل لجزءه او الكلي لجزءه ولا يريد  
به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كان  
يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي شرح المعنى للدهماني هـ  
السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر قبليل واليوم ما بين طلوع  
الشمس وغروبها وما بين العج والمغرب **قوله** شي منها صادق  
على شي من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول  
الفجر لقربه منه انتهى واقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر بمعنى  
اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو متباين له كان  
المتباينين هما الكليات اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق  
عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من افراد  
يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق  
عليه سحر المثال جز ما صدق عليه يوم الجمعة لان المواد سحر يوم

١٠٨

بالجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزما صدق عليه يوم الجمعة  
 فليتنا مل الى هنا كلام التثني رحمه الله تعالى **قوله** وهو الزمان المستقبل  
 الخ قال الراغب في مفر دلته الابد عيان عن مدة الزمان الممتد الذي  
 لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك ان يقال زمان كذا اذا كان يقال ابد كذا  
 وكان في حقه ان لا يشي ولا ينج اذا كان يتصور حصول ابد اقريطم اليه  
 فيشئ وكذلك قد قيل ان ادوة كذا على حسب تخصيصه في بعض ما تناوله  
 كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يشي ويجمع على انه ذكر بعض الناس  
 انا ابا دسولدا و ليس من كلام العرب انتهى وفي الارشاح  
 ولا تقول ما صحبتك ابد انتهى **قوله** وهو ظرف الزمن مستقبل  
 اي وهو لفظ او اسم موضوع لزمن مستقبل **قوله** امد الراهرين  
 الدهر الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي في الدهر اهر  
**قوله** وما استه ذلك تقدم الكلام على نظير في باب معرفة علام  
 الاعراب فلا تقبل **قوله** واعلم ان هذا لا مشقة الخ قال الرضى  
 المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير  
 في او مجرولا ومن وقد تجرمتى بالي وحتى ايضا وتجرأين بالي  
 ايضا مع عدم تصرفها ومن الاخذة على الظروف غير المتصرفه  
 اكثرها بمعنى في تجويت من قبلك ومن بعدك ومن بيتا وبتك  
 حجاب وما جيت من عندك وهب لي من لذك فلا بد الغاية ه  
 والمتصرف من الظروف ما لم يلزم التصا به بمعنى في او انجرارة بمن  
 انتهى ما ارادناه منه انتهى والمراد انه في حال نصبه على ظرفية  
 بوصف بانه ظرف متصرف او غير متصرف لظهوره اذ اخرج عنهما  
 لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا متصرفا او غير متصرف لان الظرف  
 على تضمن معنى في وهو في حال غير نصبه ليس كذلك وقال ابو  
 حيان في شرح التسهيل التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوب الاعراب

سكون

فكون مبداء او مفعولا ومضافا اليه ويقابله ان يقضض فيه على بعض  
 الاعراب كاقضضارا بمن على الابتداء وسبمان على المصدر به  
 وعند علي الطرق ونحو ذلك والنظير في الافعال ان تختلف  
 ابناء الفعل لا تختلف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشافعي  
 في شرح الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعلمه في ه  
 عبارات النحويين يقال على ثلاثة معان فخر يقال متصرف وغير  
 متصرف ويراد به اختلاف الابنية لا اختلاف الارمنة وهو  
 المختص بالافعال ومنه يقال متصرف وغير متصرف ويراد به  
 الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره واذ ارادوا الظرف الذي  
 لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعولا فيه خاصة او متفوضا مع  
 ذلك بمن قالوا فيه غير متصرف ومنه يقال متصرف وغير متصرف  
 ويراد به ما تصرف ذاته وما دنته على ابنية مختلفة كضارة  
 وقاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة **قوله** اذا كان ظرفا  
 ليوم بعينه اي اسما للسحر يوم بعينه او اسما للوقت بعينه كان  
 اليوم قد يطلق بمعنى الوقت **قوله** نحو غد وغ وغ وغ وغ  
 فان قلت قوله نحو غد وغ ويكره علمين يشعر بان ثمة غد هما  
 فما هو قلت شعبان ورضان من هذا العيب وقد راعى  
 المراد في شرح التسهيل عن ذلك وقال لا نظائر لها وغ وغ ه  
 ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس للمع غدا وكره للساكر ه  
**قوله** اللهم قسر بعض النجاة اللهم يا ليهات الست اليها حد نهاية  
 معينة نحو فوق وتحت وقدام وخلف ويمين ويسار وحل  
 على اللهم المذكور لفظ عند ولدي وبتنهيها لايها مما نوع اربها ه  
 وحل لفظ مكان كشيء وتوجه في الكلام فالتحفيق فيه مطلوب

النحوي

109

فقولهم اي حقيقة او حكما ولا يجوز طست الدار والمسجد والبيت  
لان هذه الظروف غير مبهمة ولا تحولة عليه وفسر بعض اخر من لغة  
المهيم فكان له اسم بسبب امر لم يدخل في المسمى وعليه هذا التقسيم  
الست هم تكون الجهات وعند ولدي والكان والفرح والكل ونظايرهما مبهمة فان  
اسماها سبب امر لم يدخل في مسمياتها بخلاف المسجد والبيت والدار والبلد  
والمدينة فان اسماها لا تدخل في مسمياتها قال اللفظي وستشني من المهيم  
جانبا وبما معناه من جهة ووجه واكتف ودرجي فانه لا يقال زيد جانبا  
عمره وكنفه بل في جانبه او الي جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد  
خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار  
وجوف البيت بل في داخلها وخرجوها انتهى **قوله** باللفظ الدال على المعنى  
الواقع فيه اي باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الال على المعنى  
الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المفعول المستقر من ذلك الفعل مع لفظه  
في وذلك اعم من ان يكون من بطريق الاثبات او التخييل كما طست  
اما م زيد فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل  
فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فلتسايل **قوله** الاله اعلى الظرفية  
تقدم بيان معنى الظرفية واعلم انه خرج عن التعريف نحو وترعبو  
ان تتكوهن اذا قد ربي فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو كافرا  
يوما ونحو والله اعلم حيث يجعل رسالته فانه ليس بمعنى في هو  
فان تصاب الاولين على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوف لان  
افعل التضمين لا ينصب لمفعول به اجماعا **قوله** وعند وهو كما  
قرب من المكان عيان ابن هشام في شرح بات سعاد عند اسم مكان  
حاضر وقريب فالاول نحو فلان راه مستقرا عنده والثاني ولقد  
راه ترلة اخري عند سدك المنهري عند حاجته الماوي وقد يكون  
المصور

المصور والقرب معنويين قال نحو قال الذي عنده علم من الكتاب  
ونحو ريب بن لي عندك بيتا وقد تفتح فاع وقد تصم ولا تقع الامنصوبة  
على الظرفية او مخفوضة من وعنها الفر الحري يقول  
وما منصوب ابدا على الظرف ولا يحقده سوى حرف  
وقول العامة ذهبت الي عندك لحن انتهى وقد ترد للزمان نحو انما  
الصابر عند الصدمة الاولى **قوله** ومع وهو اسم لمكان الاجتماع  
قال ابن هشام لمع ثلاث معان احدها موضع الاجتماع ولينها  
عن الدوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جيتك مع العصر  
والثالث مرادفة عند وهي من الظروف العادية المتصرف ويدل على  
اسميتها تنوينها في فوك معا ودخول من عليها في قوله ذهبت  
معا معه وقوي هذا ذكر من معنى **باب**

**الحال**  
**قوله** اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهو لا يصح يقال حال حسنة وحال  
حسن وقد يؤنث لفظها فيقال في حالة قال الشاعر  
على حالة لوان في القوم حائما على جوده لضع بالمحاطة  
والها متقلبة عن واو في قوله جمعها احوال وفي تصغيرها هاء  
حويلة واستتقاها من التحول وهو لا يتقال **قوله** هو الاسم ان  
قلت يرد عليه ان الحال قد تقع جارا ومجرورا وقد تقع جملة وليس  
شي من ذلك باسم قلت الجملة الواقعة حالا اسم تاويل لانها واقعة  
موقع المفعول لان لها محلا من الاعراب والمجرور اذا وقع حالا  
فالحال متعلقه وهو اما اسم حقيقة او تاويل **قوله** الفضلة  
المراد بالفضلة هما ما ليس جرا من الكلام كما يستقني الكلام عنه فلا  
يخرج نحو كسالي من نحو قوله تعال قاموا كسالي فان كسالي حال ولا هو  
يستقني الكلام عنه وانتم يسكازي من قوله تعال لا تقربوا الصلاة

فانهم سكارى ولا عيين من قوله تعالى وما خلقنا السموات الارض وما بينهما  
لا عيين وان لم يستغن الكلام عن الحال في ذلك وخرج بذكر الفصلة  
الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان اسما مينا للهية هو  
خبر لا فصلة **قوله** المنصوب بالفعل وشبهه ان قلت في هذا  
الحال نظرا لان النصب حكم والحكم فرع لتصور والتصوير موقوف على الحد  
المعنى الماخوذ فيه للحكم في الحدود فالجواب اننا لا نسلم ان تصور النصب  
الذي هو الحكم فرع عن تصور الحدود فيوقف على الحد كما ان النصب كالمخصص  
في الحال فلا يتوقف فيه على تصور الحال لكونه موقفا على الحد نعم  
نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحالت الا ان الاخوذ في التعريف  
ليس نصب الحال بل النصب المطابق ولو سلم فيكفي في الحكم التصور هو  
بوجه اخر غير الحد فليتأمل والمراد بشبهه ههنا ما جعل عمل الفعل  
وشاركه في الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه  
معنى الفعل ولا مشاركة في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة  
**قوله** المفسر لما انهم من الهيات اي الصفات قاله في ههنا وفيه  
حواشي التمثيل المراد بالهية الصورة والحال المحسوسة  
المشاهدة كما هو المتبادر وحيد يخرج مثل تكلم صادقا ومات  
مسلوا وعاش كافرا وان اراد والصفة فالغرضها اوضح المقصود هم  
لكن يخرج عنه مثل جازيد والشمس طالعة وغازي وهو جالس التي  
واجب بانها معي مقارنا لطلوع الشمس وجوهر عمر ونحسب  
التاويل لا يخرج جانبا لانها حينئذ مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر  
لما انهم من الهيات اي المقصود منه بالذات تفسير ما انهم من  
الهيات التفسير في نحو لله ذوق فارسا والنعوت في نحو ربي ويطار راكبا  
فان راكبا وفارسا وان حصل بهما بيان الهية فليس المقصود من بالذات  
لذلك

جاني

لذلك **قوله** من الفاعل نصا نحو جازي راكبا فان راكبا بين هية  
الفاعل الذي هو نريد اي صدر والمجوز منه حال كونه راكبا فدللت على  
الحال الثابتة له حين صدر بالفعل عنه **قوله** ومن المفعول نصا نحو  
ركبت الفرس مسرجا فان مسرجا بين هية المفعول اي وقع الركوب عليه  
حال كونه مسرجا ومن المفعول المتبادر ويصح بحال منه على الراجح نحو  
باينا منه لو نجي من المفعول معه ومما لفعول المطلق نحو ضربت بالاض  
شديدا اي احدثت الضرر حال كونه شديدا **قوله** ومحملة لان  
يكون من الفاعل والمفعول نحو لقيت عبدا لله راكبا مثله في المعنى  
حيث قال من الحال بما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو  
ضربت نيدا ضاحكا ونحو قاتوا المشركين كافة **قوله** ولا تخفى  
الحال من المبتدأ هو الصحيح وجوز سيبويه بحال من المبتدأ  
وصححه ابن مالك ونجي عن الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجتبه  
من اسم كان خلافا **قوله** انجب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا  
قاله الزنجيني هو تشديد وتطويع لما بناه المفسر في عدل  
المقتاب على اوقع وجهه واغشيه وفيه مبالغات شتى منها الا  
الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو في الغاية  
من الكراهة موصولا بالحبة ومنها اسناد الفعل الي احد كره  
والاشعار بان احد من الاطمين لا يجادك ومنها انه لم يعصر على  
تمثيل الاغنياب باكل لحم الانسان حتي جعله ميتا وقال الرماني  
كراهة هذا اللحم يدعوا اليها الطبع وكراهة العينة يدعوا اليها ه  
العقل وهو حق ان يجب لا هو بضر عالو والطبع امر جاهل فان  
قبل ما العاقل الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف غير عامل قلت  
قاله التفتنا لاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ان اتبع



ملة ابراهيم حنفا ما نفعه حنفا حال من العناق اليه للاطباق على  
جواز ذلك اذا كان المضاف جرا من المضاف اليه او متهمة للجر حيث يعجز  
قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اجماعا اذا اتبعوا ملتته ورايت  
هند اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واخلفوا  
في عامل مثل هند الحال فقل معنى الاضافة لما فرغ من معنى  
الحال المشعريه عرف الحركاته قيل ملة نبتت ابراهيم حنفا  
والصحيح ان عامها عامل المضاف اليه لما يبينها من الاتحاد بالوجه المذكور  
واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوار كلامه وكون عامله  
هو المضاف نفعه هذا كلامه **قوله** ولا يكون الحال الاستيقنة  
منتقلة اي وصفا غير ثابت ماخوذا من فعل مستعمل وانما كان  
الغالب فيها ان تكون منتقلة فلا يقال جازيد طويلا او بيض لعدو  
الغايده فيه وانما كان الغالب فيها ان تكون مستقنة لاجامدها  
لانها تدل على حدث وصاحبه وهذا كان كذلك لا بد ان يكون  
مستقنا او موقولا بالمستقن بخوضرت بفاع عرج اي خشن وبناقه  
علاه اي قويه وكتول الساعه  
فلعل الله والمهر المقدي ارجت وانت غرابك الالهاب  
اي مصروف الجائد **قوله** ولا يكون الحال الانكسرة وذلك لان الفاعل  
من الحال انه يبين هنيئة الفاعل او المفعول به او الخبر او المنتد  
عليه من ذهب سيبويه كما في نحو جازيد راكبا وضرب اليربوع ملكي ما  
وهو الحق مصدقا وكان ذلك البيان حاصل بالانكسرة الترخي انتكسر  
الحال اجترأ ذاع العيب والزيادة لا لغرضه وعلله ذلك ايضا بان الحال  
في الحقيقة خبر عن ذي الحال ونحو الخبر ان يكون تكرة **قوله** ولا  
يكون الا بعد تمام الكلام ما يصل فيه ذلك يعني ان يتاخر عن  
صاحبه

صاحبه لان الحال في الحقيقة خبر عن صاحبه ونحو الخبر ان يتاخر  
وقد تاتي الحال قبل تمام الكلام بان تتقدم على صاحبه لان المراد  
تمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال ان المصنف استعمل  
لفظة بعد في حقيقتها وبما جازها لانها في التاخر بعدية حقيقية  
وفي التقديم بعدية تقديرية من حيث الريبة كان رتبة الحال  
متاخر عن رتبة صاحبه فلا يكون ذلك خارجا من كلام المصنف  
**قوله** ولا يكون صاحبه الا معرفة يعني الاصل فيه ذلك لانه  
معلوم عليه بالحال حقيقة والاصل في المحكوم عليه التعريف  
كالمتبدد او لانه اذا كان نكرة كان بيانا بالوصف اولى من بيان الحد  
المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبه  
في جميع الاحوال او في جعلها لا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال  
وصاحبه في بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة  
على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوما ان في اثبات المواقف  
والهروب عن المخالفة نكولا في حد المناسبة وما ذكره من انه لا  
يكون صاحبه الا معرفة هو راي الجمهور واما سيبويه فيورد كونه  
نكرة قياسا لا شرط واستثنى من هذه مسائل ذكرناها في الاصل  
كقافة التكرار اي صوت **قوله** معرفة اي صوت والافعال  
معني لانهم معني منفرد او قيل ان وحده مصدر ليعمل محذوف  
اي يتفرد وحده اي اتفرده فهو منقول مطلق للحال المقدر وقد  
ياتي الحال ايضا بلفظ الموقف بال كقولهم دخلوا الاول فالاول  
وارسلها العراة فجاءوا والمخالف الغفير اي جميعا قال في ذلك كلمة  
زايدة وقد تاتي بلفظ الموقف بال العلمية كقولهم حيات الخيل يداد  
اي مبهتدة فان بداد في الاصل علم على جنس المتبدد كما ان فجار

١١٤

علم للفتح أي الفجور **قوله** ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام تقدم  
جواب هذا الأيراد قريبا **قوله** كيف جازم كيف تستعمل على وجهين  
أحدهما أن تكون شرطاً غير جازم نحو كيف تصنع أصنع الثاني أن يكون  
استفهاماً عن الحال إما حقيقياً نحو كيف زيد أو عيماً نحو كيف تكبر  
فإنه أخرج من جرح الألتكاد والتعجب زاد الوصي أنها قد تخرج عن  
المعنيين نحو قولك انظر إلى كيف يصنع زيد فإنه لا يصح أن تكون  
استفهامية لسقوطها عن التصدر وكان معناها هنا انظر إلى  
كيفية صنع زيد ثم هي ظرف عند الخفض وعند سيبويه  
هي اسم غير ظرف فإن جابدها جملة فعلية فهي منصوب الحال  
على الحال وإن جابدها اسم لذكيف زيد فهو في محل رفع على أنه  
خبراً لمبتدأ **قوله** والمراد تمام الكلام الخ الأول والمراد بتمام  
الكلام أن يتقدم صاحب الحال **قوله** فاعله الأول مرفوعه  
أي إن كان صاحب الحال فإن كانت الحال من المفعول فخرمان تناخر  
عنه **باب التمييز** **قوله** أي التمييز  
أعلم أن التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة واصطلاحاً  
وهي في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم  
أي بالجموع أي انفصلوا من المؤمنين زكاد تميز من اللفظ أي انفصل  
بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف ويقال له أيضاً  
المفسر المميز والمبين **قوله** هو الاسم أي الصريح لأن التمييز لا يكون  
جملة **قوله** المفسر لما أبتهم أي حقيقياً جازماً عن البدل فإن المبتدأ منه  
في حكم التسمية فهو ليس يفسر ويرفع الإبهام عن شيء بل هو ترك  
مهم وإيراد معينه ودخل فيه التمييز وعي كالحال والصفة  
وتشبهها **قوله** من الذوات اختار زب عن الحال فانها ترفع الإبهام

وكذا

وكذا عن ذات وانها ترفع الإبهام عن هيئة الذات كما عن  
نفسها وكذا القهقري ثم قولك رجع القهقري يرفع الإبهام  
عن هيئة الذات التي هي الرجوع كما عن نفس الرجوع لأن ماهية  
الرجوع معلومة غير مبهمه وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب  
منه لكن الصفة في نحو رايت رجلاً طويلاً أو طريفاً تدخل فيه لأن  
رجلاً ذات مبهمه بالوضع صالحه لكل فرد من أفرادها فذكر  
أحد أو صافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطول  
رفع الإبهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في  
نحو رايت العالم زيداً وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو  
رايته زيدا لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير كما في نحو نعم  
رجلاً ورية رجلاً **قوله** أو من النسب واره لا يدخل التمييز  
المفسر لما أبتهم من النسب ولقائل أن يقول لا حاجة في أو خاله  
الذي ذكره بل هو داخل به وذلك بأن يراد بالذوات ما يتناول  
الذوات المذكورة والذوات المقدره فالأول وهو ما يرفع  
الإبهام عن ذات المذكورة هو ما يرفع الإبهام عن مفرد معد  
عالمياً ما في عدد نحو قولك عشرين درهماً وما في غير مؤنث ما نحو  
عندي رطلان من سمن أو مكيلاً نحو قفزان برأ ومقايماً ما نحو  
نحو علي الترخ مثلها زيداً فان عشرين والرطلان المعد والقضبان  
والمثل تحتل أموراً كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الحفا قبل  
المراد بالمقادير ههنا المقدرات إذ المراد المعد ودور الوردون المذكور  
لا غير فافهم وعن مفرد غير معد أو مثل قولك عندي خاتم حديد  
أو باب ساج أو الثاني هو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدره وهو  
ما يرفع الإبهام عن نسبه كانت في جملة أو ما ضاهاها فالأول مثل

١١٣

طاب محمد نساو الثاني نحو زيد طيب نفسا دايا وابوة ودارا وعلما وفي اضافة  
نحو عجبني طيبه نفسا وايا وابوة ودارا وعلما وهذا القسم يرفع كلاهما  
المستتر عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه طاب شي زيد ونفسا  
تميز شي وهو ذات مقدرة وعليه هذا القياس حال زيد طيب نفسا  
واعجبني طيبه نفسا ومن النجاة من قال ان المراد من الذات المقدرة  
هو النسبة التي في الاسماء الثلاثة فان نسبة الطيب الي زيد في طاب  
زيد مبهمة تحتاج البيان انها من اي جهة فهذه النسبة لشيئ كانت  
مقدرة ولا حياج ههنا الي تقدير شي قال سيب الحنظلي هو  
والمقول الاول صحيح لان اطلاق الذات المقدرة على الشيء المهم المقدر  
اول من اطلاقها على نفس الشيء **قوله** تصيب اي تحدد **قوله**  
وتفقا اي تشفق يقال تفقا ان السحابه عن ما بها اي تشفقت  
كذا قبل والسارح فسح بقوله اي امتلا **قوله** فخر فامير  
صها م نسبة التصيب الي زيد اي تفسير لثقا نسبة التصيب  
الي زيد اي مفسر و مزيل لثقا ما ذكر فان في نسبة الطيب الي  
الفاعل خفا اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه او ابيه او ابويه  
او علمه او داره او نحو ذلك وبذكر التمييز رتفع لثقا **قوله**  
وشما تميز الخ اي تفسير لثقا ما ذكر اي مفسر ومن بل لثقا ما ذكره  
وقس على ذلك ما اشبهه **قوله** او وقع في القوس اي اشد وقع  
وتكنا فيها لما حمل الله عليه القوس ثم ان الشيء اذا ذكر مبهما بين  
كان اوقع عندها **قوله** قلنا ما تميز الخ اي تفسير لثقا الحاصل  
في جنس ذات مذكورة بعشرين وقتن عليه ما اشبهه **قوله**  
ومنه تميز المقادير اي الاول الذي هو تميز الذات **قوله**  
بعد الاعداد والمقادير فقد من عطف المقادير على الاعداد ان

الاعداد

الاعداد لست من جملة المقادير قال بن هشام في شرح القطر  
وهو قول المحققين لان المراد بالاعداد ما لم ترد حقيقته بل  
مقدار حسي انه نصح اضافة المقادير اليه والعدد ليس كذلك  
الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي  
مقدار عشر بن رجلا الاعلى معني امرائتي وقال بعضهم  
الحسن ما ذهب اليه بعضهم من جعل ما دل على عدد من قسم  
المقادير وهي ما يعرف بها كمية الشيء **قوله** ولا يكون التمييز  
لانكره وذلك لانه لما كان الغرض من التمييز لتفسيره وازالة  
الابهام وكان ذلك حاطا صلا بالذكرة الترموا تكثير التمييز هو  
احترار اغنا العيب والزيادة لا لفرصه وايضا فان التمييز هو  
ملازم للفضلية فاستنقل واستحق التحفيف بلزوم التكرار  
فان غير من الفضلات الاحمال يفارق الفضلية ويقوم  
مقام الفاعل وصلاحية ما سوي التمييز الاحمال من الفضلان  
لصيرورته علق باز تعريفه بخلاف التمييز والاحمال **قوله**  
خلاقا للكوفيين ان قلت على ما لا انتصب قوله خلافا قلت  
بحوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدر خالف اي خالفوا في  
ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتقا واواجا عا بنقد بن اتقوا  
على ذلك اتقا واواجا عليه اجماعا فان قلت فما هذه الامور  
الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعليقها بالمصدر اذ هو موكد  
ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه قلت هي لام المتبين مثلها  
في سقيا له فيتعلق بخذوف اي ارادني للكوفيين وتاثيرها ان يكون  
حالا والتقدير قول ذلك خلافا للكوفيين اي مخالفهم وحذف  
القول كغير حسي قال ابو علي الفارسي هو من حديث المحرر قوله لا حرج

١١٤

ورد على هذا المثل وفان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون  
به فكان القول صدق لا قبل كل مسئلة وكذا قال ابن هشام  
الانصاري في بعض تغايقه **قوله** في قوله وطبت النفس قوله  
وطبت النفس يعني بيت قاله ريشيد بن شهاب المشكري وهو  
**قوله** رايتك لما ان عرفت وجوهنا صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمر  
والزيادة والوجوع النفس والدوات وصدت اي اعرضت  
وعني عمر فابي الذي قتلناه وكان عهده قيس اي طابت نفسك عن  
قتله **باب الاستثنا قوله** الاستثنا هو  
ما خرد من الشيء وهو العطف تقول تنبت الحبل ان اعطفت به  
يعصه على بعض وقيل من تنيته عن الشيء اذا صرفته عنه  
ويقال نبي عناد الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم  
المستثنى منه قال المولي سعد الدين وبتبعي ان تعلم انا اذا قلنا  
جاءني القوم الا يزيد افا الاستثنا يطلق على اخرج زيد وعلى  
زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ لا زيدا  
وبهذه العبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان  
يجل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والماسب  
ان يراد بالاستثنا في الترجمة معنى المستثنى الذي هو اللفظ  
لانه الذي من المنصوبات **قوله** وهو الاستثنا بالمعنى المصدق  
ففيه استخدام **قوله** الاخراج اي الالة على خروج شيء من  
حكم الكلام وهو حسن يشتمل كل اخراج كالاخراج بالبدل نحو اكلت  
الزعيف لثمة فان المثل يخرج للمثلين وبالصفة نحو اعق  
رقبه مومنة فان المومنة مخرج للكافة وبالشرط نحو اقتناوا  
المشركين ان حاربوا فان حاربوا مخرج لمن يجاروا وبالفايه  
هو

نحو اتوا الصيام الى الليل ونحو استثنى زيدا والاستثنا نحو  
فشر بوا منه الا قليلا **قوله** بالاجد او احدي احوالها اي رطابها  
يخرج لما عدا الاستثنا فلا يسمى شي منه استثنا في الاصطلاح  
**قوله** ما لولا اي شي لولا الاخراج موجود فلو لا بان للضير  
العاقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذه اقول سيبويه  
وقال ابو الحسن ان لولا غير جارح وان الضير بعد ما مرفوع ولكنهم  
استغفروا وضير الخبر مكان ضمير الرفع **قوله** ادخل في الكلام السابق  
اي ليدخل ذلك الشيء المخرج في حكم الكلام المخرج منه الذي جبه  
ومررتبه السبغ وهذا المعد الذي ذكره السارح حد للماء  
المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه سكت  
عن المتقطع وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه نحو  
القوم الا المجرى ويمكن ان يوجد سكونه عنه بالاختصار على ما هو  
الاصل لقصد الاختصار وعلينا ما هو المعنى الحقيقي للفظ  
الاستثنا فانه في المتقطع مجاز على لا صح بنا على ما ذهب اليه الخلال  
المجالي في شرح جمع الجوامع تبعا لفتحي كلام العلامة العطب  
الشيرازي في شرح المختصر من ان محل الخلاف لفظ الاستثنا وان  
انكره له المسعد في التلويح على انه يمكن جعل حد السارح شاملا  
المتقطع بان محل الاخراج على ما يشتمل الاخراج من مفهوم الكلام  
والدخول على ما يشتمل الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطة ولو  
عرفنا في الاستثنا المتقطع اخرج من حكم مفهوم الكلام فانه اذا  
قبل جاء القوم فهو عرفا مجي ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا لولا  
اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة المذكورين بالث  
في شرح الالغية وكانه قيل جاء القوم وما يتعلق بهم ايضا الا

١١٥

المعبر فالمستثنى في القسمين غير داخل في الحكم ولديت له الحكم الا ان  
المتصل كان داخل في مفهوم المستثنى منه والمقطع لم يكن كذلك اصلا  
**قوله** ارواته أي الاته **قوله** وهي في الحقيقة ثلاثة  
اقسام أي في التعيين بالحروف تغليب كما قال الصيرفي في قوله له  
وهي عماد على ادوات الاستثنا المذكورة في هذا الكتاب فلا يرد انه  
يفي ليس ولا يكون هذا وقد قال الصغار في شرح كتاب سيبويه  
الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل فاطلاق الحروف على الكلمات  
اطلاق اخر لهم وعليه فلا تغليب **قوله** وغير سوي قال بن هـ  
هشام لانصاري غير سوي اشتركا في انها اسمان دخلان في  
الاستثنا محم لان علي لا وان المستثنى بهما مجرورا باضافة  
اليه واقتزافا في اعرابها فاما سوي فلازمة للنصب على انهما طرف  
مكان مجازي قال ابل على طرف فيها وصل الموصول بها فيقال  
قام الذي سوان ولا يقال قام الذي مثلك او غير كقولك سوي  
على وزن هدي وسوي على وزن عب وسوا على وزن علا سلام  
وشوا على وزن ستان في قصص فعلا متا لنصب فتحة مقدرة  
على الالف بعد را ومن مد اظهر الفتحة والذي يظهر من كلام  
التحويين ان الاستثنا بهذه اللغات مسبوغ وزعم ابن عصفور  
في شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه اللغات معاني الاستثنا  
الاسماء المكسوة السين يعني المقصور فانه هو هو واكثر فقده لم يذكر  
الكسر قال فان استثنى باسمها فعلى لقياس **قوله** نصب  
وجوبا ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل  
الا بدال فيه لغة حكاهما الشيخ اوجيان وخرج عنها قراءة فشرحا  
منه الا قليلا وانهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال  
في

في ناصبه وسيا في بيان الاصح في ذلك **قوله** والمراد بالهما صريح  
المناسب لسابقه ولا حقه والمراد بالتام ما يذكر فيه المستثنى  
منه ثم رأيت كذلك في نسخة **قوله** منصوب بالا هو الاصح  
واليه ذهب المراد والزجاج ومن صرح بانها الاصح البدل من ما كـ  
ووجهه ما قاله الرضي ان الاقوية لمعاني الاستثنا ومحصلة  
والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وان الاقوية  
عن استثنى كما ان حرف النداء نايضا عن نادي وقال البصريون  
العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الالانه شيء يتعلق  
به الفعل معنى وقد جاز بعد تمام الكلام فشا به المفعول  
مقيا بان تقدم عليه نفي مثل المعنى الذي والاستفهام  
مثاله بعد الزيادة التقبي ولا يندف منكم احد الا امراتك فراه  
بالرفع ابو عمرو ومن كثير على انه بدل من احد وقرأ البا قون هـ  
بالنصب واستشكل بعضهم اجتماع الاكثر على غير الاربع  
فجعله مستثنى من اهلك وفيه بحث تصحيح عنه هذه  
الحواشي مثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رخذ ربه الا الضالوا  
والضالون مستثنى من الضمير المستتر في يقنط العائد على من  
وهو بدل ولوقري الا الضالين وكان جاز **قوله** جاز فية له  
البدل والنصب على الاستثنا اعلم ان للمستثنى فيما اذا كان الكلام  
منفيا حالتين احدهما ان يكون متصلا ونعني به ان يكون المستثنى  
منه شاملا للمستثنى وهو هذا النوع فيه الوجهان اللذان ذكرهما  
المصنف والاتباع هو الاكثر في كلامهم ولهذا ابد المصنف به هـ  
والاخر عويبي جيد لكن لترجيح الاتباع على كبدل شرط ذكرنا  
في الاصل الثانية ان يكون منقطعاً ونعني به ان لا يكون المستثنى

ها

المستثنى منه شاملا له كقولنا ما فيها احد الاحرار لان الا حد مختص به  
 بالعاقل وهذا النوع على ضربين احدهما ما يمكن فيه تسلط العامل  
 على المستثنى كما مثلنا فانه لو قيل ما فيها الا خارجا واختلف  
 القرب في هذا النوع فاهل الحجاز يوجبون النصب وبلغتهم جا  
 الترتيل قال الله تعالى ما لهم من علم الا اتباع الظن وبنوا لهم  
 يحزون وفيه النصب والابد ال يجوز على لغتهم الا اتباع الظن  
 بالرفع على انه بدل من محل العلم لان من زاوية ولا يجوز ان تبدل على  
 اللقط لان من كالتدخل على الموجب ولا على المعرفة والنصب الثاني ما  
 يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى وهذا الضرب يجب فيه ه  
 النصب بالاجماع وذلك كقول العرب ما تقع الا ماضيا مما مصدره  
 في موضع نصب على الاستئنا والتقدير ما تقع زيد لكن الضر  
 سانه وهكذا اكل استئنا منقطع بعد ذلك عند البصريين ولا  
 يجوز الرفع لانه لا يجوز ما تقع الا الضر **قوله** ويجب في بدل البعض  
 من الكل للمخ قال المعنى ويعدله يعني قول البصريين بانه بدل  
 بعض من كل انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في كلتي  
 الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في اللفظ والاحباب انتهى له  
 واجاب السارح عن الاول بان الضمير معدود والماضي عنده بان  
 لرب ليشترط الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطه  
 من حيث هو رابط فاذ وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير  
 جود على اشترط وجوده وهنا الربط مستحقق بدونه وذلك لان  
 الا وما بعد هاء من تمام الكلام الاول والا لاجماع الثاني من الاول  
 فلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحجج الرضوي عن الثاني بان  
 الرضوي قال ولا يمنع من التخالف مع الحرف المقتضي له كذا قلت هل  
 يجوز

يجوز التخالف في غير الاستئنا قلت قال من الدهان في الغرة ليس  
 في المبدلات ما يخالف حكم المبدل منه الا في الاستئنا وحده ذلك  
 أنك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نعتت القيام عن احد ه  
 وانت القيام لزيد **قوله** بنا على ان المبدل على منه تكرار العامل  
 على الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان المبدل على منه  
 تكرار العامل ثلاثة اهل شرعي ولغوي وقياشي والشرعي  
 قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الية وقال الملا الذين استكروا  
 من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول الساعدي  
 اذا مات ميت من قومك فسرته ان تعيش فيما نزل **قوله**  
 بخبر او يمين او بئر او التي الملقف في البحار **قوله**  
 والقياسي يا اخانا زيد او كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد  
**قوله** ويجب تقدير الضمير معه على ما مر فيه مامر **قوله**  
 مقبلا انما اعتبر في المستثنى منه حينئذ ان يكون مدقيا  
 لغيره منه معني صحا فان الكلام حينئذ يقيد معني صحا  
 غالبا نحو ما ضربني الا زيد وهو معني صحا قل المعنى في غير موجب  
 غالبا حكم بصحة التركيب مطلقا طرد اللباب وان لم يصح نادرا نحو ه  
 ما مات الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد معني واما ان كان الكلام  
 مستغنيا ففسد فيه المعنى غالبا نحو ضربني الا زيد المعنى ضربني  
 كل احد الا زيد وهو فاسد فلم يجوز زيد مطلقا الا ان استغناه  
 المعنى فحينئذ يعرب بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك  
 بان تقوم قرينة ظاهرة على ارادة تقدير امر خاص نحو قلت  
 الا يوم كذا ان من المعلوم ان المراد ثوات جميع لاسيما اول الثمن  
 الا العرا والدهرا ويصح المعنى مع تقدير العام وهو قليل جدا فلما

في

117

ينصبت الامر في الاثبات جواز فاذك فده حيث صح المعنى ولم يجوز  
حيث سد **قوله** في يرفع فوع على الفاعلية بقام العلم ان النجاة له  
ليسون المستثنى فاعلا او مفعولا على سبيل المشاكلة الحقيقية اذ هو  
الفاعل حقيقة هو المستثنى منه المقدر الا انه لما حذف واقتصر  
المستثنى مقامه سمي باسمه **قوله** لان ما قبل لا يفرغ للعمل  
فيما بعد هافيه اشار الى ان المفعول في الحقيقة هو العاقل وتسمية  
الاستثناء مجاز والقبضيه المذكور غير مطرد لتخلفه في ما في الدار  
الازيد لان ما قبل لا فيه ليس عابلا فيما بعد هابل ما بعد هاتا مال  
فيما قبلها واعلم انه يقع بعد الا في الاستثناء المفعول لليلة وهي ما غير  
مبتدأ نحو ما زيد لا يقوم و صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقو  
و يقعد او حال نحو ما جاني زيد لا يصحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا  
ما ضيا مجردا عن قد والواو **قوله** اي لا يجوز فيه غير التفسير  
معنى لا تقدر اعراب و ربما ظن بعض صنعة الطلبة ان غير  
فاعل في الصيغة كما انه فاعل في المعنى وقد عقدت جني في الخصاير  
للغرض بين تقدير اعراب و تفسير المعنى بابا و تقديرا لا اعراب  
لا غير الجرم موجودا فان قلت قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام  
في المعنى وهو لهم لا غير لحن وقال في شرح البند وروا لا يجوز حرف  
ما اضيف اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبار  
العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به للعرب فاما انهم قاسوا ما على ليس  
او قالوا ذلك سرورا عن شرط المسئلة قلت ما قاله ابن هشام مررد  
فقد شكى الترخيري وبن الحاجب وانا عابها ذلك وان شك ابن مالك  
في شرح تشهيلة **قوله** جوابا به نحو عهد فوردنا . لعن عمل سلفت  
لا غير تسال **قوله** تشبه ما يقبل وبعد اي في الابد قال الرضي ولاحا

بئر

غيره لا تتعرق بالاضافة و هي اسد لها ما من مثل فلذ الم نبت مثل  
على الضم **قوله** لكن على الحال هو ما قاله الفارسي و اختار ابن مالك  
تعالج جماعة قال بن هشام في نصب غير حيث نصب في غير تفرغ  
فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثناء كما انتصب  
الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القو  
الا زيد ليس باللائن الا قد عدت مع غير مع وجود النصب  
وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من  
المستثنى منه و صح ذلك لان غير لا تتعرق بالاضافة وقيل على  
التشبه نظرق المكان الجامع بينهما الا فعام انتهى **قوله** لكن لان  
فيه ما سلف فلا تفعل **قوله** ومن الاجر على حسب العوامل  
الح ما ذكر من ان سوي تصرف هو ما ذهب اليه ابن مالك واستدل  
على ذلك بقوله في كلام العرب نثر او يطاوم ذهب الخليل سيبويه  
في جمهور البصريين ان سوي من الظروف اللارصة كما يوصل  
بها الموصول نحو جالذي سواك كما سلف قالوا ولا تخرج عن الظرف  
الا في الشعر وقال الرمازي والعاكبي يستعمل طرفا غالبا وكغير  
قليلا وهذا عدل ولا ينهض ما استدل به بن مالك حكاه كرم من  
ذلك ان بعضه لا يخرج الظرف عن الدوام وهو الجرو وبعضه  
قابل للتاويل **قوله** والمستثنى بخلا واعد او حاشا يجوز نصبه  
ويعم العلم ان خلا و عدا يستعملان مجردين من ما ومقتضى  
بها فالاول نحو قام القوم من لا زيدا و عدا عمرا والاشهر نصب  
بها ويجوز الجرو لم يحفظه سيبويه وحفظه الاقتصار والنقصان  
المستثنى بها على انه مفعول والفاعل مستثنى كما ذكره الشارح  
فان قلت هذا ان صح في عدا الكونها متعدية قبل الاستثناء قوله

118

عدا فلان طوع اي تجاوزه لم يصب في ظلالها قاصدة فكيف نصب المفعول  
قلت اجيب بانهم صنعوها في الاستثناء معني جاوزت وحسن ذلك لان كل  
شيء من شئ فقد جاوزه فان قلت دعوا في معنى الضمير المستتر فيها  
قلت في ذلك تعلق فحند اكثر البصر بين انه صير المعجم المذلول عليه  
بكله السابق وفيه نظرييناه وجوابه في الاصل وان قرنا بما فالنصب  
عند الجمهور واجب لان ما مصدرية وما والفعل في تاويل المصدر  
وذلك المصدر في تاويل وصف ذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معني  
الاستثناء هذا كقول السيرافي وقيل منسوب على الطرف وما وقتبه  
نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا بما وزينه  
زيد او على الثاني قاموا وقت تجاوزت يدا وقال بن حروف على  
الاستثناء كالتصائب غير في قاموا غير زيد **قوله** على تقدير الحرفية  
والفعلية نشر مرتب واما هذا المستثنى بكل منها على تقدير الحرفية  
ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفروق بينها حروف وسنها افلا  
واعطى الحرف الحرف والفعل ان نصبه لان الفعل لا يعمل الحرف وان عمل  
الحرف للنصب بالحرف عليه واذا جرت فهي متعلقة بما قبلها من فعل  
او شبهه على قاعدته حروف الجوز تكون في موضع المفعول به كمررت  
زيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها لانها تعدية على جهة السلب  
قله الحرفان وعلى تقدير الفعلية اختلف في جملة الاستثناء قيل  
من حال فحلهما التصيب وقيل مستأنفة فلا محل لها روي ابن عصفور  
التاني **قوله** مستثنى فيه وجوبا اما واجب استثناء في هذه  
الافعال ليكون يتبعها في صورة المستثنى بالالتقي هي ام **الباب**  
ولما لم يظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثناء في محل النصب  
على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون  
ساعدها

ساعدها في صوت المستثنى بالا لان يقال ظهور قد يصر في صوت  
الاستثناء صريحا فليتأمل **باب** **قوله**  
النافية للجس اي الماهية والحقيقة اي لصفته وحكمه او النافذة هـ  
الجس عن جنس الاسم ذ لا رجل ضارب مثلا لقي الضرب عن الرجل لا لقي  
الرجل واسنادا لقي اليها بما رمت اسنادا ما للشيء الي الله لان النافي  
حقيقة هو المعكول والمبادر انما نافية للجس فقط اي نفا فخرج لا  
النافية للوحدة والنافية للجس ظهورا وفي المعنى ما حاصله ان لا  
العائلة عمل ليس بممثل لقي الجس وهو الظاهر وفي الوحدة وغلط  
من زعم انها لا تكون الا لفي الوحدة **قوله** اعلم انما غير هذه الصيغة  
هنا مع ان العلم بجميع ما في **الباب** مطلوب اشار الى الالهة والثناء  
البال الي ما يرد بعد الاحياء الي تنجده لغوصه **قوله**  
تنصب التكررات اي ولو صوتا او تاء فلا تدخل نحو اياه ولا هـ  
علامي له ولا مسلمي له فانه جازي يذون شك ودمع انها مضادة  
الي الضمير واللام متعجة بين المضاف والمضاف اليه عارضا  
الحليل وسببونه وجمهور النجاة فاعلم انه قد عرقل العلم  
المشهور ببعض الخلال بكرة فليتصّب بلام التبرية ويترجمه  
لزم التعريف ان كانت فيه ولتا ويله بانكره وجهان اما ان يقيد  
مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوقله في الالهة واما  
ان يجعل العلم لا يشترط تلك الحالة كانه اسم جنس موضوع  
لا فادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا انحصار لها لا يفصل لها  
**قوله** وجوبا قيد به لقول المصنف ولم يتكرر لانها اذا تكررت  
بحوز النصب ولا يجب كما ذكر المصنف **قوله** لفظا او محلا اي لفظا  
ان كانت التكررات مضافة او تشبهه بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واران

119



بالنصب لفظا ما ليس محلا بقدرية القابلة فدخل **قوله** لفظا النصب  
تقدير **قوله** بغير تنوين مخصوصا بغير التثنية بالاضاف عند  
جمهور البصريين **قوله** اذا باشرت الخ لقيش و ط اخر منها اذ لا يدخل  
عليها جاز وان يكون حو هانكح وان يكون نغيرا نصا كما سبق فان  
دخل عليها جاز خصصا لفكرة نحو جيت بلا زاد وعصبت من كاشي ه  
وشد جيت بلا شي بالفتح وان كانت لتفي الوحده او لتفي الجنس لا على  
سبل التصحيح علمت عمل ليس كما مر **قوله** فنصب التكررات  
اذا كانت التكررة مضافة لمثلها اي او شبيهة بالاضاف **قوله**  
مضافة لمثلها ليس يقيد بل مثله ما اذا كانت مضافة لعرفه وكان  
المضاف مما لا يتعرف بالاضافة كما تقدم عن الرضي وقال ايضا في قولهم  
لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخير محمد وما اي  
لا مثله موجود ويجوز ان يكون كزيد خبر اي لا احد مثل زيد وان  
جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد انتهى **قوله**  
مبني معها على الفتح انما مبني اسم لان المراد مضافا ولا شبيهها  
به لفضله معنى من بدل ليل ظهورها في قوله  
نقام يزود الناس عنها بسيفه . وقال الا لا من سبل الاهد في  
وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر واختار الرضي  
الاول وقال انه الحق قال وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على  
حركة استحققتها التكررة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا في  
المضارع لان الاضافة زحج جانب الاسمية فيصير الاسم لها الي يستحقه  
في الاصل اعني لا عراب انتهى لكن يضعف هذه العلة ان من اذا ظهرت  
تكون عليها نفازايدة مؤكدة لتتصيح عموم التفي ولا يدفعه الا  
دعوى ان كلامي لا ومن نص في التفي الاستغراق فاذ اوزوت من بعد

كانت

كانت زايدة مؤكدة واذا المراد تضمن الاسم معناها وفيه من الضعف  
ما لا يحققي واورد علي الاول ايضا ان المتضمن لمعني ما هو لا الاسم  
**قوله** وهو ظاهر كلام المصنف انما قال ظاهرا انه لا يمكن ما حله عليه  
الشارح من النصب لفظا او محلا لكن بنا فيه قوله من غير تنوين بالنسبة  
للشبه بالاضاف فانه ينصب وينون نحو لا طالعا جلا حاضر **قوله**  
ووجب اي في الصورين وانما وجب تكرير لا يكون التكرير جبراما  
فانها من تعي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان تعي الجنس هو تكرير  
التفي في الحقيقة وليكون تكريرها متبها علي كونها لتفي الجنس في  
التكررات بخلاف ما اذا علمت عمل ان فان عملها كاف في هذا التثنية  
لانها لا يجعل عمل ان الا التي لتفي الجنس **قوله** نحو لا في الدار رجل  
ولا امرأة لا فيه فافيه الجنس لكن لظاهرا انه ظهورا لا ايضا اذ لا  
تضمنين ولا تضمن مع عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي ان  
تضمن من موجود ومع الفصل فليتا عمل **قوله** على الالف المراد  
بالالف عدم اعمالها عمل ان **قوله** وتوجيه كل منها مذكور في  
المطولات قال الشارح في شرح التوضيح وكل منها توجيه بخصه  
اما فتحها فوجهه ان لا يجعل لامركبة مع اسمها كما لو قدرت فعلى  
مذهب سيبويه يجوز ان يعد ريعا خبرا لها معا لان مذهبها  
ان لا الفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فاني موضع رفع واما رفعها  
فوجهه ان تجعل الاولي مفعلة لتكن ريعا فابعد هامر فوع بالابتدا  
او عامله عمل ليس فيكون ما بعد هامر فوعا بها واما فتح الاول ورفع الثاني  
فوجهه ان لا الاولي عامله عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعد ها هو  
معطوف علي محل الاولي مع اسمها ويجوز ان تجعل لا الثانية غير  
زايدة وهي مفعلة او عامله عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه

16

الاولى علملة على ان قلا الثانية زايدة وما بعدهما معطوف على محل الاول  
مع اسمها ويجوز ان يحل محل الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة على  
ليس واما رفع الاول وفي الثانية فوجهه ان لا الاول ملغاة او عمل  
عاملة على ليس ولا الثانية عاملة على ان واما فتح الاول ونصب الثاني  
فوجهه ان لا الاول عاملة على ان ولا الثانية زايدة وما بعدها هـ  
منصوب منون انتهى ما اردناه منه فاعلم لو عطفت ولم تكرر لا  
وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وبار في الثاني من نصب عطفاً  
على محل الاول والرفع عطفاً على محل الثاني لا مع اسمها وامتنع الفتح  
لعدم ذكر لا لقوله **شعر**

**قلا ب** واينما مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدي وتاردا  
روي بالنصب ويجوز بالرفع ولا يجوز روي بالفتح واما حكاية الإخفش  
لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فتأذة والاصل ولا امرأة خذفت  
لا وبقى البنا محاله على نية لا **المناري**

**قوله** نفتح الال اخر زبه عن المنادي بكسر الال وهو طالب الاقبال  
**قوله** المناري فيه الاظهار في موضع الاضمار لئلا يضح وهو  
ما خرد من الند بكسر التون وضمها لان كل ما جاع على فعال من الاصوات  
لجوز فيه كسرها فيه وضمها والمرتج في اخره بدل من الواو وبدليل  
قولهم نذوت القوم اذا جلست معهم في المناري وهو مجلسهم  
الذي بناه في فيه بعضهم بعضاً ثم الند الفقة الدعاء واصطلاح الدعاء  
يبا واخوانها والمنادي لغة المدعوا واصطلاحاً ما ذكره الشارح بقوله  
هو المطلوب اقباله بيا واحدي احوالها اي توجه اليك بوجهه  
او بقلبه كما اذا ناديت مقلداً عليك بوجهه حقيقة مثلاً يا زيداً و  
حكماً مثلاً يا سماً ويا جمالاً ويا ارضاً فانما تزلت او لا تزلت من له صلاحية

الندا

الندا ثم ادخل عليها حرف التدا وقصدت اوهان في حكم ما يطلب  
اقباله وكذا يا الله والمراد طلب الاجابة المقصود من الواجبه  
تخلاف المندوب لانها لم تنفع عليه اذا دخل عليه حرف الند المحرر المتجمع  
لا لتزبيده والمراد بالاصوات التظاير شبه التظاير لا حوات  
لما بينها من المقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات كما اطلق  
اسم المشبه به على المشبه ويسمى بالاستعارة المصحح بها دياً واخوانها  
ثمانية احرف **قوله** والمراد بالفرد هنا الخ يدخل فيه المركب المنزلي  
والمنزلي والجمع نحو معدي كرب ويا زيدان ويا زيدون ونحو يا موسى  
بضمة مقدرة واذا ناديت اثني عشر واثني عشر قلت يا اثنا عشر  
ويا اثنا عشر بالالف وانما يبي على الف لانه مفرد في هذا الباب  
كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر يا اثني عشر بالياء احراً  
لما يجري المضاف ولما كان المفرد مشتملاً كما يتجمله معان والمراد  
بعضاً فسر بما ذكره **قوله** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه  
ان اريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالاتصال حقيقة فقيه ان  
اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر مضافاً اليه معهم تمام وان اريد به  
المعنى ففي وصفه بالاتصال نحو ومن المشبه بالمضاف المكل  
فبالند ان يعطف بسبق نحو يا زيد او عملاً في السمي بهما واما الوصول  
ونحو يا من فعل كذا فقصية كلام بعضهم خروجهم عن الشيء بالمضا  
وقضية ذلك تقع بضم ضم في اخر **قوله** فاما المفرد العلم الخ  
انما بنياً او قد عها موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف  
الخطاب الحرفية وكونها مثلها افراداً وتبرئاً وذلك لان يا زيد بمنزلة  
ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى فانا فلان ذلك لان  
الاسم لا يبي الا للمساواة الحرفية والفعل ولا يبي للمساواة الاسم

101

ف

المسني وقد يقال عليه ان يوجب الاستعارة من الاستعارة و ذلك ممسوخ  
وجوابه ان كان ادعوك وكان ذلك من ثلاثان في الصورة والمعنى  
فكانها مستحد ان وليس احدهما مستعير من الاخر وكان البناء  
على حركة للاعلام بان البناء غير صلي وكنت على صورة الرفع للفرق  
بينها وبين المنادى المضاف ليا المتكلم في بعض لغاته اذ لو كان  
البناء على الكسر لحصل الالتباس به عند حذف يائه اكتفا بالكسرة  
عنها او على الفتح لحصل الالتباس به عند حذف يائه اكتفا بالفتح  
عنها ومراد بالانكسار المقصودة المفردة بقرينة المتبادلة  
بالمضاف والسبب بالمضاف وذكره بالضم يدل على ارادة المفرد في  
باب الاعراب مع تعدي البناء الى كل ما ليس مضافا ولا شبهه به فيناه  
ويسمى على ما يرفع به لان البناء على الضم غير لازم بل يكون بالواو  
والالف ايضا ولو قال على ما يرفع به تعلم الحركة والحرف اللهم الا ان  
يراد الضم حقيقة او شكاً فتشمل نايبه وهو هنا الف والواو  
نحو يا زيد ان ياريد ون **قوله** في حالة الاختيار احترامه  
عن حالة الضم ونه فانه ينون نحو قول القائل • شعر •  
• سلام الله يا مطر عليهما • وليس عليك يا مطر اللهم •  
وتجوز نصب المصنوع عند الاضطرار الى تنوينه نحو يا عدو يا له  
لقلبك المحتاج **قوله** لمعين حال من رجل اي حال كونه معولا  
لمعين وانما قيد كونه لمعين اذ لو قصد به غير معين صار نكرة غير  
مقصودة بالندا فيكون منصوبا **قوله** فان كانت موصوفة اي  
بمفرد نحو يا رجلا كرها قبل او بجملة او بطرف او بجد ومحرور وما  
ذكر من اذ الجملة والظرف والصفة هو ما ذهب اليه ابن مالك الشيخ  
الرضي وقال الموصوف في الحواشي ليست الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع  
الحال

الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المناط بالندا وهو عامل هو  
الحال هو عامل صاحبها وتقدم ذلك وما يتعلق به فلا تعقل **قوله**  
فالرفع تؤثر نصها على رفعها فيه نظره ان الضم ليس رفعا بل هو بنا هو  
فكان الصواب ان يقول على ضربها بدل على رفعها لان المنادى لا يرفع  
بالحال و ظاهر كلامه عدم وجوب النصب وكذا هو ظاهر تعبير  
التشبيه وفي كلام السجوطي رحمه الله تعالى تعيين النصب وان  
جواز النصب والبناء قول الكسائي فلا تعقل **قوله** يا رجلا كرها  
اقبل فيه وصف المعرفة بالانكسار وتقدم الكلام منه فلا تعقل  
**قوله** والمثلاثة الباقية منصوبة اي لفظا وتقديرا ولا  
فالمفرد المعرفة بنفسه منصوب محلا لان المنادى مطلقا  
مفعول به لفعل محذوف والكلام في المنصوبات الشاملة للمنصوب  
ملايد ليل تنسيبه المفعول به الي ظاهره والي مضمي ومن المعلوم  
ان المنصوبات منصوبة محلا **قوله** اي لا يجوز فيها غير النصب  
تقدم الكلام في نظيره في باب الاستشنا فلا تعقل **قوله**  
يا غافلا والموت يطلبه يصح ان يكون مثلا للشيء بالمضاف ايضا  
لان جملة والموت يطلبه حال من الضمير المستتر في غافلا والعامل  
في الحال هو العامل في صاحبها **قوله** ويا ثلاثة وثلاثين لمن هو  
سميته بذلك اي حال كونه مقولا لمن سميته بذلك وتمتنع ادخال  
يا على ثلاثين خلا والعرض لانه من العلم وان ناديت جماعة هذه  
عد لغا فان كانت غير معينة نصبت ايضا او معينة ضمن الاول  
وعرفت الثاني بالذم ونصبت او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب  
ضمه وتجريده من ال **باب** المفعول له **قوله**  
ويسمى المفعول لاجله ليعني ان له ثلاثة اسما **قوله** الاسم اي الصريح

اوله وول كما يعلم ما سئل عن وخرج به الفعل الجدل **قوله** المصدر خرج به  
اسم الذات لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز حثك اليمن **العسل**  
بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا ما قاله الجمهور **قوله**  
المنصوب اي جواز لانه يجوز جرح بلام العلة واهم تا صبه ليكون  
كلامه جاريا على كل الاقوال فننا صبه ومذهب جمهور البصريين انه  
منصوب بالفعل على تقدير كلام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون  
ورعوا انه مفعول مطلق **قوله** الذي يذكر علة الخ قال السيد  
المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين هـ  
احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب الثاني بما ليس كذلك هـ  
كالجبن للمعمود والاول يكون بحسب تعقله للفعل وبحسب  
وجوده في الخارج معاوله والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في  
الخارج علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه  
ان يتحد ما هو علة له في الزمان وبما ذكره خلاف والذي قاله الاعلم  
والتاخرين ان ذلك يشترط ولهم الامتنع في نحو قولك **راهب**  
امس للسفر غدا ولم يشترطه سبويه ولا احد من المتقدمين  
فعلى هذا يجوز حثك امس طعنا في معروفيك لان وظاهر كلامه ايضا  
انه لا يشترط فيه الا تخاريف الفاعل والجهة اذ ذهب ابن خروف وهو  
ظاهر كلام سبويه وذهب المتأخرون الى اشتراطه فلا يجوز هـ  
حثك محبتك ياي قال الرضي ومعني تشاركها في الفاعل ان يقع  
بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركها  
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر وحسبك طعنا وحدث  
عنا الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو حثك  
نحو فامن فراك او بالعكس نحو حثك ا صلاحا لما لك وشهدت الحرب  
ايقاعا

علم

ح

ايقاعا لله تبيين الفريقين وازا كان الحدث المعلل تفصيلا هـ  
وتفسير المصدر والمجل كما ضربته تاديبا واعطيته مكافاة وليس  
ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة  
طش واحد لان المعاني اذنته بالضرب وكافيته بالا عطا والضب  
هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة هـ  
ليس هذا المصدر والمنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي  
اش اي ضربته لتاديبه لكن لو صحت بما هو العلة لم ينتصب عند  
النخاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا  
الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن زيد **قوله**  
والشيخ ان قومه من ذريته لم يقم التثقيب منه بالتوي  
وانما نصبت هذا المصدر لنفسه العلة الحقيقية ومشاركته  
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا ذلك انتهى وظاهر كلامه  
ايضا انه لا يشترط فيه ان يكون قريبا قال الرضي ويشترط بعضهم  
كونه من افعال القلوب قال لانه الخامل على افعال الفعل الخامل  
على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والتاديب تلاحق  
ولا تبقى حتى تكون ماملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم  
والخوف والادارة فانها تبقى حتى ما اردناه منه **قوله**  
**المفعول معه قوله** المفعول معه اي الذي فعل بمصاحته  
بان يكون الفاعل مضافا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وضع  
الفعل عليه وقوله معه مفعول مالم اسم فاعله اسند اليه المفعول  
كما اسند الي الجار والمجور وفي المفعول به وفيه وله الصبر المجرور  
راجع الي اللام وقد تقدم ما فيه واعتذر عن نصبه بما جزم به  
النخاة من اسناد الفعل الي لازم النصب وتركه منصوبا على ما هو عليه

103

في الأكثر و قيل للمعنى الذي فعل فعل تصاعده علي ان يكون مفعول  
ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الي مصدره والصنعا المجرود للموصول **قوله**  
الاسم خرج به الجملة نحو كما زيد والشمس طالعة والفعل نحو انما كل  
السك وتشرى اللبن قيده الموضع في شرح اللمعة بنصب تشرى ثم  
قال فلا يكفى الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حفيظة ينبغي ان يكون  
ذلك في غير نصب تشرى والاسم فينبغي ان يعطى حكمه  
وقد صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو لقوا ثم **قوله** المنصوب  
الهم لناصب ليكون كلامه جارا يعلى كل الال قول فينا صبه الصحيح ان  
ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه وبه قال جمهور البصريين  
والكوفيين **قوله** استوي الماء والخشب اي ارتفع الماء مع اي  
صاحبا في ارتفاعه اي ارتفع حتمي وصل اليها فاستوي بمعنى  
ارتفع كما في قوله تعالى ذومرة فاستوي والخشب هنا مقياس  
يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** وخبر اخواتها  
لم يرد به ان المضاف هو المقدر عطف على المضاف السابق اعني  
خبر كان بان يكون لفظا خواتم فوجعا باقامته مقام المضاف في هو  
الاعراب كما هو المشهور او مجرورا علي نحو سيبويه ابقاء علي  
اعرابه لان ثنية الضمير في قوله فقد تقدم ذكرها لا يلاية  
وانما زاد به الامتنان الي الله تعطفون علي ان وليس المعنى في خبر  
كان علي علمه بل المراد خبر له زيادة تعلق كان لا يلزم من عطف  
واخواتها علي كان العطف علي جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها  
رجوعه الي خبر الكلمة والمراد باخواتها نظايرها شبه النظاير بالاخوات  
لما سبها من التقارب والنمائل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم لطلق اسم  
المشبه به علي المشبه ويسمي بالاستعارة المصريح بها **قوله** عقب باليا

لغة

لغة قليلة والكثير ترك اليها ذكره المؤوي رحمه الله في تحرير **قوله**

فقد تعدت هناك تصريح بوجه الشبه **باب**  
**مخفوضات الاسماء** لبيان الواقع اي للاسترزلا ن

اشارة

المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا **قوله** المشهور في  
الغواب عما يقال بقى علي المصنعة في ظاهرها لا من مخفوضا ن اخرا ن اخذ  
المخفوض بسبب الجوار كفولهم هذا مجرد ضرب لمخفوض الحرب لمجاورته  
للضرب وان كان الحرب انما هو صفة للمحمود كان الفارسي يقول في ذلك  
**قوله** قد يوخذ الجار مجرور الجار **قوله** والثاني المخفوض بسبب توهم دخول  
حرف الجر **قوله** بد الي ان استمدرك ما مضى **قوله** ولا سابق تشبها  
اذا كان حائثيا **قوله** بجزتا بق علي توهم دخول الباء في قوله مدرك هو  
وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق الي المخفوض بالحرف والمخفوض هو  
بلاضافة **قوله** علي ثلاثة اقسام اي صادقة علي ثلاثة اقسام  
ولو اسقط كلمة علي لكان اخصرا واظهر **قوله** مخفوض بلاضافة طام  
هذه العبار ان الاضافة عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال  
والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واخرا ن بن الحائث والثالث ان  
العامل المضاف واخرا ن بن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال  
ابوحيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباء في قوله بلاضافة  
للسببية فتكون الاضافة سببا للمضاف اليه ولا يلزم من كونها  
سببا كونها عاملة اذ كون الشيء سببا اهم من كونه عاملا والاعمال يلزم  
صدقه باحص معين وتجاوب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق  
اسم المصدر علي المفعول والاضافة لغة لا مالة والاسناد ومنه هو  
ضاقت الشمس للغروب اي مالت واصفقت ظهري الي الجانب اي املت  
واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توحي لثانيهما

١٢٩

الحروف لا تزاد الاضافة الي الجمل لانها في تاديل الاسم والمشهور ان المضاف اليه  
 هو الثاني وان المضاف هو الاول وهذا اصطلاح سيبويه وبر ما لك  
 وقيل عكسه وقيل يجوز في كل كل **قوله** وقد اجتمعت الثلاثة  
 في البسمة وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف وهو الباء ولفظ اسم الله  
 تعالى مجرور باضافة اسم اليه والرحمن الرحيم بالتعبية لانهما صفتان  
 والصحيح ان العامل في الباع هو العامل في المبتدئ ع الا ان الابدان فان  
 العامل فيه مقدر لانه عاين نية تكرا والعامل وقد سبق الكلام على  
 ذلك في باب التوابع وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر الحرف بالتعبية  
 كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها كما زيد  
 القاضل ورايت زيدا القاضل او يذكر الرفع والنصب بالتعبية كما ذكر  
 الحرف بها **قوله** فهو ما يحفظه عن الخ ذكر هذه الحروف على نسيل  
 الحكاية لانه ليس لها اسماء يعبر بها عنها واما الباء والكاف واللام والثا  
 فذكرها باسماء لوجودها قال في التسهيل وقد يقال منا انتهى  
 وهذا هو الاصل عند الكسائي والفراء قال وحذفت الالف لكثرة  
 الاستعمال وتسمى هذه الحروف حروف الجر لانها تجر معنى الافعال  
 الى الاسماء قال الرضي ولا يظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب  
 الجر كما تسمى بعض الحروف حروف الجر وبعضها حروف المنصبات  
 وتسمى الكوفون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اني  
 تربطه به وحروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية  
 وتبعية وغيرها وبد المصنف بالمحفوظ بالحرف لانه الاصل اسقط  
 من حروف الحفظ خلا وعدا وطاسا لانها ذكرها في الاستئناس فاستغنى  
 بذلك عن اعادتها واسقط منها لعل ومتني وكفي ولو لا الغزابة لجرهن  
 فلم يلتفت اليهن بعد ما تبدل الحرف **قوله** وهي امر حروف الحفظ

اي اصلها لانها اقوي حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليها غيرها  
 نحو من عندك ويدا بها المصنف قال في التسهيل وتغرد من بحر ظرف  
 لا تنصرف قبل وبعد وعند ولذي ولدن ومع وعن وعلى اسمان  
 اتهم ويخص ملكوت الميم ومضمومتها في القسم بالرب والمنا واللام  
 بالله وشبهه فيه من الله وترقيتها **قوله** ورب اعلم ان رب  
 ليست للتقليل دايما خلافا للملا كثيرا وعليه الذي يحشد في كون صاحب  
 ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستوية وجماعة بل ترد للتكثير  
 كثيرا وللتقليل قليلا وعبارة بعضهم ورب في الاصل للتقليل  
 اي لا فشا التقليل اي انما بعد ما يقع قليلا لا للاخبار عنه ثم  
 استعمل كثير الانشا للتكثير ويحتاج الاول الى القرينة مثال  
 التكثير قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارة  
 يوم القيامة وذلك لان الحديث مسروق للتقوية ولا يناسبه  
 التقليل ومثال التقليل قوله بيت  
 الارب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلد له ابوان  
 يريد بذلك ادم وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل لم تر صنع  
 لتكثير ولا تقليل وانما يفيد احدهما بالقرينة وعليه السعد  
 التفتازاني **قوله** يضم الراء قال في التسهيل ويقال رب ورب  
 ورب ورب ورب ورب ورب وتسمى اسما خلافا للثلاثين  
 ولا حشش فيما حد قوله بل هي حرف تكثير وفاقا لسبويه والتقليل  
 به نادرا ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للملأ من واقفة ولا معنى  
 ما يتعلق به بل يلزم تصد يرها وتكثير مجرورها وقد يعطف على  
 مجرورها وشبهه مضاف الى ضميرها وقد تجر ضميرها لا انما تقسم  
 متاخرا منصوب على التمييز مطابق للمعنى ولزوم افراد الضمير وتذ

١٤٥

كيب

عنه تشنة المميز وجمعه وتانيته اشهر من المطابقة استى وعلى قول  
المبرد اكثر المتأخرين وفي البسيط انه راي البصريين وعلك الرصي  
اختصاصا حارب بالكرة بانها علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل  
للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نضاق احد المحتملين والمعرفة  
اما دال على القلة فقط كما لمفرد المعرفة او الكثرة فقط كما لجمع  
واما النكرة فصالحة للقلة والكثرة معا نحو ط في رجل ابي واحد  
وما يخاف في رجل ابي هذا الجنس ان يمدح بالمدح **قوله** بالمدح للمدح  
بكسر الميم هو المعروف الذي يحمل في اليد بنا الاعرابي وبن قارس  
وغيرهما مشتق من الندك وهو النقل لانه ينقل من واحد الى  
واحد وقيل من الندل وهو الوسخ لانه يندل به قال اهل العربية  
يقال ندلت بالمدح يد قال العوهري ويقال ايضا مندلت قال  
وانكرها الكسائي قال ويقال مندلت ايضا انتي وعبارة صنفا  
العلوم في النون والذ الالهة قبل الندل الوسخ ولم يات منه  
فعلت والمدحيل معروف وجمعه منداحيل **قوله** كما لاسد الاسد  
معروف وجمعه اسود واسد واسد واساد والانتى اسدة  
وفي حديث امر زرع زوجي ان دخل فهد وان خرج اسد قال من  
خالوتة له خمسا به اسم وصفة وراة عليه عين قاسم بن جعفر اللعوي  
مائة وثلاثين اسماء وهي انواع اسطورايات فرعا منها يشبه وجه  
الانسان وجسده شك يد الخمر ويشبه بشبه يد بن العقرب  
ولعل هذا هو الورد ومنه نوع على شكل المقر له قرون سوده  
مخوشة واما السبع المعروف فان اصحاب الكلام في طبائع الحيوان  
يقولون ان الانثى لا تضع الا جروا واحدا او تضعه لحوته ليس فيه  
حسد ولا حركة فيمرسه كذلك ثلاثة ايام ثم ياتي ابوه بعد  
ذلك

دع

ذلك فينفع فيه المرق بعد المرق حتى يتمركز ويتنفس وتنفتح اعضا  
وتتشكل صغرتة ثم تاتي امه فترضعه ولا يفتح عينيه  
الا بعد سبعة ايام من خلقه واذا مضت عليه بعد ذلك سنة  
اشهر كغفلا كتساب لنفسه بالتدبير والتعلم **قوله**  
اليمن ما خوذ من اليمن الذي هو لفظوا المعروف ولا هو كما  
عند الخالف يضع الخالف يمينه في يمين صاحبه وقيل من القوة  
لانه يقوى على الحركة على الوجود او العدم ومن العصور يمينه  
لو فود قوته ومنه لا خذنا منه باليمن اي بالفتح **قوله**  
وبواورد ما ذكر من ان الجربواورد بمدح الكوفيين  
والمبرد والصحيح ان الجرب مصرق وهو مدح البصريين وقد  
يخرب بمدح وفتة بعد الفاو بل ويرون هذا الاحرف كقوله  
فمثلك حيلي قد طرقت ومرصع **قوله** الاخر بل بهتة قطعت بعد  
مرمه **قوله** الاخر رسم دار وقفت في ظله **قوله** جرم مثل ومهد  
ورسم برب محذوفة قال كالي التسهيل يخرب محذوفة بعد  
الفا ككرا وبعد الف واكثر بعد بل قليلا ومع البحر داقل  
ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية اي كبر النسبة الي بل  
وقال فيه ايضا وليس البحر بالفا وبل بانفاق وحكي ابن عصفور  
ايضا الانفاق لكن في الاقشاف وزعم بعض الخوئين ان البحر هو الفاء  
وبل لينا ينهما منات رب **قوله** قال ابن هشام في شرحه  
على التناقية اعلم انهم يستعملون ما لها وكثرا ونادرا ومطر داما لمطر  
لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل  
دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة ال ثلاثة  
وعشرين ما لها والحسة عشر بالنسبة اليها كثير ما لها الثلاثة

١٢٦

قليل والواحد نادر فاعلم بهذا امرابت ما يقال فيه كثير وغالب ونادر  
وقليل **قوله** وبذلك ومنذ اعلم انهما ان دخل على صاحب كذا بمعنى  
من الابد اية نحو ما رايتك مديوم الجمعة ومنذ يوم الخميس لي ليبيان  
ان ما بعدهما اول زمان الفعل المثلث او المبتدئ وان دخل على زمان  
حاضر كذا بمعنى في الظرفية يعني انهما بمعنى في من غير اعتبار  
معني المبتدئ بل المراد ان زمان جميع الفعل هو ذلك الحاضر ولا يفت  
يدخلان على مستقبل وان كان المجرور بها نكرة معدودا نحو ما رايتك مدرك  
ايام كذا بمعنى من والى معا فيدلان على الابتداء والانتها **قوله** فهو قوله  
غلام زيد اي نحو زيد من قوله غلام زيد والعلم كثيرا ما يتساخون  
انك لا اعلي ظهور المعنى المراد **قوله** ما يقدر باللام اي يستفاد من ه  
الاصاقه اليه الخوضيه والمناسبة المستفادتان من اللام اذ كرمع  
المضاف اليه وان لم يتخذ المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف اليه  
معرفة في الاضافة وتكثيره مع اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام  
كيوم الاخذ وانما المدار على افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف  
والمضاف اليه وقس عليه ما يأتي **قوله** نحو غلام زيد اي والمختص  
بالاضافة الذي يقدر باللام نحو زيد في غلام زيد فانه يفهم منه من  
المناسبة بين الطرفين ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول  
غلام معلوم دون الثاني ولما بين المصنف ولا الشارح مواضع به  
ما يقدر باللام وما يقدر رهن وتعيين الشارح مواضع ما يقدر رهن  
وقد بين ابن الحاجب ما ذكر بما طاصله ان الاضافة بمعنى اللام فيها  
عد اجنس المضاف وطرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف اي  
صادقا عليه وعليه ولا يكون زمانا او مكانا له بعض نحو القوم ه  
ومعني من في الاضافة اي جنس المضاف اي امر صادق على المضاف ولي

س

غيره ولا يجوز ان يكون المضاف اخص من صاف اليه كما ذكر الشيخ الرضي  
وجبان يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره ومعني  
في في الاضافة الى طرف المضاف اي زمانه ومكانه من حيث انه  
طرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الطرف لقصد ه  
الاختصاص والمصا والمناسبة كما في مصادر منصرف وبيع الدار  
فالاصاقه بمعنى اللام في صرح به بن الحاجب في الامالي ومنه يعلم  
ان معني قوله فيما عدا طرفه فمال يقصد افادة الظرفية ه  
فا حفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان الطرف عند النجاة انما ينسب  
الي المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر  
كلام بن الحاجب كلام بن مالك في الالفية وكلام ابن هشام ان  
اللام لا تتقدرا لاصح لا تصلح من ولا في وليس كذلك فقي شرح  
الكافية معني اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها  
وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها  
عنده ومعها مع صحة تقديرها دون غيرها نحو دار زيد  
هذه عبارته مع حذف ما مثل به الاول لانه نظرا و  
ابو حيان الي ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره وكا على  
نيتته وذهب بعضهم الي ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ولو  
بان كلامي الطرف البعض يصح فيه معني لام الاختصاص **قوله**  
بين الدلالة على بيان الجنس فمن هذه بيانية قال استاذ شيخنا  
الله تعالى واقول التحقيق انه عند فهم بيان ان المضاف اي جنس  
من اجناس الامور وانواعها لا يجرده انه هو كذا رهم عن الاضافة  
التي الي نفسه ولا لانه اصل المضاف كما شرطه بعض الشارحين  
لانه مما لا يدرك عليه كلامهم ولا يلائمه اطلاقهم وتصرحهم بان الاضافة

٢٧



المقادير والاعداد بمعنى من كثير رص وماية رجل **قوله** اي ثوب  
من حرز وباب من ساج يعني انه من جنس ذلك ولا ظهر انه خر ثوب وساج  
باب ايضا كذلك ان قصد بيان الجندس لتحقيق الشرط المعتمد في كلامهم  
واختلف في اضافة الاعداد الى المعدودات كقوله رجل قد قرب هـ  
الفارسي ايها بمعنى اللام اي الاخصاصية وذهب بن السراج الى انها  
بمعنى من واختر بن مالك في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد  
ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه وان  
هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات  
كقوله بر ورطل ريت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد كقوله  
ثلثمائة على ثمان مائة من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد  
من مقولة المقدار والمقدار ووصف بالنسبة الى ذي المقدار وهو  
المعدود ونفس بالنسبة الى المقدار والوصف يناسبه لانه الاخصاص  
فلذا اختلفوا في الاول والنفس يناسبه البيان فلذا اتفقا في الثاني  
ولك ان تقول ما المانع من معنى لام الاخصاص فيما اتفقا عليه وفيما  
اتفقا عليه نظرا انه لا يصلح المضاف اليه للاخبار به عن المضاف ان  
لو قيل هذه الثلماية لله لم يكن مطابقا للمعنى المراد قال شيخنا رحمه  
الله تعالى وبما بان ذلك يصح تبصرنا في المضاف اليه من جهة الجمعية  
فيقال هذه الثلاث مات والاحتياج لمثل ذلك لا يضر واختلفوا ايضا  
في اضافة اللقطبة فالجور لم يعدلوا فيها حرفا ونقل ابو حيان وغيره  
ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه وسكت عن  
الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير  
هو فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شيء منه حسن فبان  
بالاضافة انه من حيث الوجه وقيل غير ذلك واما الاضافة اليها

البيانية

البيانية وهي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد كزوبانية فليست  
على تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند اكثر من بل هي اما  
غير محضة على لامي الفارسي وغيره او واسطة بين المحضة  
وغيرها على رأي بن مالك كذا قاله الجلال السيوطي فاقاوبه  
ويخالف ما قاله من ان الاضافة البيانية هي الاضافة التي تقسه  
ما صحح به غير واحد كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين  
المتضايفين عموم من وجه وقوله كسعيد كزوبانية يخالفه ايضا  
ما صرحوا به من ان الاضافة في ذلك من اضافة المسيل الى الاء  
**قوله** وزاد بن مالك تعالطابقة قسما ثالثا وهو ما يعدل يعني  
اي لانه ثابت في فصيح الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى  
اللام بكلف واكثر النجاة ردوها الى اللام فان معناها المناسبة  
بين المضاف والمضاف اليه ولذا يكتفي بادي ملايسة نحو كوكب  
الخرق اسم امرأة والظرفية من ائسنة ظاهر **قوله** اي مكر  
في الليل اي مكر واقع في الليل **قوله** وترض اربعة اشهر  
اي ترض واقع في اربعة اشهر **قوله** من امثلة الخ من فيه اما  
للتبعض واما للبيان على تقدير مضاف اي من بقية امثلة  
الخ وتقدم نظير ذلك وصرح ما تقدم من الاحرف المذكورة بقده  
وصرح بذلك الخزولي وقول بن الحاجب وهي الاضافة بمعنى  
اللام او بمعنى من او بمعنى في غيره بن مالك في التسهيل  
و بينهما فرق لان ابن رستوي رده على من قال بذلك بانه  
يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب الخبز و غلام  
زيد على معنى ثوب من الخبز و غلام لزيد وهو بلا شك نكرة  
و لكن اذا صنفنا الى معرفة لا تبقى نكرة فدل على الاضافة

108

ع

ليست على معني حرف واجيب انه لا بد من اقله من درستی به الالو  
 قيل انها على تقدير بر من و تقدير اللام المقدرة كالثابت وهذا يعلم  
 ان المعنى بالمعنى اولي فليتامد هذه الالو اردناه من الفوائد وتمام  
 ما قصدناه من الفوائد وهو بالاعتقاد حقيق عند الاخر الموقوفه  
 الصديق في هذا الزمن الذي فيه النظر منفتوح والعيون طاب لها  
 الرقود و تايق البحث زاهد الخلود والقراخ ظاهريه الكسل والجمود  
 تاب الله علينا بمنه وكرمه ووفقنا لا نشكر نعمه وبصرنا بعيوبه  
 انفسنا الالوية واجزل لنا من سوابع جوده المواهب العلميه  
 والحد لله على التمام وتحقيق المرام والصلاة والسلام على سيدنا  
 الانام محمد خاتم الانبياء وقاخ دار الملام وعلى اله وصحبه  
 البرية الكرام وكان الفراغ منه في يوم الاربعاء المبارك خامس  
 عشر من شهر القعدة الحرام سنة ١٢١٢ من الهجرة النبويه

ووافق الفراغ من كتابتها يوم الاربعاء المبارك خامس

عشر شهر جمادى الاولى من شهر سنة

تسعة عشر والفا على يد العبد

الفقيه الحقير له ليل العرف

بالعجز والتقصير محمد بن احمد

الدمشقي الشافعي الارمني

عقل القدر ولو الله ولي

قراءه وطالعهم ويجمع

المسلمين امين

رصلو الله على

سيدنا محمد

وسلم

الحمد